حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تصور مقترح لإستراتيجية جديدة للعمل الشرطي في المجتمع المصري " الشرطة المجتمعية " " دراسة ميدانية مطبقة علي عينة من أفراد المجتمع والضباط بمديرية أمن أسيوط "

أسماء جابر علي مهران *

مدرس علم الاجتماع الجنائي- كلية الآداب – جامعة أسيوط

المستخلص

استهدفت الدراسة الراهنة محاولة التوصل لإستراتيجية لتطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري ، وذلك من خلال التعرف على مدى قناعة ووعي عينة الدراسة من (أفراد المجتمع ـ الضباط) بتطبيقها، وإلقاء الضوء على حجم مشاركة الجمهور في نظام الشرطة المجتمعية، من حيث معرفة مدى رضا أفراد المجتمع عن الجهاز الشرطي، و الكشف عن مدى تأييد الشراكة بين الجهاز الشرطي، وأفراد المجتمع من وجهة نظر كلاً من(أفراد المجتمع ـ الضباط) وتوضيح رؤية عينة الدراسة من(أفراد المجتمع ـ الضباط) حول مساهمة الشرطة المجتمعية في تكوين صورة إيجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة، والتعرف على دور الشرطة المجتمعية في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي من وجهة نظر كلاً(أفراد المجتمع ـ الضباط) والكشف عند مدى مساهمة الشرطة المجتمعية في تقديم خدمات أمنية متميزة للمواطنين من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط)وإبراز الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ودورها في تقليل معدل الجرائم ، وتقديم خدمات أمنية متميزة، وأخيراً التعرف على النتائج والاتجاهات الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري ، من خلال التعرف علي مدى أهمية اشتراك أفراد المجتمع بالعمل الأمني مع الجهاز الشرطي من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط)وتوضيح مجالات المشاركة المرغوبة وصور التعاون بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع لتطبيق الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من(أفراد المجتمع ـ الضباط)وإبراز الشكل المناسب لمشاركة المواطنين في تحقيق أهداف الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً (أفراد المجتمع ـ الضباط).

وقد طبقت الدراسة الميدانية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة على عينة من أفراد المجتمع المترددين على مختلف إدارات الجهاز الشرطي ، وقد بلغ عددهم (٢٣٧) مفردة، وعلى عينة من ضباط مديرية أمن أسيوط وقد بلغ عددهم (٩٣) ضابطاً، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إنه من النتائج الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية ، هي كسر حاجز الصورة التقليدية المنطبعة في ذهن المواطنين عن الشرطة ، والمساهمة في اهتمام رجل الشرطة بالاستماع للمواطنين، والتفكير معهم لتحقيق الاستقرار الأمني، وتبصير المواطنين بأساليب مواجهة النشاط الإجرامي، والمساهمة في تحقيق التعاون الإيجابي بين المواطنين والجهاز الأمني والمساعدة في حث المواطنين عن الإبلاغ عن الجرائم بمجتمعهم المحلي .

الكلمات الافتتاحية

الإستراتيجية ـ الشرطة المجتمعية

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

أولاً : مقدمة ومدخل تحديد مشكلة الدراسة ومفاهيمها النظرية:

الشرطة المجتمعية في الواقع هي عمل شرطي جغرافي يتحمل فيه أفراد الشرطة المسئولية (٢٤ ساعة)عن العمل الشرطي في منطقتهم المحلية ، وكثيراً ما يعني العمل الشرطي المجتمعي الحد الأقصى من العمل الشرطي، وذلك لأنة يفترض أن للشرطة مسئولية أكبر من مجرد مكافحة الجريمة ، بل أن الشرطة يتوقع منها في الواقع تعزيز الرفاهية الشاملة للمجتمع المحلي ، والمستوي المعيشي الجيد للسكان.

هذا وتشكل حماية المواطنين من الجريمة مهمة أساسية ودقيقة ، وتمثل تحدياً هاماً يواجه أجهزة الشرطة. فالمهام الأولي الموكولة إلي الشرطة في دولة ديمقراطية هي حماية الحقوق والحريات الأساسية لكل الأفراد ، وخاصة الحق في الحياة ، والوقاية من الجريمة والكشف عنها والحد من المخاوف . ولكي يتمكن من تنفيذ هذه المهام الموكولة إليها مع احترام حقوق الإنسان ، ودعم أفراد المجتمع قد يكون من المجدي بالنسبة إلي المصالح الأمنية اعتماد مقاربة الشرطة المجتمعية للوقاية من الجريمة ، ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلية [١] .

وقد نشأ مفهوم الشرطة المجتمعية: من تصور أن الشرطة تفتقر إلي رضا الجمهور: إذ يميل أفراد الشرطة إلي الاعتقاد بأن صورتهم في أعين الجمهور أسوأ مما هي علية في الواقع . والسبب الأول لهذا الاعتقاد ان الصلات بين الشرطة والجمهور موجهة نحو المنفلتين أو المجرمين أو المحتاجين أو غير الأكفاء . وفي كل حي تقريباً ، وفي كل مجتمع نشهد الحاجة غير المعلنة إلي العمل الشرطي المتعاطف والمتجاوب ، ومن الأساليب المهمة لإقناع أفراد الشرطة بهذا المطلب توسيع نطاق اتصالهم بالقطاع الشاسع من الجمهور الذي لا يتسم بالإجرام ولا يثير المتاعب.

وربما كانت هناك أصول شتي لظهور الشرطة المجتمعية وتنفيذها . ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وهولندا ، نشأ باعتباره الخطوة التالية الطبيعية (للعمل الشرطي التقليدي) وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية كثيراً ما يستخدم العمل بة دليلاً علي تغيير نظام الحكم وتطبيق القيم الديمقراطية ، وفي الوقت الحالي تطلب الجهات المانحة الدولية المرتبطة ببرامج إصلاح الشرطة بلا استثناء إن تعسف الشرطة الجديدة مبادئ العمل الشرطي المجتمعي [٢] .

هذا وقد تطور مفهوم الشرطة المجتمعية داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأصبح بمثابة تكملة إستراتيجية للممارسات التقليدية للأجهزة الأمنية، فالشرطة المجتمعية توفر إستراتيجية لتحقيق أهداف الأجهزة الأمنية ديمقراطية بصفة انجح وأكثر فاعلية ، وهي لا تغير أياً من هذه الأهداف ، وتركز علي إرساء شركات بين الشرطة و المجتمع ، إذ تتعاطف مختلف أجهزة الشرطة بكل حماس مع الوكالات الحكومية المعنية ، ومختلف أطياف المجتمع من أجل فض النزاعات، ولكي تتمكن من عقد مثل هذه الشركات يجب أن تندمج الشرطة بقدر الإمكان في مجتمعها المحلي من أجل تعزيز ثقة المواطنين في أعمالها وأنشطتها ، ويكون هذا بالخصوص من خلال برنامج الشرطة التوافقية .

هذا ويمكن أن تمثل الشرطة المجتمعية إستراتيجية فاعلة للمساعدة علي الحد من الإجرام ولتحسين الأمن والسلامة في المجتمع ، فإذا تم التخطيط والإعداد الجيد للشرطة المجتمعية ، فإنه يمكن أن تساهم بصفة فعالة ودائمة في الجهود الإستراتيجية العامة التي ترمي إلي الوقاية من الجريمة ، وينبغي إرساء منظومة الشرطة المجتمعية لتنهض بالدور الموكول إليها ولكن بما أن الجريمة والعنف لا يمثلان سوي مشكلات من جملة الكثير من المشاكل ، فإن الشرطة المجتمعية ستساعد علي الوقاية من ظواهر إجرامية أخري ومعالجتها . [٣]

ولهذا تكمن مشكلة الدراسة في كيفية خلق إستراتيجية وقائية فعالة لها هدفان أساسيان هما: الأول هو الحد من الجريمة ، عند طريق تكاتف جموع إفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية ، والثاني تدعيم جذور الثقة بين الجهاز الشرطي والمواطنين الدائمين التفاعل والاتصال معه ، للحصول على الأمن ، والدفاع عن النفس، واسترداد الحقوق المسلوبة ، وغير ذلك، مما يسرع ذلك في الوصول إلى مجتمع يخلو من الجرائم والعنف ويتمتع بالاستقرار والأمن والأمان٠

ثانيا : أهمية الدراسة :

أ ـ على المستوى (النظري) العلمي :

١ـ تكسب الدراسة أهميتها على المستوى (النظري) من خلال قدرتها على التعرف على دور النظرية الاجتماعية في دراسة الشرطة المجتمعية ، وطبيعة عملها ، والتوصل من خلالها إلى إستراتيجية تتلاءم مع المجتمع المصري وتساعد في استقراره وأمنه٠

٢ـ توافر الأنشطة الأجنبية حول الشرطة المجتمعية مما يدل على الاهتمام الغربي بدورها وتأثيرها في تعزيز الأمن٠

٣ـ وعلى الجانب العربي والأخص المصري يمكن إلقاء الضوء، وإزاحة الستار حول الشرطة المجتمعية مهما تعددت مسمياتها سواء كانت (شرطة المجتمع ـ المشاركة الاجتماعية ـ الشراكة المجتمعية ـ شرطة خدمة المجتمع) فجميعهما وجوه لعملة واحدة هي التعاون والتفاعل والاتصال بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع ، فهناك قلة وندرة في الأبحاث العلمية حول تلك القضية من منظور علمي عامة وعملي خاصة مما يكون له أثر في تشجيع الباحثين على التطرق لها (الشرطة المجتمعية) ومن زوايا أخرى٠

٤ـ تكتسب أهميتها من خلال إيضاح العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع والعوامل المؤثرة على نجاح أو فشل هذه العلاقة٠

ب ـ على المستوى العملي (التطبيقي) : ـ

١ـ حاجة المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة إلى الأمن بمعناه ومفهومه الأكثر شمولاً والأوسع مدلولاً٠

٢ـ التأكيد على أن المواطن هو رجل الأمن الأول ، والأساس الذي تقوم عليه الخدمات الأمنية وأن رجل الشرطة هو جزء من المجتمع الذي يعيش فيه المواطن وليس معزولاً عنه٠

٣ـ غموض وغياب الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع بأهداف وأهمية وتعاظم نتائج المشاركة والتعاون الإيجابي بينهم وبين المؤسسات الأمنية٠

٤ـ التكلفة الباهظة التي يتحملها المجتمع المصري للقضاء علي الجريمة ، سواء كانت تكلفة (مادية) أو تكلفة (بشرية ـ معنوية) والتي مهما عظمت وازدادت، أصبحت غير قادرة على القضاء على الجريمة أو تخفيف حدتها في ظل التطور السريع للجرائم واستحداث صور مختلفة لها٠

٥ـ إثارة اهتمام أفراد المجتمع المحلي بأهمية مشاركتهم في برامج الشرطة المجتمعية بهدف تحقيق الأمن المجتمعي الشامل٠

٦ـ تزويد المواطنين والمسئولين في الجهاز الأمني ، بأهمية الشراكة المجتمعية بينهم لتحقيق الشرطة المجتمعية بشكل عملي وواقعي٠

٧ـ السعي أن تكون هذه الدراسة مرجعية مهمة للأجهزة الأمنية في المجتمع حول كيفية تطوير خدماتها ووظائفها بشكل يلاقي استحسان المواطنين٠

٨- تزويد المسئولين والقيادات في الجهاز الشرطي بأهمية الشرطة المجتمعية وفوائدها وإيجابياتها، بهدف العمل على رسم إستراتيجية فعالة حول كيفية تفعيل الشراكة المجتمعية بينهم وبين المواطنين ، في الأعمال الشرطية لتحقيق الشرطة المجتمعية٠
٩- تكتسب الدراسة أهميتها من خلال سعيها إلى التوصل إلى مجموعة من الدعائم التي يمكن أن تساعد الجهاز الأمني والقائمين عليه ، إلى تحسين مستواهم الأمني والارتقاء بأدائهم الوظيفي٠
١٠- تكتسب الدراسة أهميتها من خلال سعيها إلى رفع مستوى ودرجة الثقة بين الجهاز الأمني وأفراد المجتمع وزيادة درجة التواصل والتفاعل بينهما، حتى يتم تقديم الخدمات الاجتماعية والأمنية لمختلف المواطنين وبشكل لائق ومناسب ، مما يساهم في تعميق إحساس مختلف فئات المجتمع لمسئولياته تجاه مجتمعه ، وأن الاستقرار و الأمان المجتمعي مسئولية مشتركة بينه وبين الأجهزة الأمنية.

ثالثاً: أهداف الدراسة : -

تستهدف الدراسة الراهنة :

وضع إستراتيجية مجتمعية أمنية جديدة للعمل الشرطي في المجتمع المصري متمثلة في الشرطة المجتمعية

وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي :

الهدف الأول : التعرف على مدى قناعة ووعي عينة الدراسة من (أفراد المجتمع - الضباط) بتطبيق الشرطة المجتمعية٠

الهدف الثاني : الكشف عن حجم مشاركة الجمهور في نظام الشرطة المجتمعية ودورها في تقليل الجرائم وتقديم خدمات أمنية متميزة ٠

ويتفرع منه :

١- التعرف علي مدى رضا أفراد المجتمع عن الجهاز الشرطي٠
٢- الكشف عن مدى تأييد الشراكة بين الجهاز الشرطة وأفراد المجتمع من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع - الضباط)٠
٣- توضيح رؤية عينة الدراسة من (أفراد المجتمع - الضباط) حول مساهمة الشرطة المجتمعية في تكوين صورة إيجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة.
٤- التعرف على دور الشرطة المجتمعية في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي من وجهة نظر كلاً (أفراد المجتمع - الضباط)٠
٥- الكشف عند مدى مساهمة الشرطة المجتمعية في تقديم خدمات أمنية متميزة للمواطنين من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع - الضباط)٠
٦- إبراز الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع - الضباط)٠

الهدف الثالث : التعرف على النتائج والاتجاهات الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري٠

ويتفرع منه : -

١- معرفة مدى أهمية اشتراك أفراد المجتمع بالعمل الأمني مع الجهاز الشرطي من وجهة نظر كلاً من(أفراد المجتمع - الضباط)٠
٢- توضيح مجالات المشاركة المرغوبة وصور التعاون بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع لتطبيق الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع - الضباط)٠
٣- إبراز الشكل المناسب لمشاركة المواطنين لتحقيق أهداف الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً (أفراد المجتمع - الضباط)٠

٤ـ التعرف علي النتائج الإيجابية المترتبة على تطبيق إستراتيجية الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) .

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

تسعي الدراسة الراهنة للإجابة على التساؤل الرئيسي : ما هي إستراتيجية الشرطة المجتمعية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية :

التساؤل الأول : ما مدى قناعة ووعي عينة الدراسة من (أفراد المجتمع ـ الضباط) بتطبيق الشرطة المجتمعية ؟

التساؤل الثاني : ما حجم مشاركة الجمهور في نظام الشرطة المجتمعية ؟ وما دورها في تقليل معدل الجرائم وتقديم خدمات أمنية متميزة ؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية : ـ

١ـ ما مدى رضا أفراد المجتمع عن الجهاز الشرطي ؟

٢ـ ما مدي تأييد الشراكة بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع من وجهة نظر كلاً (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

٣ـ ما رؤية عينة الدراسة من (أفراد المجتمع ـ الضباط) حول مساهمة الشرطة المجتمعية في تكوين صورة إيجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة ؟

٤ ـ ما مدى مساهمة الشرطة المجتمعية في تقديم خدمات أمنية متميزة للمواطنين من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

٥ـ ما الخدمات الأمنية المنوط الشرطة المجتمعية القيام بها من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

التساؤل الثالث: ما الاتجاهات الإيجابية لإستراتيجية الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري ؟

ويتفرع منه التساؤلات الآتية :

١ـ ما أهمية اشتراك أفراد المجتمع بالعمل الأمن مع الجهاز الشرطي من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

٢ـ ما هي مجالات المشاركة المرغوبة وصور التعاون بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع لتطبيق الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

٣ـ ما هو الشكل المناسب لمشاركة المواطنين لتحقيق أهداف الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

٤ـ ما النتائج الإيجابية المترتبة على تطبيق إستراتيجية الشرطة المجتمعية من وجهة نظر كلاً من (أفراد المجتمع ـ الضباط) ؟

خامساً : الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة (الدراسات السابقة) :

(١) الدراسة العربية :

منصور محمد العور وآخرون:التعريف بالشرطة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها [٤]

وقد كشفت النتائج عن ما يلي : ـ

١ـ أن التعاون بين الشرطة والمواطنين بطريقة فاعله ينعكس على الأمن٠

٢ـ أن المشاركة المجتمعية لها دورها في الواجبات الأمنية بأنها يمكن أن تؤدي دور أمني كان يفترض أن يكون من واجبات الشرطة٠

٣ـ تمهيد الطريق أمام الشرطة لمد جسور التعاون وتوطيد الصلات بين المواطنين.

ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : نموذج الشرطة المجتمعية هل يصلح للتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة .[٥]
وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي أن هناك اختلافاً في المفاهيم المتعلقة بالشرطة المجتمعية ، وخلطا بين مشاركة المجتمع في مكافحة الجريمة بوسائله المتعددة ومشاركة المجتمع في بعض جوانب العمل الأمني ، من أجل تحقيق نفس الهدف ، مما يعنى أن الأخذ بنموذج الشرطة المجتمع الغربي، هو أمر في غاية الصعوبة في مجتمعا العربي وربما أمكن تفعيل مؤسسات المجتمع وأفراده لخدمة العمل الأمن ضمن منظومة تديرها وزارة بالدولة.
خالد النقبي : الشرطة المجتمعية نحو إستراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني [٦]

وقد كشفت النتائج عن أن : ـ
١ـ لم تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية تقليدية مقصورة على فئات محدودة من أفراد المجتمع الذين دفعتهم ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية وفق تفسير نظريات علم الإجرام بل أصبحت ذات اتجاهات مختلفة ومتطورة.
٢ـ تعد الشرطة المجتمعية نقلة ثقافية وأمنية متطورة لنظام العمل الشرطي الحديث.
٣ـ النقلة الكبرى التي تعرضت لها الدول العربية في كافة المجالات كان لها أكبر الأثر في ارتفاع معدلات الجريمة وذلك لازدياد الهجرة المشروعة وغير المشروعة مما أضاف عبئاً ومهاما على عاتق الأجهزة الشرطية٠
على قاسم عبد الله الشعيبي : العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية (التقليدية) والشرطة المجتمعية [٧] .

وكشفت النتائج على أن مفهوم الشرطة المجتمعية يدخل في إطار التكوين الاجتماعي وأن تغير النسق المتعارف عليه منذ قرون ليست بالأمر الهين إلا بقدر ما يمكن أن تحققه من انفراج في مجمل علاقات المؤسسة الشرطية والمجتمع وقدرتها على خفض معدلات الجريمة ، الأمر الذي يتطلب دراسة وتحليل المجتمع وتكويناته البشرية، ودراسة وتحليل السلوك الإجرامي،وأنواع الجرائم وطبيعتها، وذلك وصولاً للاستثمار الأمثل لكافة وسائل الإعلام والإعلان وتقنيات المعلومات ، وشبكة المعلومات الدولية لزيادة مساحة الوعي بالجريمة وتحفيز انخراط كافة أفراد المجتمع ، لتبني فكرة التحول إلى شرطة مجتمعية عن طريق الإقناع وعن طريق المشاركة ، وهذا لن يتم إلا عن طريق التواصل مع الجمهور لشرح الأهداف وبيان الفائدة المرجوة من مشاركة الجمهور في العمل الشرطي، كذلك غرس المفاهيم وتطوير ذهنيات رجل الشرطة لتقبل هذه المشاركة وعدم اعتبارها منافسة له في أداء الواجب أو أنها تقلل من قيمته الاجتماعية أو هيبته وسط الإفراد٠
محمد راشد سلطان : دور مراكز الشرطة في العمل بمفهوم الشرطة المجتمعية[٨]

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي تتمثل في الآتي :
١ـ ظهور مفهوم الشرطة المجتمعية والتي تواكب أهدافه في مجملها التطلعات الجماهيرية وحاجاتها لحل المشكلات بأساليب أخرى بخلاف القانونية ، التي أوضحت النتائج ، رغم شرعيتها عدم قدرتها على الحد من المشكلات أو القضايا بالدرجة المطلوبة أو فعاليتها في إنهاء الخصومة على النحو الذي يرضي كافة أطراف النزاع أو في قدرتها وبدرجة كبيرة على الوقاية من الجريمة أو مكافحتها أو الحد من درجة الخوف من الجريمة لدى أفراد المجتمع٠
٢ـ أن عمل المراكز الشرطية بالأساليب التقليدية للعمل الشرطي والتي ظل العمل بها ساريا

لفترة زمنية طويلة أصبح لا يرض أمال وطموحات العاملين بجهاز الشرطة أنفسهم إضافة إلى أفراد المجتمع.

٣ـ هناك الكثير من السلبيات التي تؤدي إلى توتر العلاقة بين الشرطة والجمهور أو عدم تفعيلها على النحو المطلوب من جراء العمل بالأساليب الشرطية التقليدية.

٤ـ إن وضح آليات العمل بمفهوم الشرطة المجتمعية بمراكز الشرطة يستحق الكثير من المشاركة الجماهيرية المطلوبة مع الشرطة وسيعود بالنفع الكثير على المجتمع والشرطة والجمهور.

عبد الله مسفر الذهيرى : مدى ملائمة الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقيه على ضباط شرطة منطقة الرياض [٩]

وقد كشفت النتائج عن أن :

١ـ هناك شبه إجماع بين الضباط حول مفهوم الشرطة المجتمعية.

٢ـ موافقة غالبية المبحوثين على أن أسلوب الشرطة المجتمعية يتوافق مع الدين الإسلامي وتوقعهم بنجاح الشرطة المجتمعية على ضوء خصوصية المجتمع السعودي.

٣ـ الاستفادة من جميع التجارب الناجحة وفي مقدمتها تجربة مراكز الأحياء في المملكة

٤ـ موافقة غالبية الضباط عينة الدراسة في الرأي حيال تقبلهم لفكرة الشرطة المجتمعية مما يدل على إقناعهم بأهميتها ودورها.

٥ـ من أهم عوائق تطبيق الشرطة المجتمعية قلة التفاعل الاجتماعي بين المواطنين ورجال الشرطة.

ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : استراتيجيات ونظريات العمل الشرطي ، إستراتيجية النقاط السبع (نموذجا) [١٠].

وقد أوضحت النتائج أن تتلاقي في الإستراتيجية التوقعات المجتمعية مع الأهداف الأمنية بحيث يكون هناك قاسم مشترك بين الشرطة والمجتمع.

وأن تتوائم الإستراتيجية مع الواقع والبيئة المجتمعية ، وأن تكون الإستراتيجية ديناميكية بمعنى إنها تلبي التغيرات التي تحدث للمجتمع ، حتى تتواكب مع تطلعاته الحالية والمستقبلة ، كما يجب أن توضع بالاشتراك مع المجتمع ، كما أشارت النتائج إلى أنه لا ضير من العودة إلى استراتيجيات أخرى أو نظم إستراتيجية أخرى لتتلائم مع الإستراتيجية الجديدة ، وأن تنفيذ الأعمال التي تتطلبها الإستراتيجية قد يتطلب في بعض الأحيان إعادة النظر في التنظيم الداخلي للمؤسسة الشرطية وأخيراً أنه يمكن أن يكون هناك أكثر من إستراتيجية يمكن الأخذ بها في وقت واحد.

محمد خالد حربه : المتطلبات الضرورية لإعداد رجل الشرطة في ضوء مفهوم الشرطة المجتمعية [١١].

ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج :

١ـ أن هناك تحديات حقيقية ماثلة أمام رجل الشرطة العربية، فقد ظهرت العديد من التطورات العلمية الجديدة مما أوجد واقعاً جديداً يوجب على الشرطة العربية أن تعمل من خلاله، وأن هذا الواقع الجديد خلق مهمات جديدة لرجل الشرطة العربية .

٢ـ أنه لم يعد مقبولاً لأمن الشرطي العربي أن يبقى في مكتبه ينتظر وقوع الجريمة ، بل لابد له من الخروج لتكون له مشاركة أكبر من ذي قبل في العمل الاجتماعي، وأن ذلك قد يساعد في عدم وقوع الجريمة ، أو سهولة اكتشافها ، كما أن عملية التخلص من العلاقة التقليدية التي كانت سائدة بينه وبين المجتمع والبحث عن أسس لعلاقة تقوم على التعاون في

العمل الأمني بينه وبين البيئة التي يعيش فيها .
٣ـ ضرورة التوسع في وظيفة رجل الشرطة لتشمل قيامه بالأنشطة الوقائية ذات الطابع الاجتماعي والروح الودية حيث يطالب المواطنون بصورة عامة بضرورة المشاركة مع دوريات الشرطة الراجلة أو الراكبة، الأمر الذي يعزز فكرة إشعار المواطن بأنه جزء من نظام إقرار العدالة في وطنه، وهي بهذا تعمل على اشتراك المواطنين في نشاطها .
٤ـ أن أسلوب تدريب الشرطة العربية يمثل تحدياً حقيقياً لعمل رجل الشرطة، ولابد من إعادة صياغة الأساليب التدريبية من كل جوانبها لتتواكب مع فكرة الشرطة المجتمعية ، ولابد لأساليب التدريب أن تشمل إمكانية استخدام التقنيات الحديثة والتأقلم معها لكي يستفيد منها في الجهاز الشرطي في شتى مجالات عمله سواء في سرعة اكتشاف الجريمة ، أو في سرعة الاستجابة لمتطلبات الجمهور في حياته اليومية .
٥ـ لابد من إعادة النظر في هياكل وتشكيلات وأجهزة وأنظمة الشرطة العربية، وكذلك إعادة النظر في مصادر معلوماتها ، وأجهزتها المعلوماتية ، والاعتماد على كل العناصر المغزية للعمل الشرطي وذلك لمقابلة أي تحديات مفاجئة وغير مرضية ولا تؤخذ على حين غرة وضرورة العمل التربوي للشرطة .
مريم آل علي : الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة " دراسة ميدانية على مدينة الشارقة "[١٢].
وقد كشفت النتائج عن :
١ـ ارتفاع عدد الأفراد الذين أفادوا بوجود معاملات مسبقة لديهم مع الشرطة .
٢ـ وجود الدافع والرغبة من الجمهور للمشاركة في العمل مع أجهزة الشرطة .
٣ـ كشفت نتائج تحليل الدراسة الميدانية إلى أن النسبة الأكبر شاركت بالعمل التطوعي مع الشرطة.
٤ـ أكدت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة كانت أكثر مشاركاتهم التطوعية مع الشرطة تمثلت في محاولة الإمساك باللصوص والمتسولين أو الإخبار بوجودهم ومعالجة الازدحام المروري ، وتقديم دليل على جريمة حدثت وأخيراً التدخل في حل خلافات ومشاجرات الجيران.
٥ـ كشفت نتائج الدراسة أن استقرار الأمن يعد من أهم الأمور التي يمكن تحقيقها من خلال مشاركة الجمهور مع الشرطة .
٦ـ بينت نتائج الدراسة أن أفراد المجتمع حريصون على ضرورة إشراكهم بالعمل مع الشرطة حيث إنه يساعد على القضاء على الانحراف والجريمة ، وأن هذه الشراكة تؤدي إلى سرعة الاستجابة لاحتياجاتهم الأمنية، وكذلك تعمل على تحقيق الاستقرار الأمني ومكافحة الجريمة، كما أن هذه المشاركة تعمل على تأكيد مصداقية الشرطة في المجتمع وكسر حاجز العزلة بالإضافة لكون المواطن المشارك في العمل الأمني أكثر إلماماً وحساسية لاحتياجات الحي الذي يعيش فيه.
٧ـ أظهرت النتائج أن أهم المهمات التي يقوم بها أفراد المجتمع مع الشرطة لحفظ الأمن ومحاربة الجريمة مرتبة ترتيباً تنازلياً كانت : ضبط المخالفين لأنظمة المرور ، يليه حل المشكلات، والقضايا الأسرية ، ومشكلات الجيران والأحداث بشكل ودي ومراقبة السلوك غير الأخلاقي ، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت حماية الأحداث من الانحراف وفي المرتبة الرابعة القيام بأعمال البحث والتحري عن وقوع جريمة وتقديم المعلومات للشرطة يليها حراسة المنشآت العامة والأماكن التجارية والمراقبة الليلية للمنازل لحمايتها من السرقة .
٨ـ كشف نتائج الدراسة وجود معوقات من جانب أفراد المجتمع في تطبيق الشراكة المجتمعية، وأن أهم معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية الناتجة عن أفراد المجتمع ، والتي

لها تأثير كبير هي انصراف أفراد المجتمع عن اللجوء إلى الشرطة في مشكلات المخدرات، يليه تقديم معلومات خاطئة غير رسمية ، وجعل المنفعة الخاصة على قمة الأعمال، وانعدام روح التعاون، بالإضافة إلى عدم التزام البعض بقوانين مكافحة الجريمة، والتعاون مع الشرطة وسؤالهم لفكرة الشراكة المجتمعية .

٩ـ كشفت النتائج أن أهم معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية من جانب أفراد المجتمع والتي لها تأثير كبير على تطبيق هذا النظام تمثلت في : رفض بعض العاملين في الشرطة لمشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني ، وعدم ثقة الشرطة بقدرات أفراد المجتمع ومعلوماتهم وانصراف الشرطة عن الأخذ بمبدأ التشاور مع فئات المجتمع وافتقاد ابتكار الأساليب الجديدة لتدعيم مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة .

١٠ـ أظهرت النتائج أن أهم وسائل مواجهة مقومات تطبيق الشراكة المجتمعية تمثلت في ضرورة التأكد من ملائمة برامج الشرطة مع الشريعة الإسلامية والقيم والتقاليد، يليها التدريب والتأهل الكافي لأفراد المجتمع على العمل الأمني، والعمل على تعريف أفراد المجتمع بقوانين مكافحة الجريمة، والعمل مع الشرطة، وتعزيز ثقة أفراد المجتمع بالعمل مع الشرطة ، وتعزيز المشاركات التطوعية للمواطنين وتخصص مكافآت وأجور لأفراد المجتمع الذين يقومون بأعباء رجال الأمن، والدعوة إلى تشكيل اللجان والمجالس المحلية في المناطق السكنية وضرورات تخصيص دوريات راجلة من أفراد المجتمع في مناطقهم السكنية، وأخيراً منع أفراد المجتمع سلطة قانونية للقبض على المشتبه بهم .

١١ـ أن الشراكة المجتمعية لها دور فعال في تعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار المجتمعي وأن تطبيق هذا النظام سيكون له دور في الوقاية من الجريمة وتقليل فرص حدوثها مع التركيز على دراسة معوقات تطبيق النظام ووضع التصور المناسب ليكون محل تنفيذ وبآلية تسهل تطبيق النظام .

فؤاد جمال عبد القادر : نماذج عربية وعالمية للشرطة المجتمعية[١٣]:

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج :

تنوع التجارب في تناول مفهوم الشرطة المجتمعية فكانت على النحو التالي :

١ـ إستراتيجيات طويلة المدى لمشاركة المواطنين في المسئولية الأمنية فأسند هذه المشاركة لمؤسسات وجمعيات أهلية ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإنجلترا، واليابان .

٢ـ إستراتيجيات قصيرة المدى لمواجهة مواقف وظواهر معينة ، كهولندا حيث تستعين بالمواطن في مواجهة ظواهر معينة ، وبعد القضاء عليها تبقى مسئولية حفظ الأمن هي مسئولية أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة ـ العدل ـ السجون) .

وهناك دول اعتمدت على المؤسسات التربوية بشكل رئيسي لتنفيذ برامجها الوقائية كفنلندا.

إبراهيم محمد علي الفقي:الشرطة المجتمعية(نحومدخل لتخطيط الإستراتيجي)[١٤]

وقد أشارت النتائج إلى أن الجهود الرامية إلى إدخال الشرطة المجتمعية تكتنفها العديد من الصعوبات ، خاصة في البلدان النامية التي يعد مفهوم الشرطة المجتمعية مفهوماً حديثاً نسبياً وهذه الصعوبات ترجع إلى أن بعض الحكومات غير داعمة لإنشاء الشرطة المجتمعية ، كما أن بعض مسئولي الشرطة في المستويات الأدنى قد يكونوا عدائيين أو غير متعاونين والخوف من أن يتناقض مفهوم الشرطة المجتمعية مع تدريبهم وخبراتهم بالإضافة إلى نظم الحكم والاستبدادية والخوف والكراهية من المواطنين تجاه الشرطة ، وعوامل اجتماعية مثل الفقر وانعدام الخدمات الأساسية ، وعلى الرغم من هذه العقبات التي يمكن أن

تواجه عملية إنشاء الشرطة المجتمعية، إلا أن استحداث الشرطة المجتمعية وإشراكها في صنع القرار ودعاية المواطنين لمكافحة الجريمة أو الوقاية منها هي فرصة سانحة لحل الكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي ، واستبدال النهج القائم على رد الفعل بعد حدوث الجريمة ، كما أنها فرصة للإصلاح الهيكلي ومواجهة عدم كفاية الموارد البشرية لمكافحة الجرائم ومشاكل الفساد واستخدام التقنية في مكافحة الجريمة وتحسين العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي بصفة خاصة والمجتمع ككل .

عبد الله عبد الغني غانم : الشرطة المجتمعية المفاهيم والأهداف والتصور المقترح للتطبيق(١٥)

وقد كشفت النتائج عن أن :

الشرطة المجتمعية تمثل نموذجاً جديداً للعمل الشرطي ، يعتمد على تقوية دور المجتمع المحلي في التصدي للجريمة ، وذلك بعد أن ثبت أن العمل التقليدي للشرطة بتمثل أساساً في (رد الفعل) للحوادث وإنها بذلك إلا تستطيع منع الجريمة ويقوم نموذج الشرطة المجتمعية على تعاون وثيق بين مجهود الشرطة وجهود أبناء المجتمع المحلي٠

أظهرت الدراسة أن هناك مدخلات لعمل الشرطة المجتمعية هما اتجاه يركز على ما يسمى بالعمل في مجال الجوار، واتجاه آخر يركز على التصدي للمشكلات المرتبطة بالجرائم والوقاية منها بشكل خاص٠

وأوضحت الدراسة أن الشرطة المجتمعية تتمثل في تحسين نوعية الحياة بالمجتمع وتفعيل منظمات الضبط الاجتماعي بالمجتمع ، ومنع الجريمة والخوف منها٠

وقد عكست التجارب التي طبق فيها نظام الشرطة المجتمعية ما يمكن أن بتسميتها بمحلية التجربة بحيث كان أسلوب التطبيق استجابة لمشكلات محليه محدودة ، ومن ثم يشكل أسلوب الأخذ بهذا النظام بالسياق المجتمعي المحلي ، ومن ثم يمكن استخلاص قصة محدودة تتمثل في أن فلسفة الأخذ بنظام الشرطة المجتمعية ثابت أما طريقة الأخذ بهذا النظام وأسلوب تطبيقه فذو طبيعة متغيره لتغير السياقات المجتمعية وتباين المشكلات من مجتمع لآخر وتغاير أساليب الحل التي لابد وأن تساير الطبيعة الخاصة لكل مجتمع ؛ وهي الطبيعة التي تتحدد في ضوء الثقافة السائدة بالمجتمع٠

زياد بن محمد اللحيد : بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني. دراسة ميدانية على الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهور مدينة الرياض)(١٦).

وقد بينت النتائج أن :

١ـ درجة قناعة أفراد مجتمع الدراسة (ضباط مديرية وأقسام الشرطة بمدينة الرياض ـ الجمهور العام من المواطنين بمدينة الرياض) بجدوى تطبيق الشرطة المجتمعية هي درجة عالية .

٢ـ أظهرت النتائج أن أهم أدوار الشرطة المجتمعية ما يلي :

أـ الإسهام في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم .

ب ـ تشكيل لجان بالأحياء تهتم بدراسة مشاكل الحي وطرق علاجها .

٣ـ أظهرت النتائج أن أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشرطة المجتمعية ما يلي :

أـ هيمنة بعض المشاعر المرتبطة بالترابط العقدي والقبلي عن بعض أفراد المجتمع .

ب ـ النظرة المهنية للمواطن من بعض رجال الشرطة .

٤ـ أظهرت النتائج أن أهم الوسائل المساعدة على تحقيق الشرطة المجتمعية وإنجاحها ما يلي:

أ ـ تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع يسهم في إنجاح الشرطة المجتمعية.

ب ـ تيسير مصالح المواطنين في محيط مجتمعهم المحلي يسهم في إنجاح الشرطة المجتمعية

قد تم الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية إضافة إلى ما جاء بتجارب الدول المختلفة في تطبيقات الشرطة المجتمعية في صياغة النموذج المقترح للشرطة المجتمعية بالمملكة العربية السعودية .

منال عبد المعطي صالح قدومي : دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي ، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس [١٧] .

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى :

١ـ وجود رغبة وتوجيه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية، وأهمية دورها في تنمية وتطوير المجتمع المحلي٠

٢ـ إنه لا توجد فروق من حيث دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي ترجع إلى متغيرات المؤهل العلمي ـ المهنة ـ العمر ممارسة ومجال العمل التطوعي٠

٣ـ إن لجان الأحياء السكنية كأداة من أدوات المشاركة المجتمعية وسيلة أساسية في تحديد احتياجات المجتمع ، والوصول إلى تحقيق أهداف تنموية ، وهي تزيد من كفاءة وفاعلية المؤسسة ، وبرامج المؤسسات المختلفة التي تقدم برامج التطوير المجتمعي ، وتكون عمل لجان الأحياء السكنية مرتبطة بأهداف جزيئه٠

٤ـ أن الدافع الأساس وراء انضمام أفراد المجتمع إلى لجان الأحياء السكنية ، كانت بسبب رغبتهم في زيادة خبراتهم الحياتية وتنميتها وتطويرها ومن ثم زيادة الثقة بالنفس وتنمية العلاقات العامة بالإضافة إلى شغل أوقات الفراغ في أعمال مفيدة

٥ـ أن الأسباب التي تحول دون انضمام أفراد المجتمع المحلي للجنة الحي تتمثل في عدم الدراية بأهمية المشاركة المجتمعية ، صعوبة التعامل مع المنظمات العمل التطوعي بسبب ضيق الوقت وعدم العلم بالجهات التي يمكن التطوع من خلالها.

٦ـ أن أهم معوقات لجان الأحياء السكنية تتعلق بضعف الموارد التي من شأنها توفير خدمات والمساعدة المطلوبة ، عدم تفهم بعض أفراد المجتمع لعمل اللجان وعدم وعي الناس بأهمية العمل التطوعي ، وعدم القدرة على إرضاء معظم السكان في الحي، عدم الرعاية الكافية من الحكومة ، عدم وجوه هياكل واضحة للعمل التطوعي، عدم رضا الأهل والعائلة من مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي وعدم وجود دائرة إعلامية متخصصة مما أدى إلى عدم وعي الناس بأهمية العمل التطوعي الاجتماعي٠

٧ـ أن دور لجان الأحياء السكنية في المجتمع من وجهة نظر مسئولي البرامج المجتمعية في هذه المؤسسات يتمثل في العمل على معرفة احتياجات المجتمع الحقيقية ، ومن ثم المساعدة في تلبية بعض هذه بعض هذه الاحتياجات ، العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الأفراد والعمل على تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية٠

٨ـ أن مسئولي البرامج المجتمعية في هذه المؤسسات يرون أنه يمكن التعاون مع لجان الأحياء السكنية في مجالات تحديد احتياجات الشباب، والفئات المهشمة في المجتمع المحلى، المشاركة في فعاليات المؤسسة وتمثيلها في ورش عمل محلية وعالمية بالإضافة إلى نشر الوعي في التجمعات السكنية٠

٩ـ أن العمل في المجال التطوعي في هذه المؤسسات لا يعتمد على متغير العمر أو الجنس، والأهم في العمل التطوعي الالتزام بالعمل بالقدرة على العطاء، والتعليم، والاستقرار،

والرغبة في تطوير الشخصية٠
محمد بن عبد الله على المنشاوي : الشرطة المجتمعية دراسة تأصيلية ميدانية بالمملكة العربية السعودية [١٨] .

وقد أظهرت النتائج :

١- إلى إن هناك عدة مهام للشرطة والمجتمعية هي مهام أمنية ، ومهام اجتماعية، وخدمية وتتمثل في : -

أ- تفقد أحوال الأسر المحتاجة والفقيرة والأرامل (مهام اجتماعية)٠

ب - مكافحة الغش التجاري والاحتكار وغلاء الأسعار بالمحلات التجارية داخل الحي (مهام اجتماعية وخدمية)

ج ــ العمل على متابعة احتياجات الحي من الخدمات المختلفة كالخدمات الصحية (مهام اجتماعية وخدمية)٠

د ــ تنفيذ الأنشطة المختلفة لأبناء الحي كالأنشطة الاجتماعية والرياضية والترفيهية والتوعوية وغيرها (مهام اجتماعية وخدمية)٠

هـ ــ القيام بأعمال النجدة ومساعدة رجال الدفاع المدني أوقات الكوارث والمساهمة في إسعاف المصابين (مهام أمنية)٠

و ــ تكوين جماعة أصدقاء الشرطة من سكان الحي والتي من مهامها الإبلاغ عن أي مخالفات نظامية أو جنائية (مهام أمنية)٠

ز ــ تشكيل لجان لاحتواء أرباب السوابق من سكان الحي (مهام أمنية)٠

ح ــ العمل على زيادة الأواصر الاجتماعية بين الجيران (مهام اجتماعية وخدمية)٠

ط ــ المساهمة في ضبط النواحي المرورية داخل الحي (مهام أمنية)٠

س ــ تسير دوريات مجتمعية من سكان بداخل الحي (مهام أمنية)٠

ل ــ العمل على حل المشكلات التي تقع داخل نطاق الحي كالمشاكل الأسرية والحقوقية والاجتماعية٠٠٠ الخ (مهام اجتماعية)٠

م ــ حلقة وصل مع الأجهزة الحكومية مع العمل على مساعدة سكان الحي في متابعة قضاياهم ومعاملاتهم لدى الجهات الحكومية٠

ن ــ ومن ثم يتضح تركيز الجمهور على المهام الاجتماعية والخدمية للشرطة المجتمعية٠

٢ــ توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين رجال الأمن والجمهور ناتجة عن سوء تعامل بعض رجال الأمن أو لطول الإجراءات المتبعة معهم عن الإبلاغ عن الحالات ، أو لضعف ثقة بعض الجمهور بهم نتيجة مواقف سلبية حدثت معهم٠

٣ ــ اتضح من النتائج ضرورة حسن الاختيار لمنسوبي الشرطة المجتمعية٠

٤ــ توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف في ثقافة العمل التطوعي لدى مواطنين المملكة والمقيمين فيها٠

٥ــ اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أهمية عنصر التدريب في تحقيق الأهداف الموضوعة٠

٦ــ كشفت الدراسة الميدانية إلى أهمية وجود هيكل تنظيمي محدد المعالم للشرطة المجتمعية مع ضرورة وضوح أنظمة واضحة تحدد مهام الشرطة المجتمعية ، وتبين صلاحيات العاملين بها.

٧ــ اتضح ضد النتائج اتفاق لنسبة كبيرة من المشاركين في الدراسة على أهمية حشد الإمكانات المناسبة والكافية للشرطة المجتمعية قبل البدء في تطبيقها٠

٨ــ ضرورة تخصيص مزايا مادية ومعنوية للمشاركين في الشرطة المجتمعية وإلى أهمية عوده العسس إلى العمل في الجهاز الأمني٠

٩ــ أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلال إحصائية في محور الاستعداد للمشاركة في تطبيق الشرطة المجتمعية وفي محور المهام التي يجب أن تقوم بها الشرطة المجتمعية وفي حسب من حي السكن لعينة الدراسة.

١٠ــ توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء الجمهور في الشرطة المجتمعية ومدى استعداده للمشاركة في تطبيقها ترجع لفئات العمر وهذه الفروق بين الفئات العمرية والتي أقل منها مما يتبين أن الاستعداد للمشاركة في التطبيق يزداد كلما ازدادت الفئة العمرية.

أحمد بن على البشري : نماذج الشرطة المجتمعية نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية [١٩] .

١ ــ أظهرت الدراسة أن الشرطة المجتمعية تتسم بالخصائص التالية :

أ ــ الشراكة : وتتمثل بالتفاعل بين الشرطة والشعب أو المجتمع بمختلف مؤسساته أو أفراده انطلاقاً من الاتصال الإيجابي بينهما المبني على الثقة العالية ، بحيث تصبح الشرطة هي المجتمع ، والمجتمع هو الشرطة.

ب ــ التغير التنظيمي : بحيث يتم تغير التنسيق أو النسق الشرطي المتعارف عليه والتحول لتطبيق الشرطة المجتمعية بإجراء تغير حقيقي في أداء الشرطة والعمل بأسلوب مغاير لما كان سائداً بما في ذلك اختيار الضباط والتدريب وصلاحيات العمل والتنظيم.

جـ ــ المبادرة : وذلك بالتحرك من أسلوب الانعزال إلى الاقتراب من المجتمع وعدم الانتظار والتصرف بردة الفعل.

د ــ الوقاية من الجريمة : وذلك بابتكار العديد من أساليب العمل الاحترافية المتنوعة باعتبار إجراءات الوقاية من الجريمة محوراً أساسياً من أساليب عمل الشرطة المجتمعية.

هـ ــ معالجة المشاكل التي قد تؤدي إلى الجريمة : وذلك بمعالجة المشاكل الاجتماعية عن قرب وإزالة أسباب الجريمة ووضع الحلول اللازمة لها وتسوية المنازعات وإنهاء الخصومات والحيلولة دون استفحالها والعمل على احتوائها والسيطرة عليها.

٢ــ بينت الدراسة أن نماذج الشرطة المجتمعية العالمية المحددة في هذه الدراسة ذات تطبيقات مختلفة نظراً للظروف الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع وتجلى ذلك بظهور آليات وبرامج متنوعة ودعم اختلاف النماذج الدولية في هذا المضمار إلا أنها تدور حول خصائص الشرطة المجتمعية المتمثلة في الشراكة بين الشرطة والمجتمع والتغير التنظيمي والمبادرة في معالجة المشاكل المتعلقة بالجريمة والوقاية منها ، وبالتالي يمكن تفسير كافة برامج الشرطة المجتمعية كنسخ مختلفة وممارسات متنوعة لتطبيق المفهوم الواحد طالما توفرت خصائصها التي توصلت إليها هذه الدراسة.

٣ــ أوضحت الدراسة أنه رغم المحاولات العربية الجادة لتطبيق الشرطة المجتمعية إلا أن هذه المحاولات لا تضاهي نماذج الشرطة المجتمعية العالمية وتفتقد للكثير من مكوناتها وخصائصها.

٤ــ انطلاقاً من الهدف الرئيسي لهذه الدراسة وهو (إمكانية بناء أنموذج لتطبيق الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية) فإن أهم النتائج التي تحقيق لهذه الدراسة هو بناء الأنموذج الذي روعي فيه صلاحيته للتنفيذ والتطبيق بما يتماشى مع مفهوم الشرطة المجتمعية الحديثة وخصائصها ومع البيئة الثقافية في المملكة العربية السعودية ويشتمل على كافة الخطوات ومقومات النجاح التي يجب مراعاتها والتأكيد على التطبيق المرحلي المتدرج لضمان نجاحه واستمراريته.

٥ــ توصلت الدراسة إلى عدم وجود مقاييس ومعايير موحدة لتقييم برنامج الشرطة المجتمعية في ظل نماذجها المختلفة حيث واجهت الدراسة صعوبة الحصول على دراسات لتقييم برامج الشرطة المجتمعية وآليات تطبيقها٠
مصطفي مرتضى علي محمود : آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية [٢٠] .

وقد كشفت النتائج عن موافقة طرفي علاقة الشراكة في إطار الشرطة المجتمعية ، وهما رجال الشرطة والمواطنون بالأغلبية على تطبيقها، وهو ما يمكن أن نعتبره مؤشر على إمكانية نجاح تلك الإستراتيجية في البيئات المصرية المتباينة وتوافقها معها .

(٢) الدراسات الأجنبية :

الشرطة المجتمعية في أمريكا :

Jermy M. Wilson; Community policing in America [21] .

وقد كشفت نتائج الدراسة التي أجريت حول تطبيق الشرطة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية والكشف عن الدور الذي يقوم به مكتب خدمات الشرطة الموجهة مجتمعياً وتحليل تأثير التغير التنظيمي على الشرطة المجتمعية ، وأن الشراكة والتفاعل بين المجتمعات المحلية والشرطة ، والعمل من أجل معالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع والتغيير التنظيمي تعتبر من أهم خصائص الشرطة المجتمعية، وأشارت النتائج أيضاً أنه كلما كان البناء التنظيمي قوياً كلما كانت الشرطة المجتمعية ناجحة وأكثر يسراً، مع الإشارة إلى أن مؤسسات الشرطة في الغرب أنشئت مكاتب لدعم جهود الشرطة المجتمعية واستمراريتها في بلادها مع اختلاف التطبيقات من بلد لآخر تبعاً للتركيبة السياسية والثقافية والجغرافية .

كما أشارت الدراسة إلى أن نجاح الشرطة المجتمعية يعتمد على تنفيذ هدف محدد من أجل أن يقلل من الصراع بين العاملين ويساعد في ترك أثر إيجابي على منفذي الشرطة المجتمعية، واتضح أن نسبة (٢٠%) من نماذج الشرطة المجتمعية راعت زيادة رضا منسوبي الشرطة عن عملهم مقابل تركيز ما نسبته (١٠٠ %) على عمومية الأهداف ، ومن ثم أن التركيز على الأهداف الرئيسية رغم أهميته قد يغفل أهدافاً ثانوية تساهم في نجاح الشرطة المجتمعية، وقد كشفت النتائج أن الأهداف التي تمس العاملين لم تجد الاهتمام الكافي .

ـ نظريات وممارسات الشرطة المجتمعية :

Richard Lamb, Yunuin Wang; the theories and practices of Community problem oriented policing.[22]

وقد أجريت الدراسة حول تجربة الشرطة المجتمعية في مدينة (شار ولت مبكي لينبرج)، وقد كشفت النتائج عن نجاح التجربة في خفض معدل جرائم القتل والسرقة بالإكراه ـــ الاغتصاب ـــ سرقة السيارات ـــ الحريق المتعمد ـــ والسلوك الفوضوي ، ويرجع هذا النجاح إلى أن الشرطة قامت بتطوير شراكة مجتمعية واسعة النطاق بين الشرطة والمجلس الأعلى للمقاطعة وممثلي الحي والزعماء السياسيين المحليين، مع التأكيد على أن الشرطة المجتمعية لا تنجح إلا في ظل توافر خصائص الشراكة والاعتماد على المجتمع والتوجيه صوب حل المشكلات والشراكة مع المواطنين .

الشرطة المجتمعية والاتصالات:نهج منظمة معينة لمديري الشرطة

Yardley, Amy M; Community policing and Communication An organization Specific approach for police managers.[23]

الهدف الأساسي من هذا المشروع هو خلق مناهج الشرطة المجتمعية، ويتم تصميم هذا المنهج للفحص عن طريق البريد لتعزيز إستراتيجية المناهج الدراسية وتنفيذها لتوجيه

منظمات الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتضمن هذا المشروع نظرية تسكين الاتصالات كأداة ليتم استخدامها عن اتصال ضباط بأفراد من العامة، تعلم هذه الأداة الضباط كيفية تقييم موضوع ضمن أول (١٥ ثانية) من الاتصال، ومن الناحية المثالية هذا سوف يدعم التواصل الفعال مع أفراد المجتمع المحلي ، كما يعطي الضباط الخيار للتباعد عندما يتحدث إلى أحد المشتبه بهم ، لأن دعم المجتمع المحلي هو المفتاح لضابط صحي وتنظيم فعال .

إعادة طرح الجماعة : السلطة والعرق والتشعب في برنامج الشرطة المجتمعية جنوب لوس انجلوس

Russell, Aaron: Re-presenting the Community: power, Race, and Division in South L A, S Community policing Program[24]

باستخدام خمس سنوات من الأبحاث الأثنوجرافية تحدد رسالتي الموضوعات الرئيسية التي تدعم إنشاء الشرطة المجتمعية في L A ويربط لهم الوضع الحالي للبرنامج في شرطة لوس أنجلوس (القسم الجنوبي) من خلال الملاحظة بالمشاركة ، وتحليل الوثائق والمقابلات مع السكان والضباط وقادة المجتمع ، وأنا أتبع موضوعات المجتمع ، والمسائلة والأراضي من خلال التجديد من عام ١٩٢٢ إلى برنامج ناضج بعد عقدين من الزمن ، وعلى الرغم من الخطاب للمسائلة فإنني أجد سكان يقومون بالابتعاد بصورة منهجية عن عملية صنع القرار للشرطة، في حين أن شرطة لوس أنجلوس لديها مصلحة في المنتدى الذي تقوم فيه الشرطة بالتلاعب مع الغرض المؤسسي ، وعلى الرغم من هذا الاستقطاب من المجتمع من خلال الحاكمية ، يمكن تحمل ومقاومة المفاهيم المحلية لتضامن المجتمع .

تقييم تصورات الضباط ودعم الشرطة المجتمعية على الإنترنت

Bossier, Adam M. Hoity, Thomas J; Assessing officer Perceptions and Support of online Community policing.[25]

شكلت الشرطة الموجهة للمجتمع وتنفيذ القانون على مدى السنوات الثلاثون الماضية، مقدمة إستراتيجيات مبتكرة لتحديد المشاكل ومكافحة الجريمة من خلال الشراكات المجتمعية التعاونية، وقد أدى نجاح إستراتيجيات الشرطة المجتمعية في بعض السياقات بعض العلماء والإداريين في الشرطة، الدعوة إلى اعتماد هذه البرامج في البيئات الافتراضية لمكافحة الجرائم (جرائم الإنترنت) ومن غير الواضح كيف يمكن أن تعمل مثل هذه البرنامج ، وقد تناولت هذه الدراسة كيفية ارتباط دعم الشرطة المجتمعية والكفاءة الكمبيوتر، وتصورات للإنترنت والجرائم الإلكترونية بدعم الإنترنت الخاص بالشرطة المجتمعية في عينة من الضباط من مدينتين بالجنوب الشرقي. ووجدت الدراسة أن دعم الشرطة المجتمعية في العالم الحقيقي وتصورات جرائم الإنترنت هما أهم عوامل تنبؤ باستمرار دعم الإنترنت للشرطة المجتمعية .

هل إضافة الشرطة المجتمعية في الأحياء المستهدفة للتنشيط عززت عملية تنشيط المجتمع؟ دراسة حالة لمدينة دي موين بولاية أيوا ١٩٦٦- ٢٠١٢م.

Strophe, Theodor Lister: Has the addition of Community policing in neighborhoods targeted For Revitalization enhanced the Community revitalization process a case Study of Des Moines, Iowa.[26]

استخدمت مدينة (دي موين بولاية أيوا) كل من التقنيات المجتمعية، وكذلك بذل

مجهودات واسعة النطاق لتنشيط الحي بشكل مستمر منذ اختيارها كواحدة من أولى المدن للمشاركة في برنامج نموذج المدن في عام ١٩٦٦ ، ومن ذلك الحين طورت دي موين برامج تنشيط الحي ، والشرطة المجتمعية كأدوات فعالة لتسهيل هدف التنشيط العام في دي موين ، واستخدمت الدراسة استعراض تاريخي والمقابلات البشرية لتحليل فعالية هذه البرامج .

كسب القلوب والعقول في مكافحة الإرهاب من خلال الشرطة المجتمعية والعدالة الإجرائية : أدلة من تركيا

Aksu, Go khan:

Winning hearts and minds in Counterterrorism through Community policing and procedural Justice Evidence. From Turkey.(27)

تقوم الدراسة على فرضية أن الشرطة المجتمعية عند تطبيقها ستساهم في مكافحة الإرهاب، وأن تزيد التصورات الخاصة بشرعية الشرطة وبالتعاون مع الشرطة من بين الأقليات التي تحدث الكثير من الاهتمام للشرطة بسبب اشتباه بأنهم يأوون الإرهابيين ، وتقدم هذه الدراسة وذلك باستخدام البيانات الثانوية وتوظيف شريحة تصميم غير تجريبي، واختبار هذه الفرضيات من خلال تقسيم تأثير مختلف التدخلات من قبل الشرطة المجتمعية في الشرطة الوطنية التركية مع الأحداث الكردية المحلية في محافظة سيزباك ، حيث تشكل علاقة المواطن والشرطة في الغالب من قبل دور مكافحة الإرهاب التابعة للشرطة ، تقوم الأبحاث السابقة على شرعية الشرطة واستعدادها للتعاون مع الشرطة بربط نتائج الشرعية والتعاون لتصورات العدالة الإجرائية ألا وهي التصورات أن الشرطة تثبت العدالة في اتخاذ القرارات (الاستماع إلى الناس قبل اتخاذ القرارات) والمعاملة التي يتلقونها من الأفراد الذين هم على اتصال معها (إظهار الاحترام وعلاج مع الكرامة) وقد امتدت هذه النظرية والتي تتمتع بدعم تجريبي قوي في سياق الجريمة العام مؤخراً إلى سياق مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واستراليا، بالإضافة إلى تقييم أثر تدخلات الشرطة المجتمعية على منظور الشرعية واستعدادها للتعاون .

تقيس هذه الدراسة ما إذا كان هناك علاقة بين العدالة الإجرائية ومكافحة الإرهاب في تركيا، تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الشرطة المجتمعية والعدالة الإجرائية والاختيارات، وتشير النتائج إلى أن مبادرات الشرطة المجتمعية لها تأثير إيجابي قوي على الاستعداد للتعاون مع الشرطة، وأن العدالة الإجرائية تعتبر سابقة رئيسية للشرطة الشرعية واستعدادها للتعاون وبالإضافة إلى ذلك تقدم النتائج دعم جزئي لفرضية أن العدالة الإجرائية تتوسط آثار التدخلات الشرطة المجتمعية على منظور الشرعية واستعدادها للتعاون .

ومن خلال رصد الدراسات السابقة يتبين أن الشرطة المجتمعية وإن اختلفت مسمياتها (شرطة المجتمع ، الشراكة المجتمعية) قد حظيت باهتمام الباحثين في مختلف دول العالم .

وترى الباحثة أن معظم نتائج الدراسات السابقة اتفقت على عدة نقاط :

١ ـــ هناك بعض المهارات العلمية والجسدية والإنسانية التي يجب أن تتوافر لدى رجل الشرطة المجتمعية، كذلك ضرورة حسن اختيار المشاركين في الشرطة المجتمعية من أفراد المجتمع ، ووضع مجموعة من المعايير تقوم على أساسها عملية الاختيار والاشتراك في العمل الأمني المجتمعي .

٢ـــ يجب على الأجهزة الشرطية تطوير أساليب التدريب والتأهيل المتبعة مع أعضاء الجهاز الشرطي ، والاعتماد على التقنيات الحديثة التي تسهم في مجال مكافحة الجريمة واستقرار المجتمع.

٣ــ أن الشرطة المجتمعية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا تفاعل وتعاون النظام الشرطي مع سائر النظم الاجتماعية في المجتمع ، وفي مقدمة ذلك كله أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني .
٤ــ أن الشرطة المجتمعية أصبحت أمراً واقعياً ، وانتصاراً لقضية المكافحة المشركة للجريمة والانحراف والعنف من قبل الأجهزة الشرطية والمواطنين .
٥ــ تنطلق الشرطة المجتمعية من مبدأ الأمن مسئولية الجميع .
٦ــ يجب الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والعالمية الناجحة في مجال الشرطة المجتمعية .
٧ــ أن المؤسسات الاجتماعية (الأسرة ـ المدرسة ـ الجامعة ـ الإعلام ... الخ) كانت ولازالت وستستمر أهم الوسائط الاجتماعية الداعمة لمسيرة الأجهزة الأمنية في المجتمع وإشباع حاجات المجتمع من (تربية وعلم وأمن اجتماعي) لتحقيق منظومة اجتماعية أمنية متكاملة .

سادساً : التوجهات النظرية للدراسة :

١ ـ النظرية منطلق الدراسة :

تقوم الدراسة المتخصصة للقضايا المجتمعية على عدد من النظريات العلمية حتى تكتسب الدراسة المصداقية والطابع العلمي والمنهجية في التحليل حتى تستطيع تحقيق الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها٠

هذا وتنطلق الدراسة الراهنة في تناولها ودراستها لقضية الشرطة المجتمعية من مجموعة من النظريات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة وأكثر قدرة على تفسيرها حتى تصبح إطارا مرجعيا يسهم في الدراسة والتفسير والتحليل.

(١) نظرية المثلث الإجرامي :

إن الجريمة سواء في صورة البسيطة أو المشددة لا يتصور وقوعها إلا بتفاعل عناصر ثلاث : (الفاعل ـ المجني عليه ـ الفعل الإجرامي) ولذلك فإن مكافحة الجريمة لابد وان تشتمل الصور الثلاث ، حيث أن تكون هناك وقاية من الجريمة موجهة للحيلولة دون نشوء الشخصية الإجرامية وتعرض المجني عليه للموقف الإجرامي ، وثانياً : أن يكون هناك منع للجريمة لتقليل فرض ارتكاب الفعل الإجرامي ، وبحيث أخيراً أن يكون هناك تعقب أو ضبط للجريمة في حال إذا وقعت بالفعل وهو ما يمكن أن نطلق عليه نظرية المثلث الإجرامي . ويمكن توضيحها على النحو الأتي :[٢٨]

أ ــ الوقاية من الجريمة (protection Against crime)

وهي الإجراءات التي يقوم بها المجتمع للحيلولة دون نشؤ الشخصية الإجرامية (الفاعل) أو تعرض المجني عليه للموقف الإجرامي ،وتشتمل هذه الإجراءات التدابير الاجتماعية مثل حالات مواجهة الإحداث الجانحين ، والتدابير الجنائية مثلا حالات تشديد العقوبة في حالات العود لمواجهة معتادي الإجرام والوضع تحت مراقبة الشرطي وغيرها ، وأخيراً التدابير الأمنية مثل الاعتقال، وهي التدابير التي يتم اتخاذها لمواجهة الخطورة الأمنية التي لا تشملها تدابير الخطورة الاجتماعية أو الجنائية ، وهناك تدابير مجتمعيه موجهه للمجني عليه حتى لا يقع في الموقف الإجرامي مثل التوعية والثقافة والتعليم٠

ب ــ منع الجريمة (Crime prevention)

وهي الإجراءات التي يقوم بها المجتمع لتقليل فرص ارتكاب الفعل الإجرامي نفسه وهي إجراءات أمنيه في المقام الأول ومجتمعية في المقام الثاني، فالأولي تشتمل على

إجراءات الأمن والحراسة ومواجهة البؤر الإجرامية، وتستمل الإجراءات المجتمعية على التخطيط الحضري للمدن وأماكن التجمعات البشرية وإنارة الطرقات والشوارع وغيرها٠

ج ـــ ضبط الجريمة (Crime Detection)

وهي إجراءات يقوم بها المجتمع لضبط الفاعل والمجني عليه والفعل الإجرامي ومنها إجراءات القبض والتفتيش والاستدلال والبحث ومعرفة دوافع الفعل الإجرامي وتحديد الموقف الإجرامي وتحديد عناصره وأركان الفعل الإجرامي حتى يمكن تقديم الفاعل للحكم عليه٠

ويتم الاستفادة من نظرية المثلث الإجرامي بما يتفق مع أهداف الدراسة الحالية والتي تسعى إلى تفعيل إستراتيجية جديدة للعمل الشرطي ، تتمثل في الشرطة المجتمعية التي تهدف أولاً وأخيراً إلى تحقيق الأمن بمعناه الشامل ، وهذا لن يتم إلا من خلال مكافحة الجريمة بكافة صورها والقضاء على الكم الهائل من المشكلات المجتمعية التي تعوق الاستقرار الأمني ، وبما أن النظرية سالفة الذكر أشارت إلى أن للجريمة أركان ثلاثة (الفاعل ـ المجني عليه ـ الفعل الإجرامي) وأن مكافحتها يتم من خلال ثلاث أساليب وقائية علاجية هما الوقاية ـ والمنع والضبط) فإن الدراسة الراهنة ستحاول تنفيذ هذه الأساليب تحت سقف الشرطة المجتمعية من خلال الوقاية من الجريمة ، عن طريق التوعية المجتمعية الأمنية لإفراد المجتمع بأسباب ونتائج الجريمة، أما المنع فيكون عن طريق تنمية قدرات أفراد المجتمع بكيفية التعامل مع المشكلات التي تواجههم لما لها من تأثير مزدوج عليهم وعلى المجتمع ، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الإرشاد المجتمعي لديهم ، بالتبليغ عن أي محاولات للشغب والعنف ، أما الضبط فيتمثل في بناء منظومة الثقة بين الأفراد والجهاز الأمني ، وتدعيم سبل التضامن والتعاون لتوفير الاستقرار المجتمعي في مختلف مجالات المجتمع .

(٢) نظرية الأمن الشامل :

تأتي نظرية الأمن الشامل لتصبح قاعدة مهمة لإستراتيجية للشرطة المجتمعية وفي ظل مفهوم الأمن الشامل دعوة تنادي الأفراد والجماعات والهيئات الرسمية للاضطلاع بدور أمن متكامل يأخذ في الاعتبار معالجة مشكلات المجتمع ، وحل كافة المعوقات التي تحاول دون رفاهية أفراد المجتمع ، ويصبح من الممكن تحقيق ذلك بالرجوع إلى المجتمع المحلي من خلال إستراتيجية الشرطة المجتمعية ، ومتى تمكن المجتمع المحلي من معالجة جميع المشكلات المحلية بتحريك القطاعات والمؤسسات الأهلية والحكومية كافة يكون المجتمع المحلي قد حقق الأمن الشامل بآليات شاملة ، وبالتالي يمكن تطوير الحلول المحلية لتعميم الفائدة على جميع المجتمعات على مستوى الدولة.[٢٩]

(٣) نظرية الصورة الكبرى :

تتخذ هذه النظرية إستراتيجية الشرطة المجتمعية كخطوة بداية هدفها الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع ، ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمع المحلي لا تكتمل أهدافه بمعزل عن المجتمعات الأخرى، كما أن الأمن بمفهومه الحديث لم يعد من الممكن تحديده في نطاق مجتمع معين ما دام هذا المجتمع مفتوحاً على المجتمعات المجاورة، ومن هنا جاءت فكرة الصورة الكبرى التي تدعو لتطوير والمشاركة بين هذه المجتمعات،

وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية :[٣٠]

١ ـــ تنمية الوحدة الوطنية مقابل الاتجاه نحو الإقليمية واللامركزية٠

٢ ـــ تنعكس المشكلات الاجتماعية سلبا على الأمكنة المجاورة بشكل مباشر أو غير مباشر٠

٣ ـــ يمكن تطوير التجارب الناجحة التي تحققها الشرطة المجتمعية على مستوى

المجتمعات المحلية وتعميمها٠
٤ ـــ تشمل المشكلات الأمنية والاجتماعية أكثر من مجتمع وتتداخل أطرافها بحيث يكون من الصعب معالجة جزء منها في المجتمع المحلي وتترك الجزء الباقي في المجتمع المجاور٠

(٤) نظرية النوافذ المحطمة : ـ

تشكل نظرية النوافذ المحطمة التي قال بها جيمس ويلسون محوراً هاماً في توجه الشرطة المجتمعية نحو حل المشكلات ، وتقول النظرية إنه عندما يتم كسر نافذة في منزل ولا يتم إصلاحها بسرعة فإن الناس سيفترضون أنه لا أحد يهتم بأمر هذا المبنى ، ومن ثم سيقومون بكسر المزيد من النوافذ حتى تتكسر جميع نوافذه ، ويزداد التخريب في الجوار ، وتعم الفوضى والاضطراب ، ومن ثم فإنه في الوقت الذي يسارع فيه الناس بهذه المنطقة إلى الاختباء خلف الأبواب وإغلاقها عليهم فإن اتجاه الشرطة نحو حل المشكلة يتمثل في سرعة إيجاد وتثبيت النوافذ المكسورة في وقت مبكر، وقال أحد رجال الشرطة إنه عندما يري الناس العصابات منتشرة فإنهم سيعتقدون إنها هي التي تحكم وليس الشرطة أو الناس، وعندما يري الناس البلطجة وفرض الإتاوات من جانب البلطجية فإنهم سيعتقدون أنهم أقوى من الحكومة والقانون ، وهكذا سينصاعون للبلطجية والخارجين على القانون ويستعينون بهم في استرداد حقوقهم ممن اغتصبها، وهكذا تصطبغ نوعية الحياة بطابع غير قانوني ، وهكذا يجد المجرمون البيئة الاجتماعية التي تغذى وتنمي ظاهرة الجريمة على حساب الإهمال من أعضاء المجتمع٠

ومن ثم فإنه من الضروري الإشارة إلى أن الشرطة المجتمعية لا يقتصر عملها على الأمور المتصلة بنوعية الحياة فقط بل أن عملها يستند إلى حل المشكلات المتصلة بالجرائم الخطرة٠

نستخلص من هذه النظرية أن الملاحظة علاجاً مجتمعياً للجريمة والانحراف ولابد من دعوة المجتمع والشرطة إلى الاهتمام بحالات الإخلال بالأمن أو مخالفة القانون ليتنامى الإحساس بالأمن، وبالتالي يتضاعف عدد الملتزمين بالقانون والنظام العام.[٣١]

(٥) نظرية الاستجابة للحوادث :

وهي تتطلب ضباط شرطة للاستجابة للجريمة والحوادث الطارئة ولكي تتحقق ثقة المواطن بالشرطة فإن على الشرطة الاستجابة السريعة إلى أية حادثه والمحافظة على ضبط الموقف٠

وتتطلب هذه النظرية استجابة المبادرة للجريمة وتتحقق مثل هذه الاستجابة من خلال آليات مثل الدوريات المباشرة ، ويمكن لإدارة الشرطة أن تستخدم المصادر التقنية والبشرية المتاحة لديها بطريقة متوازنة من خلال توظيف التقنيات الحديثة في الاتصال والمعلومات٠

(٦) نظرية الحلول المحلية للمشكلات الاجتماعية :

تعتبر هذه النظرية الترجمة العملية المباشرة لإستراتيجية الشرطة المجتمعية ، والاتجاه نحو المحلية، أسلوب من أساليب الديمقراطية التي ترمي إلى توزيع السلطة وتحقيق مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات . ويعتبر المجتمع المحلي صورة مكبرة لمجتمع الأسرة والنواة للمجتمع الأكبر فإذا كانت الأسرة قادرة على تفهم المشكلات وإيجاد حلول لها عن قناعة ورضا ، فمن الطبيعي أن تكون مجموعة الأسر الصغيرة التي تكون المجتمع المحلي قادرة على تفهم المشكلات المحلية بل يتعدى ذلك إلى المساهمة في معالجة المشكلات العامة مما يعيقها حتماً على حل المشكلات المحلية بطريقة مباشره أو

غير مباشرة٠

وإن تملك المجتمع المحلي الحقائق المتصلة بشئونه المحلية ومعايشها على الواقع أفضل أسلوب للتعامل مع تلك الحقائق ووفقاً لمرئيات أنصار نظرية الحلول المحلية للمشكلات المحلية وذلك للأسباب التالية:(٣٢)

١ــ المجتمع المحلي بحكم معايشته اليومية لمشكلاته المحلية قادر على التعامل مع تدابير مؤقتة في إطار الأولويات٠

٢ــ المجتمع المحلي يلمس نتائج الحلول المحلية فور تحققها وبالتالي يدعم الأنشطة المحلية.

٣ــ الأنشطة المنفذة محلياً واضحة في شكلها ومضمونها ونفقاتها وعائداتها ولجميع الأفراد الحق في معرفة التفاصيل الدقيقة والمشاركة في اتخاذ قرارات المتابعة والمساءلة .

٤ــ الملكية المشتركة للحقائق والقرارات بين جميع أفراد المجتمع المحلي تحقق قدراً من المساواة والإحساس بالعدل وبالتالي الإسهام الفعال والفاعل في الأنشطة عن قناعة وصدق٠

سابعاً : مفاهيم الدراسة :

(١)الإستراتيجية :

الإستراتيجية هي فن التأثير للوصول إلى الأهداف المرسومة وعند وضع الأسس والتقديرات الصحيحة للإستراتيجية هناك عوامل ضرورية لصياغة خطة إستراتيجية عامة كالبيئة المحيطة والموارد الأساسية والقوة المادية والمعنوية ، وكذلك البعد الثقافي والاجتماعي والحضاري، ولذا تكون للأهمية الإستراتيجية والخريطة الاجتماعية أثر كبير في مدى نجاح أو فشل المخطط في أداء دوره ، فأي إستراتيجية هي عبارة عن تعبير صادق عن الواقع الثقافي والاجتماعي والحضاري الذي تعمل به .

فالبيئة الاجتماعية تعد عنصراً مهماً في بناء الإستراتيجية (٣٣)

وقد عرفها (وأغنالز) في القاموس الإنجليزي بأنها : (فن استخدام الوسائل لتحقيق الأغراض ، وتشمل على أربعة نواحي : (٣٤)

١ــ اختيار الأهداف وتحديدها٠

٢ــ اختيار الأساليب العلمية لتحقيق الأهداف والوصول إليها٠

٣ــ وضع الخطوات التنفيذية٠

٤ــ تنسيق النواحي المتصلة٠

والإستراتيجية تتضمن نظام متسلسل من الأهداف الأساسية والخطط التي تتعلق بتوزيع وتخصيص الموارد بالمؤسسة أو المنظمة لتحقيق أهدافها.

والإستراتيجية الناجحة هي التي توجد في المساحة المتقاطعة ما بين موارد المنظمة والأهداف والفرص المناسبة٠

وقد وضع (أندريه يوفر) قانون الإستراتيجية يتضمن :(٣٥)

س = ل ق م ن حيث :

س = العمل الاستراتيجي الناجح .

ل = عامل خاص بطبيعة الموقف أو الحالة الراهنة .

ق = القوة المادية (الموارد والإمكانيات) .

م = القوة المعنوية .

ز = عنصر الزمن .

وأوضح أنه كلما كانت (ق) صغيرة وجب رفع كمية (م) والدفع بعنصر الزمن بهدف الوصول إلى (س) بمستوى جيد٠

فالإستراتيجية تعني التهيئة والتوجيه للموارد والطاقات البشرية والمادية قصد

تحقيق أفضل وأمثل للأهداف الموضوعة من طرق التنظيم المشرف على عملية التخطيط أو وضع الإستراتيجية.

وستحاول الباحثة وضع تعريف إجرائي للإستراتيجية يتماشى مع هدف الدراسة الراهنة على النحو التالي : -

ـــ عملية مستمرة تبدأ بالإعداد والصياغة مروراً بالتنفيذ حتى المتابعة والتقويم .
ـــ بشرط أن يكون التنفيذ يحقق التكافؤ والربط بين الهدف المنشود والوسيلة المستخدمة
ـــ تهدف إلى تحقيق الأمن بمعناه الشامل.
ـــ انطلاقاً من مبدأ الأمن والأمان مسئولية الجميع.
ـــ ويقصد بإستراتيجية الشرطة المجتمعية هنا هو السعي نحو.
ـــ تعزيز وتدعيم الشراكة المجتمعية والتعاون المثمر بين رجال الشرطة وجميع وفئات المجتمع
ـــ هذه الشراكة تقوم على الالتزام بالقيم الأخلاقية والنصوص القانونية.
ـــ والمصداقية والمساءلة والوضوح لنشر الطمأنينة والاستقرار الاجتماعي.
ـــ وحفاظاً على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة والحقوق والحريات.
ـــ ولمواجهة الأفكار والأفعال المضادة واهتزاز القيم وخلخلة الأمن.
ـــ حتى تكون هذه الإستراتيجية قوة مانعة للجريمة ورادعة للمجرمين والخارجين على القانون.
ـــ ولكي تصبح سياسة موجهه نحو تحقيق كفاءة أكثر وفاعلية أعلى.
ـــ تواجه أي محاولات الإخلال بالأنظمة والقوانين ، من خلال رؤية أمنية جديدة لها جوانب وقائية وأخرى علاجية.

(٢) الشرطة المجتمعية : -

أشرطة المجتمع ، الشرطة الأهلية، الشرطة الشعبية، الشرطة المجتمعية، المجتمع الشرطة، شرطة خدمة المجتمع. أو المشاركة في أمن المجتمع .

عبارات مستحدثة يُقصد بها مفهوماً جديداً للعمل الشخصي بنقل مهنة الشرطة من صفتها الرسمية التقليدية (Professional Policing) إلى عمل أهلي أو شبه رسمي يعتبر شكل من أشكال المشاركة التطوعية (Voluntary Partnership)، وتعني هذه النقلة تعديلاً في وظيفة الشرطة التقليدية والتي ظلت قاصرة على إنقاذ القوانين (law Enforcement) لتصبح وظيفة خدمات (Service) توفر للمواطن مقومات الأمن الشامل وأسباب الطمأنينة العامة[٣٦].

كما يلاحظ أن هناك خلطاً بين المفاهيم فالفكر الشرطي العربي يعمل على التركيز على التوعية الأمنية وترقية الحس الأمني لدى المجتمع، وهو أمر يخالف مفهوم الشرطة المجتمعية فالاهتمام بدعم وتوثيق الصلة بين الشرطة والجمهور يختلف عن تكليف فرد أو أكثر في المجتمع تطوعاً أو تكليفاً بأجر أو بدون أجر للقيام بعمل محدد من أعمال الشرطة فهي إذن مشاركة من الجمهور في العمل الشرطي وليس تعاوناً معه على النحو الغالب في الفكر الشرطي العربي [٣٧].

وعموماً فالأمن مسئولية جماعية يشارك فيها كل أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة في القطاعين العام والخاص. وعند تحليل مكونات المجتمع نجد أن من أهمها المؤسسات الأمنية التي لها علاقة وتأثير مباشر ومؤثر على أفراد المجتمع في إطار توفير الحاجة للأمن كواحدة من الحاجات والخدمات الأساسية في برامج الرعاية الاجتماعية بكافة

المجتمعات على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية، وتحتل الشرطة بتنظيماتها المتنوعة مكانة بارزة بين نظم المجتمع المختلفة فهي منوط بها تحقيق الأمن الداخلي للمجتمع واستقراره والسلطة القانونية الرسمية التي تعطي لرجل الشرطة حماية المجتمع .

إلا أن تعاون المواطنين وثقتهم في رجل الشرطة يعتبر مصدر هام من مصادر سلطة رجل الشرطة (٣٨).

ومن ثم لابد من الإشارة إلى السلطة التي تتمتع بها الشرطة، فالسلطة لم توضع في يد الشرطي لحماية الشرطة، ولكن لحماية المجتمع من شرور الإجرام، واتخاذها وسيلة للطغيان والاستبداد أو الكبرياء أو الاستعلاء على الناس هو جريمة في حد ذاته، بل هو تحويل السلطة من خدمة الأمن إلى خدمة الجريمة، إن ثقة الناس بالشرطة هي مصدر سلطتها وليست السلطة هي مصدر ثقة الناس فيها (٣٩).

وبذا فإن طبيعة عمل الشرطي تقتضي تعاون الشعب معها والجريمة من نتاج المجتمع أو بالأحرى قلة من أفراد المجتمع، والشرطة المنبثقة من هذا المجتمع هي أداته في مكافحة الجريمة تمارس اختصاصاتها بتفويض منه، فهي إذن سلطة الشعب وأداته المنوط بها صون أمنه ونظامه وأن الإجراءات التي تمارسها الشرطة في تحقيق ذلك إنما تستهدف خير المجتمع رغم أنها قد تكون قيداً ـ في بعض الأحيان ـ على تصرفات أفراده، ولذا فمن الواجب أن يعرف الشعب الأسباب المبررة لاتخاذ هذه الإجراءات حتى يكون لها القوة والفاعلية اللتان تنبعان من الإقناع والفهم المشترك وحتى يتحقق الإقناع والفهم قامت بين الشعب والشرطة أسمى مراتب التعاون (٤٠)

ومن هنا يتضح أن لعلاقة الشرطة مع المجتمع جانبين (٤١) :

الأول : هو الجانب الإيجابي ويتمثل في حسن أداء الشرطي لوظيفتها .

الثاني : هو الجانب السلبي ويتمثل في الامتناع عن إساءة استغلال ما لها من سلطات حفاظاً على حقوق أفراد المجتمع وحرياتهم .

فرجل الشرطة هو الممثل الأول للسلطة في الدولة وهو الوحيد من بين ممثليها الذي يملك القدرة على إخضاع الأفراد عن طريق القوة لقراراتها مع الأخذ في الاعتبار أن رجل الشرطة هو قبل كل شيء فرد عادي من أفراد المجتمع وترسيخ التعاون الإيجابي بينهم متوقف على مقدار فهم رجل الشرطة لهذه الحقيقة وتجاوب أفراد المجتمع معه في أدائه لوظيفته وإحساسهم بمدى ما يقدمه لهم من خدمات دون تجاوز يؤدي بحرياتهم الفردية وبكرامتهم .

ونظراً لأن خطر الجريمة والانحراف يمكن أن يطال كافة أفراد المجتمع فإنه لابد من إشراك أفراد المجتمع بمسئوليات شرطية ، من شأنها الحد من ظاهرتي الانحراف والجريمة لأن التكامل بين دور الدولة المتمثل في المؤسسات والأجهزة الرسمية ، ودور المجتمع المتمثل بتنظيماته الشعبية المدنية ضرورة حياتية لا غنى عنها ولا يقتصر ذلك على الميدان الأمني بل يهم معظم الميادين فكلما تقلص دور مشاركة المؤسسات الأهلية والتطوعية كلما ضعفت قدرة الدولة والمؤسسات الشرطية في مقاومة الجريمة والانحراف .

وبما أن المواطن هو أساس العملية الأمنية فإن مشاركته في التصدي للجريمة تعد عاملاً مكملاً للعمل الشرطي فحتى يكون للمواطن حق على الدولة في توفير الأمن الاجتماعي له، فإن للدولة حقاً عليه أن يسهم معها في توفير هذا الأمن وذلك من إقناعه أن الجريمة تستهدف المجتمع لا الفرد فقط (٤٢) .

ومن ثم فإن ثمرة التعاون بين الشرطة والمجتمع والذي يتبلور في الشرطة المجتمعية يعني تطوير نوعي في العمل الشرطي التقليدي ، ينقله من جمود إجراءات المكافحة التقليدية للجريمة لكي يباشر وظائف اجتماعية غاية في الأهمية ، بسبب أسهامها

المباشر وغير المباشر في حل مشاكل المواطنين الاجتماعية ، التي قد تبعد عن المفهوم الأمني المباشر، إلا أن أداء الشرطة لها يقوي ثقة المواطنين في جهاز الشرطة، ويقرب جهاز الشرطة منهم ، وهو ما يعبر عن نتائج إيجابية في مجال مكافحة الجريمة يتبلور في عدم تردد المواطنين عن الإبلاغ بالجرائم وتقديم معلوماتهم، التي تيسر ضبطها بالإضافة إلى التقدم التطوعي من المواطنين لمشاركة أجهزة الشرطة يساهم في القيام ببعض إجراءات مكافحة الجريمة .

كما أن إسهامات أفراد المجتمع في مثل هذه الإجراءات يترتب عليه تعديل سلوكياتهم المعيشية بالصورة التي يتجنبون فيها الوقوع في الأخطاء التي تسهل ارتكاب الجريمة حيث يتقبلون بصدر رحب ببرامج التوعية الشرطية لهم في هذا المجال وأخذها مأخذ الجد فينفذون إرشادات الشرطة التي تجنبهم الوقوع في الخطأ وهو ما يعد من إجراءات الوقاية من وقوع الجريمة (٤٣).

فالشرطة المجتمعية هي نشاطاً اجتماعياً تفاعلياً تجتمع فيه الرؤية والخبرة الأمنية المنظمة من جانب، والجهد والطاقة الاجتماعية من جانب آخر، مما يساهم في ممارسة العمل الأمني بكل أبعاده الوقائي والعلاجي والإنمائي بمختلف جوانبه المرتبطة بأنواع النشاط الإنساني المتعدد، فهي تستند على فلسفة وإستراتيجية تنظيمية تدفع إلى مشاركة جديدة وجادة بين المواطنين والشرطة يقوم على العمل معاً للتعرف على المشكلات الاجتماعية الراهنة ومعالجتها ، وفق أولويات يتفقان عليها وتأتي في مقدمة تلك المشكلات الجريمة والمخدرات،الخلل في منظومة المجتمع، والغاية من هذه المشاركة هي تحسين ظروف الحياة والبيئة الاجتماعية وهي بذلك تسعى إلى استباق الحدث ولا مركزية العمل الشرطي الرامي لخفض الجريمة ومواجهة كل ما من شأنه الإخلال بالنظام حيث تعمل على تكريس مفهوم الأمن الشامل في فكرته ومسئولياته، ومشاركة المجتمع للشرطة في الإجراءات الوقائية وتفعيل دورهم في مكافحة الجريمة، وتنمية الحس الأمني لدى الأفراد، وتوظيف واستثمار الطاقات والقدرات والكفاءات المتعددة لدى الأفراد، وتوظيفها بما يحث على الأمن والاستقرار الاجتماعي(٤٤).

وبذا فإن الشرطة المجتمعية إستراتيجية وسطية تفاعلية وتواصلية بين الشرطة والمجتمع بهدف إيجاد تعاون وثيق بين رجال الأمن ورجال الفكر والثقافة والسياسة والاقتصاد في سبيل إيجاد حالة ثقافية من الأمن الاجتماعي أو الأمن بمفهومه الشامل، فهي نهج حديث يسعى إلى تحقيق مشاركة المواطن في حفظ الأمن والاستقرار من خلال مشاركة أفراد المجتمع لرجال الشرطة لتدعيم العلاقات الإيجابية بين المؤسسة الأمنية وأفراد المجتمع المدني لإيجاد حلول مسبقة لمظاهر الخلل الاجتماعي، رغبة في تحسين سبل الحياة والحد من الجريمة وأثارها على أفراد المجتمع ومقومات الوطن ومكتسباته من خلال (٤٥) :

ـ توطيد العلاقة بين أجهزة الشرطة والمواطنين وبناء الثقة فيما بينهم .

ـ التعاون والتكامل بين أجهزة الشرطة والمواطنين لحل المشكلات والتقليل من :
الجريمة انطلاقاً من المسئولية المشتركة حيث إن الأمر لم يعد مسئولية الشرطة وحدها بل هي مسئولية مشتركة .

ومفهوم الشرطة المجتمعية يستلهم في كثير من دول العالم فكرة الـ The Neighborhood watch في بريطانيا ، أو الـ Watt Community في الولايات المتحدة، والتي تهدف إلى سلامة المجتمع ومساعدة الناس على حماية أنفسهم

وممتلكاتهم والحد من الخوف من الجريمة عن طريق تحسين الوطن وزيادة اليقظة، حيث تقوم الفكرة الأساسية على تأكيد أن مسئولية تحقيق الأمن والاستقرار لا تتحملها الشرطة وحدها بل لابد أن تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية والأهلية إضافة إلى المواطنين [٤٦].

وتشير الباحثة هنا إلى تعريف للشرطة المجتمعية من خلال اتجاهان أساسيان :

الاتجاه الأول :

ويستند هذا الاتجاه في تعريفه للشرطة المجتمعية من خلال تحديد مسئولياتها ووظائفها ومهامها في المجتمع ومن هذه التعريفات :

ـ أن الشرطة المجتمعية تضم سلسلة من الأنشطة المتداخلة التي تضطلع بها الشرطة داخل المجتمع ومن أمثلة هذه الأنشطة [٤٧] :

(١) الشرطة الإستراتيجية : (Strategic Policy) وتهتم الشرطة الإستراتيجية بإدخال المجتمع في عمليات محاربة الجريمة كما تهتم بالأشخاص الخطرين ومعتادي الإجرام خارج دائرة اختصاصها المحلي فهي لذلك تعمل بالتركيز على مشكلة الجريمة .

(٢) الشرطة المكيفة مجتمعياً : (Community Oriented Policing) ويرتكز هذا النوع على تحقيق فاعلية دور الشرطة في إزالة أسباب الجريمة عن طريق دراسة المشكلات على الطبيعة وإيجاد المعالجات اللازمة لها مع إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور رقابي يضمن أن الشرطة تعمل وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع .

(٣) الشرطة المجتمعية (Community Policing) ويأتي مفهومها كنقلة لمفهوم الشرطة المكيفة مجتمعياً إلى خطوة أخرى متقدمة تعترف بالمشاركة أي المشاركة بين المجتمع والشرطة على قدم المساواة في معالجة جميع مشكلات المجتمع .

أما (ويذريت Weatheritt) فيرى أن هناك ثلاثة معان لشرطة المجتمع هي :

(١) مصحح للصور والممارسات (الأسلوب العسكري) في الاستجابة السريعة لهواتف الطوارئ ، وتركز شرطة المجتمع على توفير العديد من رجال الشرطة في دوريات دارجة أو محمولة وذلك لمضاعفة اتصالهم وظهورهم في المجتمع المحلي .

(٢) المشاركة في المسئولية بين الشرطة والمجتمع في ضبط الجريمة والتحكم فيها .

(٣) تكوين الأبنية الاجتماعية وتطويرها في مجال الاتصال مع المجتمع المحلي من خلال حاجات المجتمع والتأثير في سلوك الأفراد .

وإذا كان مفهوم الشرطة يستخدم للدلالة على المؤسسة المعنية بالأمن العام وحماية النظام العام ، بما في ذلك حماية الأفراد والمؤسسات من عدوان بعض الأفراد ، أو من تجاوز عدد من الناس لحقوقهم ومطالبتهم ، بما ليس من استحقاقاتهم، وإذا كان تعبير المجتمع يدل على الأفراد والمؤسسات وما يسود بينهما من قيم ومعايير أخلاقية واجتماعية تحدد أنماط التفاعل، فإن مفهوم (الشرطة المجتمعية) يعني المؤسسة المعنية بحماية المجتمع بقيمه وأخلاقه وعاداته التي استقر عليها وتشكل الأساس في بنائه .

ومن أهم الأخطار التي يمكن أن تهدد المجتمع وتشكل خطراً على تكوينه وفق التدرج التالي [٤٨] :

١ـ يعد الإنسان الركيزة الأساسية في كل مجتمع ومنه فإن كل خطر يهدد الإنسان في قيمته ووجوده يعد خطراً على المجتمع، فإذا أصبح الفرد غير آمن في مجتمعه على حقوقه المعنوية والمادية فلاشك في أن ذلك يشكل الخطر الذي يهدد المجتمع برمته .

٢ ــ تشكل القيم الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية الأساس الذي يحدد أنماط العلاقة بين الأفراد والأساس الذي يقوم عليه كل اجتماع، وأن الخطر الذي يهدد القيم هو من أهم الأخطار التي تهدد المجتمع .

٣ ـ تأتي الأخطار على الأفراد والمؤسسات في الموقع الثالث من الأهمية وتزداد انتشاراً

بمقدار انحلال القيم وانحلال قوة الرابطة التي تجمع الأفراد، كما أن الأخطار التي تهدد الأفراد والمؤسسات تتضاءل مع قوة القيم والأخلاق التي تشيد الأفراد إلى بعضهم بعضاً.

وبناءً عليه تأتي الشرطة المجتمعية التي تعتبر إستراتيجية تطويرية للشرطة التقليدية، وتمثل حلاً من الحلول التي ابتدعها العقل البشري بهدف إقحام أفراد المجتمع في عملية مهمة لها تأثيرها على كل أبنائه ألا وهي عملية حفظ الأمن بحيث تكون العملية الأمنية من خلق المجتمع نفسه سواء من حيث التكوين العضوي لهياكلها أو من حيث المستفيد من تحقيقها أو من حيث المسئول عنها ويجب أن تكون هذه الفكرة مبنية على اقتناع كامل بضرورتها وجداولها فهي تعتمد على كسب ثقة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في الواجبات الأمنية المختلفة. فالشرطة التقليدية هي التي تفكر مهنياً للتعرف على المشاكل ثم يضع الحلول المناسبة لها بما يتناسب مع نوعيتها وجسامتها وتصنيفها القانوني وذلك حسب القوانين واللوائح القائمة في الدولة ثم يأتي دور الشرطة المجتمعية كبديل لنمط الشرطة التقليدية ، ذلك النمط الذي يعمل على مكافحة الجريمة بأسلوب مهني خالص ، وذلك بهدف تطوير الحلول الموضوعية للمشاكل الأمنية المختلفة في المجتمع ، في حين تبذل مجهودات من أجل منع وقوع الجريمة أو الحد منها .

والشرطة بهذا المعنى عنصران يتساويان في الأهمية [٤٩]:

الأول : الشراكة المجتمعية : وهي عملية مستمدة من الانهماك الحقيقي ولها أربعة مفاتيح لمعادلة هذه الشراكة :

١ ـ الاحتكاك المجتمعي ٢ ـ الاتصال ٣ ـ الثقة ٤ ـ تبادل المعلومات .

الثاني : حل المشكلات : بمعنى دراسة الجريمة في مناطق محدودة جغرافياً .

١ ـ الاحتكاك والالتماس المجتمعي : ـ

يجب أن يكون الاحتكاك ذا معنى ويجب أن يكون للشرطي أسباب مقبولة منطقيا للقاء بهذا الجمهور٠

٢ ـ الاتصال :

يجب أن يكون الاتصال حميماً ويجب أن يكون لدى الشرطي وأفراد الجمهور مشكلات أو اهتمامات محددة وان يشعر الطرفان بالالتزام بالقيام بشيء حيالها٠

٣ ـ الثقة :

وتوجد الثقة عندما يؤمن الفرد من الجمهور بأن الشرطي مخلص الآن وقادر على أن يجعل المجتمع أكثر أمنا٠

٤ ـ تبادل المعلومات :

يتبادل الشرطي والفرد من الجمهور المعلومات القيمة عن المشكلات وعن الأسباب المتعلقة بالجريمة والإخلال بالنظام ونتيجة لذلك فإن الشرطي يفيد صياغة أساس الاحتكاك في المستقبل ويعيد العملية٠

الثاني: حل المشكلات :

تعرف بأنها عملية دراسة الجريمة والإخلال بالنظام بعناية في مناطق محددة جغرافيا وصغيرة حيث يمكن استغلال الموارد في الحد من الجريمة، والإخلال بالنظام فالشرطة المجتمعية تعمل من خلال تضامن جهود، وموارد الشرطة والإدارة المحلية، وأعضاء المجتمع.

هذا ويصف (بوب تروجانوفين) ممارسات الشرطة المجتمعية بأنها فلسفة الخدمة الكاملة والخدمة الشرطية الموسومة بالصفات الشخصية حيث يمارس رجل الشرطة نفسه

أعمال الدورية والعمل في نفس المكان على أساس دائم من مكان غير مركزي وهو في ذلك يعمل في شراكة مع الجمهور بصورة بالغة الاحترام والاحتراف من أجل حل المشكلات.

و ستحاول الباحثة وضع تعريف إجرائي للشرطة المجتمعية على النحو الأتي:

ـــ مدخلاً شرطياً جديداً يتسم بالتحديث والتفكير الخلاق وحل المشكلات.

ـــ كما أنها قوة أمنية ووسيط تفاعلي بين المؤسسات الأمنية وأفراد ومؤسسات المجتمع لخلق تعاون وتكامل منظم وفق الأسس العلمية والقوانين المعمول بها.

ـــ تشتمل على مجموعة من التدابير العلاجية والوقائية التي لا تخرج عن السياسة الاجتماعية الأمنية التي ينشدها ويتبناها المجتمع.

ـــ تهدف هذه التدابير تحسين مستوى الحياة وتحقيق الضبط الاجتماعي والمجتمعي من خلال مؤسساته وأجهزته الرسمية وغير الرسمية.

ـــ كما تسعي إلى منع الجريمة والخوف منها ورصد الظواهر والمهددات الأمنية والمشكلات الاجتماعية وحلها والقضاء عليها.

ـــ بالإضافة إلى تنظيم المجتمع وتنظيم سلوك أفراده وتقديم التوجيه والنصح والإرشاد لهم.

ـــ كما تستهدف تأصيل مبدأ الانتماء والمسئولية الاجتماعية وصولا إلى الأمن بمعناها الشامل.

ـــ وهذا يتطلب استثمار طاقات وقدرات أفراد المجتمع وبناء ثقتهم بأنفسهم وحثهم على العمل بشكل علمي وصادق مع أعضاء الجهاز الشرطي وتقديم المعلومات التي تساعد أجهزة الأمن على الوصول إلى مرتكبي الجرائم التي تهدد أمن الوطن والمواطن.

ـــ من جانب آخر يجب تطوير مهارات رجل الشرطة والتخلي عن صورته النمطية المعتادة والمعروفة والتحلي بشكل جديد والسعي نحو إعلاء قيم العمل الشرطي في نفوسهم والعمل على تحقيق الرضا الوظيفي لهم والعمل جنبا إلى جنب مع أفراد المجتمع

انطلاقاً من مبدأ أن الأمن حق وواجب على جميع أفراد المجتمع .

ثامناً الإجراءات المنهجية للدراسة

١ـــ نوع الدراسة :

تعد الدراسة الراهنة إحدى الدراسات الوصفية التحليلية لانها تسعى إلى وصف إستراتيجية الشرطة المجتمعية كإحدى الاستراتيجيات الأمنية التي تقوم على مشاركة المواطنين والأفراد جبناً إلى جنب مع الجهاز الشرطي الأمني، على اعتبار بل تأكيد أن الأمن المجتمعي ليس مسئولية جهة معينة بل مسئولية مشتركة بين الأفراد والجماعات والأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، للتصدي للجريمة والانحراف وأعمال العنف وكل من تسول له نفسه الخروج عن القيم والمعايير، والقانون، وبناء عليه تسعى الدراسة الراهنة إلى لفت انتباه الأجهزة الأمنية وأفراد المجتمع إلى ضرورة العمل على تفعيل مثل هذه الإستراتيجية من خلال الإشارة إلى أهدافها والعوامل الدافعة لها، والنتائج المترتبة على تنفيذها، والعوائق إلى تعترض قيامها وسبل التغلب عليها، ولاشك أن كل ذلك سوف يساهم في وضع إستراتيجية، لكيفية تفعيل الشرطة المجتمعية بما يتلائم مع طبيعة المجتمع المصري أملاً في تحقيق التغيير الايجابي المطلوب والمرغوب في مجال التصدي للجرائم .

٢ـــ منهج الدراسة :

سوف تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة على عينة من أفراد المجتمع المتعاملين مع إدارات الشرطة المختلفة ، وعينة من الضباط في الجهاز الشرطي، وذلك لإيضاح مدى قناعة الأفراد والضباط بتطبيقها، حجم مشاركة الجمهور في نظام الشرطة المجتمعية وما دورها في تقليل معدل الجرائم وتقديم خدمات أمنية متميزة

،والاتجاهات الإيجابية المترتبة علي تطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري بهدف وضع إستراتيجية للإصلاح والتغيير والتطوير الاجتماعي للأمن المجتمعي٠

٣ـ أدوات الدراسة :

وقد تمثلت في :

ـ صحيفة استبيان مطبقه على عينة من المواطنين المترددين على مختلف الإدارات الشرطية في مدنية أسيوط٠

ـ صحيفة استبيان مطبقة على عينة من ضباط الجهاز الشرطي بمديرية أمن أسيوط.

٤ـ عينة الدراسة :

تم استخدام أسلوب العينة لأفراد المجتمع بنسبة (١٠ %) من المترددين على مختلف الإدارات الشرطية وقد بلغ عددهم (٢٣٧) من إجمالي (٢٣٧٠)، كذلك تم استخدام أسلوب العينة لضباط الجهاز الشرطي ، وقد بلغ عددهم (٩٣) ضابطاً من إجمالي عدد (٩٣٠) ضابطاً إجمالي قوة مديرية أمن أسيوط .

٥ـ مجالات الدراسة :

(أ) المجال الجغرافي (المكاني):

أجريت الدراسة الميدانية لهذه الدراسة على مختلف الإدارات الشرطية في محافظة أسيوط منها (قسم شرطة ثاني أسيوط ، مركز شرطة أسيوط ، إدارة المرور ومصلحة الجوازات)

(ب) المجال البشري :

وقد تمثل في عينة عشوائية منتظمة من المواطنين المترددين والمتعاملين مع مختلف الإدارات الشرطية وقد بلغ عددهم (٢٣٧) مفردة٠

وعلى عينة عشوائية من ضباط الشرطة في مديرية أمن أسيوط ، وقد بلغ عددهم (٩٣) مفردة.

(جـ) المجال الزمني :

أجريت الدراسة في الفترة من ١٠ / ٢٠١٣ إلى ٢ / ٢٠١٤ حيث تضمنت إعداد وجمع وتحليل البيانات الميدانية٠

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية

الهدف الرئيسي الأول :

الكشف عن مدى قناعة أفراد المجتمع المصري وضباط الجهاز الشرطي بتطبيق الشرطة المجتمعية :

جدول رقم (١)

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	مدى قناعة أفراد المجتمع	أفراد المجتمع						ضباط الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	صعوبة مواجهة أجهزة الشرطة للجرائم المتعددة والمستحدثة لوحدها يزيد من القناعة بالمشاركة في الشرطة المجتمعية	١٩٧	٨٣.١	٤٠	١٦.٩	-	-	٨٥	٩١.٤	٨	٨.٦	-	-
٢	توثيق الشرطة علاقاتها مع المواطنين يدفعهم إلى تقديم المعلومات الأمنية وسرعة الإبلاغ عن الجرائم	٢١٥	٩٠.٧	٢٢	٩.٣	-	-	٨٨	٩٤.٦	٥	٥.٤	-	-
٣	احترام الجهاز الشرطي لحقوق المواطن يسهم في تعاونهم في تنفيذ الشرطة المجتمعية	٢٢٩	٩٦.٦	٨	٣.٤	-	-	٨٢	٨٨.٢	١١	١١.٨	-	-
٤	إدراك الأفراد لمسئوليتهم الأمنية تجاه المجتمع يهيء لتفعيل الشرطة المجتمعية	١٨٩	٧٩.٧	٤٨	٢٠.٣	-	-	٧٥	٨٠.٦	١٨	١٩.٤	-	-
٥	تبني الشرطة مفهوم الشرطة المجتمعية يقربها من المجتمع	١٩٩	٨٤	٣٨	١٦	-	-	٨٦	٩٢.٥	٧	٧.٥	-	-
٦	تعاون الجهاز الأمني مع المواطنين ضروري لتحقيق فائدة الطرفين	٢٢٥	٩٤.٩	١٢	٥.١	-	-	٩١	٩٧.٨	٢	٢.٢	-	-
٧	تحديد الإطار والهيكل التنظيمي لعمل الشرطة المجتمعية وتعريف المجتمع به يزيد من القناعة بالشرطة المجتمعية	٢٠٨	٨٧.٨	٢٩	١٢.٢	-	-	٨٣	٨٩.٢	١٠	١٠.٨	-	-
٨	شفافية الإعلام تعزز القناعة بالشرطة المجتمعية	١٨٣	٧٧.٢	٥١	٢١.٥	٣	١.٣	٦٥	٦٩.٩	٢٢	٢٣.٧	٦	٦.٤
٩	صعوبة ملاحقة الجرائم نتيجة التوسع العمراني يزيد من قناعة أفراد المجتمع بالمشاركة في الشرطة المجتمعية	١٦٧	٧٠.٥	٦٦	٢٧.٨	٤	١.٧	٧٢	٧٧.٤	٢١	٢٢.٦	-	-
١٠	زيادة ثقة المواطنين بأجهزة الشرطة بزيادة اهتمام الشرطة لحل مشاكلهم الاجتماعية	١٩٣	٨١.٤	٤٤	١٨.٦	-	-	٨٠	٨٦	١٣	١٤	-	-
١١	مشاركة المواطنين في أداء خدمات الأمن تخفف من أعباء الشرطة	١٨٥	٧٨.١	٥٢	٢١.٩	-	-	٨١	٨٧.١	١٢	١٢.٩	-	-
١٢	رضا المواطنين عن الأداء الأمني يتحقق بتلاحم الشرطة مع المجتمع	٢٠٤	٨٦	٣٣	١٤	-	-	٨٤	٩٠.٣	٩	٩.٧	-	-
١٣	يتحقق أمن المجتمع إذا نجحت الشرطة في ترسيخ الشعور بالطمأنينة في نفوس المواطنين	٢٠٢	٨٥.٢	٣٥	١٤.٨	-	-	٨٢	٨٨.٢	١١	١١.٨	-	-

وقد كشفت نتائج عينة المواطنين عن أن :

١ــ احترام الجهاز الشرطي لحقوق المواطن يسهم في تعاونهم في تنفيذ الشرطة المجتمعية، جاء في الترتيب الأول، بنسبة بلغت (٩٦.٦%) من إجمالي عدد المبحوثين ، وتعاون الجهاز الأمني مع المواطنين ضروري لتحقيق فائدة الطرفين في الترتيب الثاني ، بنسبة بلغت (٩٤.٩ %) وصعوبة ملاحقة الجرائم نتيجة التوسع العمراني يزيد من قناعة أفراد المجتمع المشاركة في الشرطة المجتمعية ، في الترتيب الأخير بنسبة (٧٠.٥%) مقابل (١.٧%) لم يوافقوا عليه .

بينما أظهرت نتائج عينة الضباط عن أن :

١ــ تعاون الجهاز الأمني مع المواطنين ضروري لتحقيق فائدة الطرفين في الترتيب الأول بنسبة بلغت (٩٧.٨ %) ، وتوثيق الشرطة علاقاتها مع المواطنين يدفعهم إلى تقديم المعلومات الأمنية وسرعة الإبلاغ عن الجرائم، في الترتيب الثاني، بنسبة بلغت

(٩٤.٦ %) ومتغير شفافية الإعلام تعزز القناعة بالشرطة المجتمعية ، في الترتيب الأخير بنسبة بلغت (٦٩.٩%) مقابل (٦.٤ %) لم يوافقوا عليه .

وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة (زياد بن محمد اللحيد ٢٠٠٨ م) حيث أظهرت النتائج أن درجة قناعة أفراد مجتمع الدراسة بجدوى تطبيق الشرطة المجتمعية درجة عالية [٥٠] .

ونتائج دراسة (أحمد عبد الكريم غنوم ٢٠٠٨ م) التي توصلت إلى أن تعاون واشتراك جميع المؤسسات الاجتماعية في دعم مسيرة الأجهزة الأمنية أصبح في وقتنا الحاضر ضرورة حتمية، بحيث يقوم كل فرد بدور شرطي المجتمع الأول للإسهام الجماهيري في المجال الأمني.[٥١]

ودراسة (محمد عبد الله المنشاوي ٢٠٠٩ م) حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور الاستعداد للمشاركة في تطبيق الشرطة المجتمعية، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الجمهور في الشرطة المجتمعية ومدى استعداده للمشاركة في تطبيقها ترجع لفئات العمر وهذه الفروق بين الفئات العمرية والتي أقل منها مما يبين الاستعداد للمشاركة في التطبيق يزداد كلما زادت الفئة العمرية [٥٢].

التحليل السوسيولوجي :

ويمكن تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول مدى قناعة أفراد المجتمع المصري وضباط الجهاز الشرطي بتطبيق الشرطة المجتمعية هي أن :

١ــ هناك إدراك ووعي تام وقناعة بين أفراد عينة الدراسة من المواطنين والضباط بأن قيام الشرطة المجتمعية ضروري ويحقق فائدة لكل منهما وللمجتمع .

٢ــ أنه كلما ازداد تعاون واتصال الجهاز الشرطي مع المواطنين كان دافعاً لاقتناع الأفراد بأهمية الشرطة المجتمعية هذا من جانب، ومن جانب آخر يكون عاملاً لتشجيع المواطنين على دعم جهود جهاز الشرطة وتقديم كل المعلومات الأمنية التي لديهم إذا استدعى الأمر ذلك .

٣ــ كانت ولا تزال وستستمر الشرطة المجتمعية الوسيلة الفعالة لتقليص المسافات بين الجمهور والجهاز الشرطي ، وزيادة رضا المواطنين عن الجهاز الشرطي ، وبالتالي تشكيل جبهة قوية لمحاربة الجريمة، وحل مشكلات المجتمع، ويزيد من درجة إحساس الأفراد بواجباتهم تجاه مجتمعهم .

٤ــ هناك علاقة طردية بين أمن المجتمع وإحساس المواطنين بالطمأنينة ، فإذا نجح جهاز الشرطة في تحقيق الأمن في المجتمع ، زاد شعور الأفراد بالأمان والطمأنينة على نفسه وماله وممتلكاته .

٥ــ يجب على الإعلام أن يحاول بذل الجهد لاستعادة ثقة المواطن به ، فالإعلام من القنوات الهامة التي تساعد على تبصير العقول، وتفتيح الأذهان، على القضايا الهامة، فلابد أن يتسم بالشفافية والموضوعية والحيادية وأن يمضي قدماً في دعم جهود الشرطة في تفعيل الشرطة المجتمعية وتحقيق أهدافها المنشودة .

الهدف الرئيسي الثاني :

التعرف على حجم مشاركة الجمهور في نظام الشرطة المجتمعية ودورها في تقليل معدل الجريمة وتقديم خدمات أمنية متميزة :

١ ــ التعرف على مدى رضا أفراد المجتمع عن الجهاز الشرطي :

جدول رقم (٢)

الرضا عن الجهاز الشرطي

ن = ٢٣٧

م	المتغـــير	أفراد المجتمع					
		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	الرضا عن الجهاز الشرطي	٦٨	٢٨.٧	١٢٤	٥٢.٣	٤٥	١٩%

تكشف بيانات الجدول السابق عن أن الغالبية العظمى من مفردات عينة الدراسة راضين عن الجهاز الشرطي إلى حد ما بنسبة (٥٢.٣%) وإن (٢٨.٧%) راضين ، في حين جاء (١٩%) ليشيروا إلى عدم رضاهم عن أداء الجهاز الشرطي

وبالتالي تبين أن نسبة (٨١%) من مجموع عينة الدراسة لديهم رضا عن الجهاز الأمني والخدمات التي يقدمها للمجتمع ، ولكن مع عدم تجاهل نسبة الغير موافقين لأنها تعبر بشكل أو بآخر على أن الخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة لم تصل إلى جميع المواطنين وأن هناك من عبر عن استيائه وعدم موافقة عن أدائه داخل المجتمع، وبالتالي يتعين عليه (الجهاز الشرطي) تطوير خدماته وتحسين أداءه المهني وتفعيل وجوده داخل المجتمع وأن يكون على وعي باحتياجات الأفراد وأن يلبيها حتى يستطيع أن يلقى قبول واستحسان إفراد المجتمع٠

٢ــ الكشف عن مدى الشراكة بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع :

جدول رقم (٣)

الشراكة بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	المتغـــير	أفراد المجتمع						الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	هل تؤيد الشراكة بين الجهاز الشرطي والمجتمع	١٨٢	٧٦.٨	٣٨	١٦	١٧	٧.٢	٤٩	٥٢.٧	٣٥	٣٧.٦	٩	٩.٧

كشفت بيانات الجدول السابق فيما يتعلق بالشراكة بين الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع أن (٧٦.٨%) من مفردات عينة المواطنين و(٥٢.٧%) من عينة الضباط يؤيدون مبدأ الشراكة المجتمعية في العمل الأمني بين الجهاز الشرطي، وأفراد المجتمع ، في حين رأي (١٦%) من المواطنين و(٣٧.٥%) من الضباط أنهم مؤيدون هذا المبدأ إلى حد ما،بينما جاء (٧.٢%) من المواطنين(٩.٧%)من الضباط لا يؤيدوا مبدأ التعاون٠

ومن هنا يتضح أن هناك إجماع بين عينة المواطنين والضباط على أهمية تعزيز التعاون والشراكة مع الجهاز الشرطي ، كما تظهر النتائج أيضاً أن الأفراد على وعي بضرورة التعاون مع رجال الشرطة لتحقيق الأمن المجتمعي وبالتالي فهم مدركون لمسئولياتهم والمساهمة بشكل أو بآخر في القضاء على الجريمة والعنف في المجتمع وتحقيق الاستقرار المجتمع وحفظ الأمن والأمان٠

كما تبين استجابات عينة الدراسة من الضباط أنهم مدركون لمدي الفوائد المترتبة على الشراكة مع أفراد المجتمع، والتي ستساهم في تحسين العلاقة مع الجمهور ، وتقديم مختلف الخدمات لهم ، والقضاء على الكثير من المشكلات التي من أهم أسبابها حاجز العزلة بين المواطنين والجهاز الشرطي ، وأنه في النهاية يقع على كل فرد في المجتمع مسئولية في دعم جهاز الشرطة والتعاون معه لتحقيق مصلحة المجتمع ووقايته من شرور الجريمة والانفلات الأمني

٣ــ التعرف على دور الشرطة المجتمعية في تكوين صورة إيجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة :

جدول رقم (٤)

دور الشرطة المجتمعية في تكوين صورة ايجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	المتغـــير	أفراد المجتمع						الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	هل ترى الشرطة المجتمعات ستساهم في تكوين صورة إيجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة	١٢٥	٥٢.٨	٨٩	٣٧.٥	٢٣	٩.٧	٥٨	٦٢.٤	٣١	٣٣.٣	٤	٤.٣

يتضح من بيانات الجدول السابق فيما يتعلق بعينة المواطنين حول دور الشرطة المجتمعية في تكوين صورة ايجابية في ذهن المواطنين عن الشرطة، أن نسبة (٥٢.٨%) من عينة المواطنين ، (٦٢.٤%) من عينة الضباط ، وافقوا بنعم ، بينما (٣٧.٥%) من عينة المواطنين و(٣٣.٣%)من استجابات الضباط يرون أنها ستساهم إلى حد ما في تكوين صورة وإيجابية ، بينما رأي (٩.٧%)من المواطنين و(٤.٣%)من الضباط أنها لا تساهم في تحقيق ذلك٠

ومن ثم يتبين من استجابات عينة الدراسة من المواطنين والضباط أنهم يشعرون بأن تطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع سوف يساهم في تحسين العلاقة بينهم وزيادة أواصر التفاعل الاجتماعي والأمني الذي في النهاية يصب في مصلحة المجتمع من الناحية الأمنية والاجتماعية٠

٤ــ الكشف عن مساهمة الشرطة المجتمعية في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي

جدول رقم (٥)

مساهمة الشرطة المجتمعية في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	المتغـــير	أفراد المجتمع						الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	هل ترى أن الشرطة المجتمعية ستساهم في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي	٨٥	٣٥.٩	١١٤	٤٨.١	٣٨	١٦	٣٦	٣٨.٧	٤٥	٤٨.٤	١٢	١٢.٩

تشير بيانات الجدول السابق فيما يتعلق باستجابات المواطنين أن بنسبة (٤٨.١%)من المواطنين ، و(٤٨.٤%) من الضباط يرون أن الشرطة المجتمعية سوف تساهم في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي إلى حد ما ، وأن بنسبة (٣٥.٩%)من المواطنين و(٣٨.٧%)من الضباط ، أفادوا أنها نعم سوف تساهم في تقليل الجرائم، بينما أوضح بنسبة (١٦%)من المواطنين ونسبة (١٢.٩%)من الضباط إنها لن تساهم في تقليل معدل الجرائم٠

ومن هنا يتضح من استجابات عينة الدراسة من المواطنين والضباط أنهم كشفوا عن أن للشرطة المجتمعية دور واضح في تقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي ، لأن القضاء على الجريمة قائم على أهم قضبين هم الجهاز الشرطي وأفراد المجتمع وبالتالي فإنهم سوف يوحدون صفوفهم وتتكاتف جهودهم في القضاء على الجرائم أو تخفيف معدلاتها٠

٥ــ التعرف على دور الشرطة المجتمعية في تقديم خدمات أمنية متميزة للمواطنين:

جدول رقم (٦)

دور الشرطة المجتمعية في تقديم خدمات أمنية متميزة للمواطنين

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	المتغـــير	أفراد المجتمع						الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	هل ترى أن الشرطة المجتمعية سوف تساهم في تقديم خدمات متميزة للمواطنين	١١٧	٤٩.٤	٩٩	٤١.٨	٢١	٨.٨	٤٥	٤٨.٤	٤٠	٤٣	٨	٨.٦

تظهر نتائج الجدول السابق حسب عينة أفراد المجتمع أن نسبة (٤٩.٤%) من مفردات العينة من المواطنين و(٤٨.٤%)من الضباط ترى أن الشرطة المجتمعية سوف تساهم في تقديم خدمات متميزة للمواطنين ، بينما رأى بنسبة (٤١.٨%) من المواطنين و (٤٣%) من الضباط إنها سوف تساهم في تقديم خدمات متميزة إلى حد ما ، في حين أكد (٨.٨%) من المواطنين و(٨.٦%) من الضباط إن تطبيق الشرطة المجتمعية لن يساهم في تقديم خدمات متميزة للمواطنين

ومن هنا يتبين أن موافقة عينتي الدراسة من المواطنين والضباط حول دور الشرطة المجتمعية في تقديم خدمات للمواطنين ، كما تتفق أيضاً النتائج مع العديد من نتائج الدراسات السابقة والتي أشارت إلى إن الشرطة المجتمعية تقوم بتكملة نواحي القصور والضعف التي تعترض الخدمات الأمنية فهي تعتبر (الشرطة المجتمعية) أحد عوامل محسنات الجهاز الأمني لوظائفه.

٦ــ الكشف عن الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية :

جدول رقم (٧)

الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية	أفراد المجتمع						ضباط الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على خدمات الأجهزة الأمنية	٢٠٨	٨٧.٨	٢٩	١٢.٢	-	-	٧٥	٨٠.٦	١٨	١٩.٤	-	-
٢	المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية بين المواطنين	٢١٦	٩١.١	٢١	٨.٩	-	-	٨٧	٩٣.٥	٦	٦.٥	-	-
٣	رفع المستوى المهني والمهاري للعاملين بجهاز الشرطة لتمكينهم من تقديم خدمة أمنيه متطورة	١٧٩	٧٥.٥	٥٨	٢٤.٥	-	-	٦٢	٦٦.٧	١٨	١٩.٣	١٣	١٤
٤	تقديم الخدمات من خلال التعرف على الظواهر الأمنية طبقاً لمتطلبات المجتمع	١٩٩	٨٤	٣٨	١٦	-	-	٨٤	٩٠.٣	٩	٩.٧	-	-
٥	تحقيق كفاءة أكثر وفاعلية أعلى في مكافحة الجريمة والوقاية منها	١٨٨	٧٩.٣	٤٩	٢٠.٧	-	-	٦٤	٦٨.٨	٢٩	٣١.٢	-	-
٦	تقديم خدمات الإرشاد والتثقيف الأمني فيما يتعلق بالسلامة الشخصية والوقاية من الجريمة	٢٠٥	٨٦.٥	٣٢	١٣.٥	-	-	٨٢	٨٨.٢	١١	١١.٨	-	-
٧	تحقيق الأمن الوقائي والاهتمام بدائرة أوسع بدراسة الجريمة للقضاء على مسبباتها	١٩٠	٨٠.٢	٤٧	١٩.٨	-	-	٦٩	٧٤.٢	٢٢	٢٣.٧	٢	٢.١
٨	تكثيف التواجد الأمني في المجتمعات المحلية والمشاركة في كافة الاحتفالات	٢٢٩	٩٦.٦	٨	٣.٤	-	-	٨٩	٩٥.٧	٤	٤.٣	-	-
٩	تنمية الحس الأمني واليقظة العامة لدى أفراد المجتمع	١٩٥	٨٢.٣	٤٢	١٧.٧	-	-	٨٣	٨٩.٢	١٠	١٠.٨	-	-
١٠	القيام بحملات التوعية للمواطنين	٢٠١	٨٤.٨	٣٦	١٥.٢	-	-	٨٥	٩١.٤	٨	٨.٦	-	-

	بمخاطر حوادث المرور وطرق تفاديها														
١١	إيجاد وسائل مستحدثة للتواصل مع المواطنين لتحقيق الأمن الاجتماعي	١٩٣	٨١.٤	٤٤	١٨.٦	-	-	٨١	٨٧.١	١٢	١٢٩	-	-

فقد كشفت نتائج الجدول السابق عن أن :

تكثيف التواجد الأمني في المجتمعات المحلية والمشاركة في كافة الاحتفالات جاء في الترتيب الأول بنسبة (٩٦.٦ %) من إجمالي عينة الدراسة من المواطنين ، وبنسبة (٩٥.٧%) من عينة الضباط ، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية بين المواطنين في الترتيب الثاني بنسبة (٩١.١%) من مجموع العينة من المواطنين و (٩٣.٥%) من عينة الضباط ، ورفع المستوى المهني والمهاري للعاملين بجهاز الشرطة لتمكينهم من تقديم خدمة أمنية متطورة ، في الترتيب الأخير بنسبة (٧٥.٥%) من مجموع عينة المواطنين وبنسبة (٦٦.٧%) مقابل (١٤%) غير موافق من عينة الضباط.

وتتفق نتائج الجدول السابق مع نتائج دراسة (محمد الأمين البشري ١٩٩٧م) والتي كشفت عن أن شرطة المجتمع إصلاح عام لأفراد المجتمع والوقاية من الجريمة بأقل التكاليف وأنها تقدم خدمات إنسانية وتدعو للخير ومحاربة جماعية للرذيلة [٥٣].

ودراسة(عباس أبو شامه ١٩٩٩م) والتي توصلت إلى أن هناك دورين لشرطه المجتمع أحدهما منعي يركز على مكافحة الجريمة ومنعها ، والآخر هو العمل الواقعي لتمكين شرطه المجتمع من القيام بخدمات اجتماعية تكون الشرطة قادرة على أدائها ، كما أنها تنتهج سياسة حل المشاكل على خلفيه مجتمعية تختلط فيها المبادرة والانتصار [٥٤].

ونتائج دراسة (وجدي محمد أحمد بركات ٢٠٠٨ م) والتي أوضحت أن أهم الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية هي تقديم خدمات الإرشاد والتثقيف الأمني فيما يخص السلامة الشخصية والوقاية من الجريمة، اتساع نطاق الأجهزة الأمنية لتشمل الجوانب الاجتماعية والإنسانية المختلفة، وتقديم الخدمات من خلال التعرف على الظواهر الأمنية طبقاً لمتطلبات المجتمع، ورفع المستوى المهني للعاملين بجهاز الشرطة لتمكينهم من تقديم خدمات أمنية متطورة [٥٥].

وكذلك دراسة(إبراهيم محمد الفقي ٢٠٠٨م) والتي أشارت النتائج إلى أن الشرطة المجتمعية فرصة سانحة لحل الكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي واستبدال النهج القائم على ردة الفعل بعد حدوث الجريمة ، وأنها فرصة للإصلاح الهيكلي ومواجهة عدم كفاية الموارد البشرية لمكافحة الجرائم ومشاكل الفساد وتحسين العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي بصفة خاصة والمجتمع ككل [٥٦]

التحليل السوسيولوجي : -

وفي ضوء النتائج السابقة حول الخدمات الأمنية للشرطة المجتمعية يتضح ما يلي:

١ــ أنه لا يزال تكثيف التواجد الأمني المطلب الأول وأولى الخدمات التي يحتاجها الأفراد من جهاز الشرطة سواء للحفاظ على الأرواح أو الممتلكات، أو مشاركة الشرطة للأفراد في الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، فمثل هذه الموافق تزيد من تدعيم صلتهم بعضهم البعض وتشعر الأفراد أن جهاز الشرطة جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع.

٢ــ يعاني أفراد المجتمع من مشكلات اجتماعية مختلفة ، يستلزم حلها تدخل جهات محدودة وعلى رأس هذه الجهات التي يقع على عاتقها مثل هذه المهام هو جهاز الشرطة وذلك لفض النزاع وحل الخلاف والإشكالية ، كما أن تعاون الشرطة مع المواطن في حل مشكلاته تزيد من ثقة المواطن بالجهاز الأمني وتقوي انتماء الفرد للمجتمع وتدفع المواطن للعمل جنباً إلى

جنب مع جهاز الشرطة لتحقيق استقرار المجتمع.

٣ــ هناك الكثير من المواطنين ليس لديهم ثقافة أمنية ومخالفين للوائح والتعليمات المتعلقة بالسلامة الشخصية ونتيجة لذلك تزداد يوماً بعد يوم إعداد الضحايا من الجرائم والحوادث المرورية، ومن ثم يستلزم الأمر تكثيف تواجد رجال الشرطة على الطرق العامة لضبط المخالفين وتوقيع عقوبة رادعة عليهم ، كما يتطلب الأمر زيادة حملات التوعية المرورية لمختلف فئات المجتمع مراراً وتكراراً حتى يستجيب لها الأفراد.

٤ــ تتسم إجراءات بعض الخدمات المرورية بأنها طويلة ورتيبة والحصول عليها يتطلب الأمر مزيداً من الوقت والجهد ، تجعل المواطن في النهاية يشعر بالضيق والنفور وعدم الارتياح، ومن ثم تجيء مهمة الشرطة المجتمعية في تسهيل مثل هذه الإجراءات على المواطن وتقدم له الخدمات الأمنية بسهوله ويسر.

٥ــ للوصول إلى الأمن المجتمعي ينبغي أن يكون التواصل بين مختلف الجهات المنوط بها حفظ الأمن ، والمواطنين مستمر وذي جدوى وبالتالي يجب أن تكون هناك سبل ووسائل اتصال تتماشى مع العصر تدعم مثل هذا الهدف المجتمعي ، وتجعل المواطنين والجهات الأمنية على تواصل مستمر،سواء لنقل المعلومات من الجهاز الأمني للمواطنين أو لإبلاغ المواطنين عن جرائم حدثت ومن ثم يشعر كل فرد بمسئوليته تجاه مجتمعه وأن الأمن إذا تحقق هو مكسب لجميع الجهات في المجتمع.

الهدف الرئيسي الثالث : الاتجاهات الإيجابية المترتبة على تطبيق إستراتيجية الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري :

١ــ التعرف على أهمية اشتراك أفراد المجتمع في العمل مع الجهاز الشرطي :

جدول رقم (٨)

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	الأهمية للمشاركة المجتمعية	أفراد المجتمع						ضباط الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	يساعد اشتراك أفراد المجتمع على تحسين الصورة الذهنية لدى المواطن عن الشرطة	٢١٨	٩٢	١٩	٨	-	-	٩٠	٩٦.٨	٣	٣.٢	-	-
٢	تساعد المشاركة على تأكيد مصداقية الشرطة في المجتمع وكسر حاجز العزلة	٢٢١	٩٣.٢	١٦	٦.٨	-	-	٩٢	٩٨.٩	١	١.١	-	-
٣	تساعد مشاركة الأفراد في العمل الأمني إلى سرعة الاستجابة لاحتياجات الأمنية	١٩٩	٨٤	٢٨	١١.٨	١٠	٤.٢	٨٤	٩٠.٣	٦	٦.٥	٣	٣.٢
٤	أن الأفراد المشاركين في العمل الأمني أكثر إلماما لاحتياجات الحي الذي يعيشون فيه	٢٢٤	٩٤.٥	١٣	٥.٥	-	-	٨٨	٩٤.٦	٥	٥.٤	-	-
٥	مشاركة أفراد المجتمع في العمل الأمني مصدر معلومات هام للشرطة في منع الجريمة	٢١٥	٩٠.٧	٢٢	٩.٣	-	-	٨٦	٩٢.٥	٧	٧.٥	-	-
٦	أن المشاركة تغطي النقص والقصور في القوى البشرية الذي تعاني من قوات الشرطة	١٨٩	٧٩.٧	٣١	١٣.١	١٧	٧.٢	٨٠	٨٦	٩	٩.٧	٤	٤.٣
٧	يساعد اشتراك أفراد المجتمع في خفض معدلات الجريمة والعنف والانحراف	٢٠٤	٨٦.١	٢٢	٩.٣	١١	٤.٦	٧٧	٨٢.٨	١١	١١.٨	٥	٥.٤
٨	أن الأجهزة الأمنية غير قادرة لوحدها على السيطرة لمنع الجريمة بدون مساعدة الأهالي والأفراد	١٩٢	٨١	٣٦	١٥.٢	٩	٣.٨	٧٨	٨٣.٨	١٢	١٢.٩	٣	٣.٢
٩	يساعد إشراك الأفراد في سرعة الإبلاغ عن الجرائم مما يحقق	٢٠٨	٨٧.٨	٢٩	١٢.٢	-	-	٨٩	٩٥.٧	٤	٤.٣	-	-

	نتائج إيجابية في عملية ضبطها												
١٠	يساعد اشتراك الأفراد في تحقيق الاستقرار الأمني	١٨٦	٧٨.٥	٣٨	١٦	١٣	٥.٥	٧٢	٧٧.٤	١٥	١٦.١	٦	٦.٥
١١	يساعد اشتراك الأفراد على تخويف المجرمين والتفكير قبل القيام بالسلوك الانحرافي خشية أن يراهم أفراد الشرطة المجتمعية	٢٠٩	٨٨.٢	٢٣	٩.٧	٥	٢.١	٧٩	٨٤.٩	١٠	١٠.٨	٤	٤.٣
١٢	يساعد اشتراك أفراد المجتمع على تعزيز أواصر العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع	١٦٣	٦٨.٨	٥٥	٢٣.٢	١٩	٨	٥٥	٥٩.١	٢٤	٢٥.٨	١٤	١٥.١
١٣	يساعد اشتراك الأفراد على اتباع اللوائح والتعليمات الخاصة بالمعاملات والمرافق المختلفة	١٧١	٧٢.٢	٥١	٢١.٥	١٥	٦.٣	٥٨	٦٢.٤	٢٧	٢٩	٨	٨.٦
١٤	أن مشاركة أفراد المجتمع يساعد على تنمية الشعور الوطني وتغليب مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية	١٦٩	٧١.٣	٥٩	٢٤.٩	٩	٣.٨	٤٩	٥٢.٧	٤١	٤٤.١	٣	٣.٢

أوضحت نتائج عينة المواطنين أن :

إن الأفراد المشاركين العمل الأمني أكثر إلماماً لاحتياجات الحي الذي يعيشون فيه، في الترتيب الأول بنسبة بلغت (٩٤.٥ %) من مجموع العينة ، وأن المشاركة تساعد على تأكيد مصداقية الشرطة في المجتمع وكسر حاجز العزلة في الترتيب الثاني، بنسبة (٩٣.٢ %) من إجمالي عينة الدراسة بينما جاء متغير ، يساعد اشتراك أفراد المجتمع على تعزيز أواصر العلاقات الاجتماعية من أفراد المجتمع في الترتيب الأخير، بنسبة بلغت (٦٨.٨%) من مجموع العينة ، مقابل (٨%) لم يوافقوا عليه .

أما نتائج عينة الضباط فقد أظهرت أن :

المشاركة تساعد على تأكيد مصداقية الشرطة في المجتمع وكسر حاجز العزلة ، في الترتيب الأول، بنسبة بلغت (٩٨.٩%) من مجموع العينة ، اشتراك أفراد المجتمع يساعد على تحسين الصورة الذهنية لدى المواطن عن الشرطة في الترتيب الثاني، بنسبة بلغت (٩٦.٨%) من إجمالي عينة الدراسة،بينما جاء مشاركة أفراد المجتمع تعمل على تنمية الشعور الوطني وتغليب مصلحة الوطن على المصلحة الشخصية ، في الترتيب الأخير بنسبة (٥٢.٧%) مقابل رفضه بنسبة (٣.٢%) .

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة (مريم آل علي ٢٠٠٧م) حيث بينت النتائج أن أفراد المجتمع حريصون على ضرورة إشراكهم بالعمل مع الشرطة حيث أنه يساعد على القضاء على الجريمة والانحراف وأن هذه الشراكة تؤدي إلى سرعة الاستجابة لاحتياجاتهم الأمنية كما تعمل على تحقيق الاستقرار الأمن ومكافحة الجريمة[٥٧].

التحليل السوسيولوجي :

١ــ الجهاز الشرطي في المجتمع يعاني من العزلة وضعف الثقة بينه وبين الجمهور كذلك لا تزال توجد أفكار خاطئة في ذهن المواطنين عن الضباط ، ومن ثم تتضح أهمية اشتراك المواطنين مع الشرطة للقضاء على حاجز العزلة بينهما وتصحيح الصورة الذهنية وتقوية جذور الثقة بينهما لترسيخ مفهوم الأمن في نفوس المواطنين وتحقيق الاستقرار في المجتمع.

٢ــ إن مشاركة الأفراد مع الجهاز الشرطي تحقق العديد من الفوائد منها :

أــ إنهم أكثر دراية بمتطلبات الحي الذي يعيشون فيه ، وبالتالي تعاونهم مع الجهاز الأمني يؤدي إلى الاستجابة السريعة لاحتياجاتهم وحل مشكلاتهم .

ب ــ إن يقظة ووعي الأفراد المشاركين في الشرطة المجتمعية توفر لديهم الكثير من المعلومات الأمنية التي تساهم في ضبط مرتكبي الجرائم وتخويفهم وإرعابهم وشل حركتهم خوفاً من أن يراهم أحد من عناصر الشرطة المجتمعية، وهذا قد يساهم في تقليل نسبة الجرائم .

ج ــ إن اشتراك الأفراد يكمل الحلقة الناقصة في سلسلة الانتشار الأمني فالجهاز الشرطي يصعب عليه تواجده في كل مكان في المجتمع المحلي، وبالتالي تعاون المواطنين يسد الفراغ في الأماكن الخالية من الوجود الشرطي .

٢ــ الكشف عن صور التعاون الإيجابي بين الجهاز الشرطي والمجتمع لتفعيل الشرطة المجتمعية :

جدول رقم (٩)

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	صور التعاون	أفراد المجتمع						ضباط الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	المساهمة في تنفيذ الخدمات الأمنية	١٦٨	٧٠.٩	٦١	٢٥.٧	٨	٣.٤	٦٣	٦٧.٧	٢٢	٢٣.٧	٨	٨.٦
٢	مشركة الشرطة في إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية	١٧٤	٧٣.٤	٦٣	٢٦.٦	-	-	٧٨	٨٣.٩	١٥	١٦.١	-	-
٣	تكاتف الشرطة مع المجتمع في كشف العوامل الاجتماعية والبيئية المؤدية إلى الانحراف	١٧٩	٧٥.٥	٥٨	٢٤.٥	-	-	٨٢	٨٨.٢	١١	١١.٨	-	-
٤	التعاون في تصميم وتنفيذ حملات التوعية الأمنية للمواطنين للمشاركة في أداء الخدمات الأمنية واحترام النظم	٢١١	٨٩	٢٦	١١	-	-	٨٨	٩٤.٦	٥	٥.٤	-	-
٥	المعاونة في تخطيط وتنفيذ ومشاركة المواطنين في أعمال الدوريات وأعمال الحراسة الأمنية	١٩٧	٨٣.١	٣٣	١٣.٩	٧	٣	٨٠	٨٦	٨	٨.٦	٥	٥.٤
٦	التعاون في محاربة البؤر الإجرامية وإعادة تخطيط مناطقها عمرانياً وتوفير الخدمات الأساسية لها	٢٢٦	٩٥.٤	١١	٤.٦	-	-	٩٠	٩٦.٨	٣	٣.٢	-	-
٧	التخطيط المشترك لزيادة التواجد الشرطي بالطرق العامة	٢١٩	٩٢.٤	١٨	٧.٦	-	-	٨٥	٩١.٤	٨	٨.٦	-	-
٨	التعاون المشترك في توفير المعلومات الأمنية المسهلة لضبط الجرائم	٢٢١	٩٣.٢	١٦	٦.٨	-	-	٨٩	٩٥.٧	٤	٤.٣	-	-
٩	تكوين الجمعيات الأهلية التي تهتم بمشاكل الأمن والمجتمع	١٨٦	٧٨.٥	٤٨	٢٠.٢	٣	١.٣	٧٦	٨٤.٧	١٧	١٨.٣	-	-
١٠	تفعيل الاتصال بين أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمية والأهلية لتنفيذ الخطط التي تكفل مكافحة الجريمة	١٩٩	٨٤	٣٨	١٦	-	-	٧٩	٨٤.٩	١٤	١٥.١	-	-
١١	تنسيق الجهود المشتركة لأداء الخدمات العامة للمواطنين	١٩٣	٨١.٤	٤٤	١٨.٦	-	-	٨٥	٩١.٤	٨	٨.٦	-	-

تظهر نتائج الجدول السابق أن :

التعاون في محاربة البؤر الإجرامية وإعادة تخطيط مناطقها عمرانياً وتوفير الخدمات الأساسية لها، في الترتيب الأول بنسبة بلغت (٩٥.٤%) من إجمالي العينة من المواطنين وبنسبة(٩٦.٨ %)من عينة الضباط،والتعاون المشترك في توفير المعلومات الأمنية المسهلة لضبط الجرائم، في الترتيب الثاني، بنسبة بلغت (٩٣.٢ %) من إجمالي عينة المواطنين و(٩٥.٧ %)من استجابات الضباط ، و المساهمة في تنفيذ الخدمات الأمنية ، في الترتيب الحادي عشر والأخير بنسبة بلغت (٧٠.٩%)مقابل (٣.٤%)

اعترضوا على هذا المتغير من عينة المواطنين ، و بنسبة (٦٧.٧%) من مجموع عينة الضباط .

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة (محمود محمد عبد الله كسناوي ٢٠٠٨) حيث أظهرت النتائج أن الجريمة منتشرة بصورة كبيرة جعل من الصعب على الشرطة بمفردها القيام بمكافحة الجريمة ، لذا فإنه من المطلوب مشاركة المواطنين مع الشرطة لمكافحة الجريمة(٥٨).

ودراسة (عبد الله محمد أحمد حريري ٢٠٠٨ م) حيث خلصت النتائج إلى أن مسئولية أمن المجتمع هي مسئولية ضخمة يجب أن يشارك فيها كافة قطاعات المجتمع من خلال ما يسمى بالشرطة المجتمعية .(٥٩)

ودراسة Sozer, Mehmet, Merlo حيث كشفت النتائج عن أن جميع أبعاد الشرطة المجتمعية لها علاقة كبيرة بمعدلات الجريمة. (٦٠)

التحليل السوسيولوجي :

ويمكن تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول صور التعاون الإيجابي بين الجهاز الشرطي والمجتمع لتحقيق الشرطة المجتمعية بأن :

١ــ هناك العديد من مجالات التعاون المشتركة بين الجهاز الشرطي والمجتمع لتفعيل الشرطة المجتمعية وهي القضاء على البؤر الإجرامية، وتوفير المعلومات الأمنية، وتنفيذ حملات التوعية الأمنية للمواطنين، والتخطيط لزيادة التواجد الشرطي بالطرق العامة وتنفيذ الخدمات العامة للمواطنين والكشف عن العوامل المؤدية للانحراف والمعاونة في أعمال الحراسة والدوريات الأمنية ، ومن ثم يتضح أهمية التعاون بين الشرطة والمواطنين والنتائج المترتبة على هذا التعاون لما له من فائدة للمواطن والمجتمع والتي تكون السبيل لبناء علاقات اجتماعية والبنية الأساسية للتواصل والعمل للوقاية من الجريمة وحل مشكلات المجتمع الأمنية والاجتماعية .

٢ــ مازالت مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية والأهلية تحتل دوراً ضعيفاً في مكافحة الجريمة وحل مشكلات المجتمع والقيام بحملات التوعية للمواطنين ونشر الثقافة الأمنية، لذا يجب تدعيم دور مؤسسات المجتمع وتوفير الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية حتى تطلع بالقيام بدورها المنوط بها في كل المجالات وأهمها مساندة الجهاز الأمني في تحقيق الاستقرار المجتمعي .

٣ــ يجب تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الأهلية وخاصة المؤسسات ذات الصلة بعمل الجهاز الأمني حتى تستطيع العمل جنباً إلى جنب معه والقيام بالأعمال والجهود التي قد لا تستطيع الشرطة تنفيذها بسبب مهامها المتعددة ، كما يفضل أن تكون الكوادر البشرية العاملة في تلك المؤسسات الغير رسمية مؤهلة ومدربة تدريب جيد وتمتلك المهارات اللازمة ولديها المعرفة بالأعمال الشرطية وكيفية نشر الثقافة الأمنية ، فإذا نجحت في ذلك تيسر على الجهاز الشرطي الكثير من المهام التي قد تعوقه عن مهامه الأصلية .

٣ ـ التعرف على الشكل المناسب لمشاركة المواطنين مع المؤسسة الأمنية :

جدول رقم (١٠)

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	أشكال مشاركة المواطنين	أفراد المجتمع						ضباط الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	يجب أن تكون مشاركة المواطنين بشكل تطوعي وليس بمقابل مادي	١٨٦	٧٨.٥	٣٥	١٤.٨	١٦	٦.٧	٧٥	٨٠.٦	١٠.٧	١٥.١	٨	٨.٦
٢	تكوين جماعة أصدقاء الشرطة والتي من مهامها الإبلاغ عن أي مخالفات نظامية أو جنائية	١٩٩	٨٤	٣٨	١٦	-	-	٨٩	٩٥.٧	٤	٤.٣	-	-
٣	إعطاء جماعة أصدقاء الشرطة صلاحيات لحل بعض المشكلات	١٢١	٥١.١	٦٩	٢٩.١	٤٧	١٩.٨	٤٥	٤٨.٤	٢٩	٣١.٢	١٩	٢٠.٤
٤	من الممكن إسناد بعض أعمال الدوريات الأمنية لجماعة أصدقاء الشرطة	١٣٦	٥٧.٤	٦٠	٢٥.٣	٤١	١٧.٣	٤٢	٤٥.٢	٣١	٣٣.٣	٢٠	٢١.٥
٥	من الواجب مشاركة الجمهور في برامج تعزيز الوعي الأمني وتوفير الحماية من أخطار الجريمة	٢١٩	٩٢.٤	١٨	٧.٦	-	-	٨٥	٩١.٤	٨	٨.٦	-	-
٦	يجب إعطاء دور قوي لمنظمات المجتمع المدني في تنظيم مشاركة الجمهور لاستتباب الأمن	١٩١	٨٠.٦	٤٦	١٩.٤	-	-	٨١	٨٧.١	١٢	١٢.٩	-	-

كشفت نتائج الجدول فيما يتعلق باستجابات عينة المواطنين أن

من الواجب مشاركة الجمهور في برامج تعزيز الوعي الأمني وتوفير الحماية من أخطار الجريمة في الترتيب الأول ، بنسبة (٩٢.٤ %) ،و إعطاء جماعة أصدقاء الشرطة صلاحيات لحل بعض المشكلات ، في الترتيب الأخير ، بنسبة بلغت (٥١.١%) مقابل (١٩.٨%) لم يوافقوا٠

بينما بينت استجابات عينة الضباط حول الشكل المناسب لمشاركة المواطنين مع المؤسسة الأمنية أن :

متغير تكوين جماعة أصدقاء الشرطة والتي من مهامها الإبلاغ عن أي مخالفات نظاميه أو جنائية في الترتيب الأول بنسبة بلغت (٩٥.٧%) ومتغير إسناد بعض أعمال الدوريات الأمنية لجماعة أصدقاء الشرطة ، في الترتيب الأخير بنسبة بلغت (٤٥.٢%) مقابل (٢١.٥%) غير موافق٠

وتتفق نتائج الدراسة جزيئا مع نتائج دارسة (محمد عبد الله المنشاوي ٢٠٠٥) حيث أظهرت النتائج ضرورة تحديد الصلاحيات والأعمال الموكلة إلى المشاركين في الشرطة المجتمعية سيساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من الشرطة المجتمعية ، وعدم اقتصار عضوية جماعة أصدقاء الشرطة على المواطنين فقط فالأمن مسئولية المواطنين والمقيمين، وضرورة شمول عضويته أصدقاء الشرطة على جميع فئات المجتمع[٦١].

ونتائج دراسة (ناجي محمد هلال ٢٠٠٨م) حيث كشفت النتائج أن ما يقرب من نصف المبحوثين قد سبق لهم التعاون مع الشرطة سواء من خلال الإبلاغ عن جريمة أو حادث مروري أو التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقا للعدالة [٦٢].

التحليل السوسيولوجي :

وفي ضوء النتائج السابقة والتي كشفت عنها الدراسة حول الشكل المناسب لمشاركة المواطنين مع المؤسسة الأمنية يتبين :

١ــ وجود استعداد من قبل الجهاز الأمني والمواطنين لتفعيل الشرطة المجتمعة ولنشر الوعي الأمني وحماية أفراد المجتمع وصولا في النهاية إلى الاستقرار المجتمعي٠

٢ــ هناك توضيح للطبيعة والإلية التي من الممكن أن تجعل مشاركة المواطنين مع الجهاز

الشرطي مثمرة النتائج ومحققه الأهداف.

٣ــ ينبغي تنشيط الدور الأمني لمؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي الأمني ودعم جهود جهاز الشرطة بما يحقق استتاب الأمن.

٤ــ يشعر المواطن بأنه مسئول مسئولية مباشرة أو غير مباشرة عن تحقيق الاستقرار في المجتمع إلى جانب الجهاز الشرطي ، وهذا يساهم بلا شك في توفير المناخ العام بالعمل على تحقيق الأمن ومحاربة الجريمة والقضاء على الفوضى والاضطرابات.

٤ـ التعرف على الاتجاهات الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية ودورها في رفع الثقة بين الجمهور والجهاز الأمني

جدول رقم (١١)

ن = ٢٣٧ ن = ٩٣

م	إسهامات الشرطة المجتمعية	أفراد المجتمع						ضباط الجهاز الشرطي					
		نعم		إلى حد ما		لا		نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	المساهمة في كسر حاجز الصورة التقليدية في ذهن المواطنين تجاه الشرطة	٢١٦	٩١.١	١٥	٦.٣	٦	٢.٥	٨٦	٩٢.٥	٧	٧.٥	-	-
٢	استحداث خدمات شرطية لتدعيم التعاون بين المواطنين والأجهزة الشرطة	١٨١	٧٦.٤	٤١	٢٧.٣	١٥	٦.٣	٧٥	٨٠.٦	١٨	١٩.٤	-	-
٣	تعزيز الوعي الأمني بين المواطنين وبلورة دورهم في المحافظة على الاستقرار المجتمعي.	١٩٢	٨١	٣٦	١٥.٢	٩	٣.٨	٦٩	٧٤.٢	٢٤	٢٥.٨	-	-
٤	تبصير المواطنين بأساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي	١٩٥	٨٢.٣	٣١	١٣.١	١١	٤.٦	٨٤	٩٠.٣	٩	٩.٧	-	-
٥	المساعدة في حث المواطنين على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة بمجتمعهم المحلي	١٩٩	٨٤	٣٣	١٣.٩	٥	٢.١	٨٢	٨٨.٢	١١	١١.٨	-	-
٦	المساهمة في بلورة الفوائد المترتبة على تعاون المواطنين مع الجهاز الشرطي عليه على أسرته والمجتمع	١٨٩	٧٩.٧	٣٥	١٤.٨	١٣	٥.٥	٧٧	٨٢.٨	١٦	١٧.٢	-	-
٧	المساهمة في اهتمام رجال الشرطة بالاستماع للموطنين والتفكر معهم للتحقيق الاستقرار الأمني والمجتمعي	٢٠٨	٨٧.٨	٢١	٨.٨	٨	٣.٤	٨٣	٨٩.٢	٧	٧.٥	٣	٣.٢
٨	تقليل استخدام رجل الشرطي للقوة في تعامله مع المواطنين	١٨٥	٧٨.١	٣٤	١٤.٣	١٨	٧.٦	٧٢	٧٧.٤	١٥	١٦.١	٦	٦.٥
٩	المساهمة في تحقيق التعاون الايجابي بين المواطنين والجهاز الأمني وتقليل معدل الجرائم في المجتمع المحلي	٢١٠	٨٨.٦	٢٢	٩.٣	٥	٢.١	٨٣	٨٩.٢	١٠	١٠.٨	-	-

أظهرت استجابات عينه المواطنين حول الاتجاهات الإيجابية المترتبة على تطبيق الشرطة المجتمعية ودورها في رفع الثقة بين الجمهور والجهاز الأمني عن ما يلي :

المساهمة في كسر حاجز الصورة التقليدية في ذهن المواطنين تجاه الشرطة ، في الترتيب الأول بنسبة (٩١.١%) مقابل (٢.٥%) غير موافق من عينة الدراسة من المواطنين ، و بنسبة (٩٢.٥%) من مجموع عينة الضباط ، واستحداث خدمات شرطية لتدعيم التعاون بين المواطنين والأجهزة الشرطية ، في الترتيب التاسع والأخير من عينة المواطنين بنسبة (٧٦.٤%) مقابل (٦.٣%) غير موافق بينما جاء في الترتيب الأخير في عينة الضباط متغير تعزيز الوعي الأمن بين المواطنين وبلورة دورهم في المحافظة على الاستقرار المجتمعي، في الترتيب بنسبة (٧٤.٢%) من مجموع العينة.

وتتفق نتائج الجدول السابق مع نتائج دراسة (عباس أبو شامة ١٩٩٩م) حيث كشفت النتائج عن أن أداء شرطة المجتمع يعتبر انتصارا لقضية المكافحة المشتركة

للجريمة وأنها تواجه العديد من الخيارات ولها مساحة من الاستقلالية في العمل وسلطات تقديرية أوسع ، كما أن الاستثمارات المجتمعية يمكن أن تتطور مع شرطه المجتمع لذلك هنالك مشاركة في ابتداع الحلول للمشاكل على الطبيعة(٦٣).

ونتائج دراسة (مريم آل على ٢٠٠٧م) حيث أظهرت النتائج أن الشراكة المجتمعية لها دور فعال في تعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار المجتمعي وأن تطبيق هذا النظام سيكون له دوره في الوقاية من الجريمة وتقليل فرص حدوثها ، مع التركيز على دراسة معوقات تطبيق هذا النظام ووضع التصور المناسب ليكون محل التنفيذ وبآلية تسهل تطبيق النظام(٦٤).

في حين تختلف النتائج مع دراسة (ممدوح عبد الحميد عبد المطلب ٢٠٠٩م) حيث أوضحت النتائج عدم تأثير إستراتيجية الشرطة المجتمعية في ردع الجريمة وحفظ الأمن العام على عكس تبني الشرطة لإستراتيجية حل المشكلات حيث أثبتت الدراسة العلاقة بين فاعلية الشرطة في الكشف عن الجذور الحقيقية للمشكلة الأمنية وانخفاض معددات الجريمة والخوف منها والمحافظة على الأمن العام(٦٥)

نحو إستراتيجية مقترحة للشرطة المجتمعية في المجتمع المصري

تتطلب المحافظة على الأمن بمفهومة الشامل و بكافه أنواعه استراتيجيه مجتمعية أمنية متكاملة تتمثل الدعامة الأساسية لها في مشاركة أفراد المجتمع ، وسيطرة التوجه المجتمعي على العمل الشرطي لمنع الانحراف والجريمة قبل وقوعهما ، وللحفاظ على أمن الفرد والمجتمع وهذا تتطلب تغيرات سواء في آليات العمل بأجهزة الشرطة، أو في ثقافة واتجاهات المواطنين بالمجتمع وتفعيل روح التعاون والتضامن فيما منهم لتبادل المهارات والخبرات بما يمكنهم من مواجهة الضغوط التي تواجههم والعمل على كسب ثقة المواطنين وإزالة الرهبة والخوف من جانب الجمهور في تعامله مع جهاز الشرطة.

أولا: الرؤية :وتتمثل في :-

بناء مجتمعنا أكثر أمناً يخلو من الجريمة - الخوف - الاضطرابات والفوضى من خلال الشراكة بين :-

(أجهزه الشرطة - أفراد المجتمع - هيئات ومؤسسات المجتمع المختلفة)

وذلك انطلاقاً من أن الأمن مسئوليه الجميع وأن الوصول إلى الاستقرار والأمن في المجتمع لم تعد وظيفة قاصرة على جهاز الشرطة فحسب ، بل أوسع مدلولاً واشمل لكل الفئات والجهات، فالمسؤليه هنا تتقاسمها مختلف شرائح المجتمع، وإنها مسئوليه مشتركه، فرديه من الفرد ، وجماعية ومجتمعيه توكل إلى مختلف مؤسسات و أجهزه الدولة كلاً في تخصصه ووفق مجموعه من القواعد ، والإجراءات تسهم جميعها في حفظ الأمن الاجتماعي و إن تهيأ و تتطمئن كل فرد في المجتمع على نفسه، وماله، وعرضه، وان تحافظ على الممتلكات العامة للمجتمع حتى يتم الوصول إلى هدف مشترك، وهو التصدي للجريمة والانحراف والفوضى عن طريق إجراءات علاجية، ووسائل وقائية مانعة لكل ما من شأنه إثارة الخوف وزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى في المجتمع .

ثانياً : الرسالة : وهي :

(إلقاء الضوء على الوسائل والآجراءات اللازمة لتحقيق وتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجهاز الأمني وكافة قطاعات المجتمع تحت مسمى (الشرطة المجتمعية) وتتمثل في :

التزام المؤسسات الأمينة وكافة مؤسسات المجتمع ، المؤسسات التربوية (الأسرة المدارس – الجامعات) ، المؤسسات الدينية (المساجد – الكنائس) والإعلام بكافة وسائلة (المرئي – المسموع – المقروء) وبقية قطاعات المجتمع الرسمية وغير الرسمية ، بتنسيق خططهم وتكاتف جهودهم ، وتنظيم برامجهم لتنفيذ برامج الشرطة المجتمعية (الأمنية –

التربوية الاجتماعية) والى تهدف إلى نشر وزيوع الأمن الاجتماعي في المجتمع ، عن طريق توعية أفراده وتنمية الحس الأمني لديهم ووقايتهم من أي صعوبات وتهديدات سواء كانت مجتمعية أو أمنية أو ثقافية ، داخلية أو خارجية ، وذلك بالعمل على تكثيف الجهود وتفعيل الخطط والبرامج حتى يتحقق التكامل لها ومن ثم يعم الأمن الشامل في جميع أرجاء المجتمع ، ومن ثم يصبح الأمن مسئولية الجميع.

ثالثاً : اعتبارات أساسية :-

هناك مجموعة من الاعتبارات المهمة يجب النظر إليها عند التخطيط لتطبيق الشرطة المجتمعية هي :-

١- إن المؤسسة الأمينة من أهم مكونات المجتمع ، وهى السلطة الرسمية القانونية المنوط بها حماية المجتمع وحفظ إستقرارة ، ومن ثم فهي دائماً في حال تأثر وتأثير وتفاعل مع أعضاء هذا المجتمع ، هذا التأثير والتفاعل قد حمل بين طياته تكوين أفكار وصورة سلبية سيئة عن الجهاز الشرطي ، وبالتالي فلا يمكن تطبيق الشرطة المجتمعية بمعدل عن المجتمع أو تعبير آخر ما لم تتغير صورة المجتمع عن الجهاز الأمني وتتغير معتقدات وأفكار الأفراد عند ضباطه والعاملين فيه.

٢- إنه لا يمكن تطبيق إستراتيجية المجتمعية ما لم يكن لدى القيادات والمسئولين والضباط في الجهاز الأمني، رغبة في الانتقال للشرطة المجتمعية، والاقتناع بحاجة المجتمع والجهاز إليها، وإنها – الشرطة المجتمعية – الخيار الأمني المجتمعي المتاح للوصول إلى الأمن والاستقرار الاجتماعي.

٣- إن الهدف من إستراتيجية الشرطة المجتمعية المقترحة هي مساعدة المؤسسة الأمنية على أداء واجباها وتنفيذ مهامها بشكل أفضل ومن خلال مشاركة مجتمعية في تطبيقات العمل الشرطي حتى يكتسب الثقة ويكتب له النجاح فى آدائة لوظائفه.

٤- إن الهدف من وجود الجهاز الشرطي هو توفير أهم الحاجات الاجتماعية للأفراد والمتمثلة في الإحساس والشعور بالأمن، وحماية الأرواح والممتلكات ، ومن ثم فإن الإستراتيجية المقترحة تهدف إلى:-

- رفع مستوى الثقة بين الجهاز الشرطي وجميع شرائح المجتمع.
- تغيير الثقافة الأمنية للجهاز الشرطي والمجتمع معاً.
- مساعدة أفراد المجتمع على احترام الجهاز الأمني وقبول دعوة المشاركة له في العمل الأمني .
- أن يحاول الجهاز الشرطي تحديد خدمات متميزة ميسرة إلى كل أعضاء المجتمع.
- توظيف قدرات الأفراد واستثمارها من خلال مشاركة مجتمعية تعزز الاستقرار في المجتمع وتكافح الجريمة.

مع التزام الأطراف المشاركة فى الإستراتيجية بالآتي:-

الثقة المتبادلة – الاحترام المتبادل – الالتزام بالمشاركة.

٥- يجب أن يكون هدف الجهاز الأمني من إستراتيجية الشرطة المجتمعية إنها محاوله جادة لتحسين ادائة الشرطي وخدماته الأمنية، وتطوير مهارات ضباطه وقياداته، للقضاء على المشاكل الناجمة عن اضطراب الأمن وشيوع الفوضى و مكافحه الجريمة المجتمعية.

٦- تتطلب استراتيجيه الشرطة المجتمعية تكاتف وتعاون ومشاركة كل أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، في المستويين الرسمي والغير الرسمي، باعتبارها إستراتيجية أمينة مجتمعية متكاملة لتحقيق أهم أهداف أي مجتمع، وهي استتباب الأمن في شتى أرجاء

البلاد، وأن أي خلل في هذا التعاون وتلك المشاركة، من قبل أي طرف الأطراف، قد يضعف مصداقيتها، ويبدد أهدافها والجهود المبذولة من اجلها ويعرضها للفشل.
٧- يحتاج تطبيق استراتيجيه الشرطة المجتمعية ليس فقط إلى الدعم المالي و الكثير من المخصصات المالية ، بل يحتاج إلى جانب ذلك الدعم المعنوي ، والجهود الضخمة والكوادر البشرية من الجانب الشرطي والمجتمعي حتى تجتمع الرؤية والخبرة الأمنية ، والحماس المجتمعي ، مما يساهم في جعل العمل مكتمل والجوانب سواء الوقائي أو العلاجي حتي يمكن توظيفها في تحسين الاستقرار المجتمع.
٨- التهيئة المجتمعية لإستراتيجيه الشرطة المجتمعية إعلاميا ، لا يقل أهميه عن دور أي طرف من الأطراف المشاركة، ومن ثم يجب يكون دوره معد له إعدادا جيداً وله رسالة واضحة ومعد بشكل موضوعي ومحايد ، يعمل على تعميق التجربة لاشتراك الأفراد مع الجهاز الشرطي في ذرع جذور الثقة بين المواطنين الشرطة و تحسين صورة المؤسسة الأمنية في أعين الجماهير والتأكيد على الوقوف مع الجهاز الشرطي في مكافحه الجريمة والتصدي للفوضى هي مسئولية المجتمع كله.
٩- يتطلب نجاح أي استراتيجيه وجود عناصر التخطيط الجيد ، والممثلة في تحديد الأهداف و طريقه التنفيذ و المتابعة و التقويم ، هذا وتعد المتابعة و التقويم من الخطوات المهمة للغاية لأنها تلقي الضوء على ما تم تنفيذه من الأهداف والغايات المحددة ، وإزاحة الستار عن الصعوبات التي اعترضت بقية الأهداف الاخري مما يساهم في التخلص من تلك العقبات أولا بأول مع الاشاره إلى أن مرحله المتابعة و التقويم تبدأ من الإعداد للإستراتيجية وأثناء التنفيذ ، وبعد الانتهاء حتى يتم تقييم أداء عمل الإستراتيجية ، وتقويم الصعوبات والأخطاء التي واجهتها ، ومتابعة طرق تنفيذها للأهداف الموضوعة في حدود الجهود المتاحة الإمكانيات المتوافرة والزمن المتيسر مما يدعم نجاحها.
١٠- وأخيرا وليس أخرا إن التغيير الاجتماعي لكي يحصد ثماره المرجوة ، لابد وأن يكون تدريجيا ، وان تحقيق المكتسبات المطلوبة من أي عمل سوف يأخذ وقته ، وليس عاجلا وبالتالي فان استراتيجيه الشرطة المجتمعية في المجتمع المصري إذا خطط لها بشكل جيد ، وروعي فيه الخطوات السابقة سوف يحقق نتائج ايجابيه في الكثير من الجوانب سواء فيها يختص منها بعلاقة الشرطة بالمجتمع أو في تقييم الجهاز الأمني لأداء وتطوير نظم عملة ، أو فيما يتعلق بمكافحه الجريمة وتحقيق الاستقرار، ومن ثم يجب أن يراعى جميع القائمين على تنفيذ تلك لاستراتيجيه عنصر الوقت في الحصول على الفوائد الايجابية ، وان النجاح مرهون بالقدرة علي القضاء على الكثير من الظروف التي يمر بها المجتمع ، والمشكلات التي يواجهها مما يتطلب هذا تغيير تلك الظروف السلبية والقضاء على كل العوائق التي تعترض تنفيذها، لأن الشرطة المجتمعية تعد نقلة أمنية مجتمعيه في تعلم العمل الشرطي، وفي ثقافة العرف المجتمعي ،فحتماً سوف تكون ألاستراتيجيه بين مؤيد ومعارض.
رابعاً : الأهداف الرئيسية والعامة للإستراتيجية:-
ـ الهدف الرئيسي:-
يتمثل الهدف الرئيسي للإستراتيجية في شراكة أمنية مجتمعية بين الجهاز الأمني والجمهور تحقق العديد من الأهداف الإيجابية للطرفين ، بالقضاء على المشكلات الاجتماعية ومكافحة العنف والجريمة ، وصولاً إلى الاستقرار والأمن والأمان المجتمعي.
ـ الأهداف التفصيلية :-
١ـ بناء شراكة أمنية مجتمعية فعالة :عن طريق :-
أ ـ تعريف المواطنين بقطاعات الشرطة المختلفة ، وبوظائفها الأساسية والخدمات التي تقدمها للجمهور.

ب ـ تعريف المواطنين بالفوائد المترتبة على التعاون مع جهاز الشرطة.
ج ـ قيام المواطنين بالتطوع لأداء بعض الخدمات ، والمهام مع الجهاز الأمني دون خوف من المساءلة.
د ـ تنمية الوعي لأمنى لدى المواطنين بأهمية الجهاز الأمني، والدور الذي يقوم به في المجتمع.
هـ ــ تشجيع المواطنين على التردد على الجهاز الأمني لتلبية وإشباع احتياجاتهم دون خوف.
وــ إعطاء الشرطة والمجتمع المحلى السلطة، والمسئولية، والإمكانيات لمعالجة الجرائم والفوضى وزعزعة الاستقرار .
ز ــ إقامة (ميثاق المواطن) للشرطة والشعب ليعي كلا الطرفين بحقوقهم وواجباتهم ، وان يكونوا عرضة للمساءلة لتصرفاتهم في حال مخالفتهم لهذا الميثاق.
ح ــ بناء لجان لتمكين الشرطة والشعب من حل المشكلات مثل (لجان منع الجريمة) (لجأن لحماية ضحايا الجريمة) و(لجان لحل مشاكل وتطوير الحي) .....الخ.
ط ــ تشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة السياسة التي يشرف عليها الجهاز الأمني حتى يتم توفير أجواء من الثقة والتواصل بينهما.
ي ـــ تشجيع المواطنين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها أجهزة الشرطة.
٢ــ تحسين الصورة الذهنية عند رجل الشرطة:عن طريق:-
أ ـ ترسيخ مبدأ الاحترام المتبادل بين الجهاز الشرطي والمواطنين.
ب ـ تنظيم لقاءات وندوات في المناسبات الاجتماعية ، والوطنية بمشاركة المواطنين ورجال الشرطة بما يخدم أمن وأمان المجتمع.
جـ ـ تبصير المواطنين بأن جهاز الشرطة جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع ، هدفه الأسمى رعاية مصالحهم وتلبية متطلباتهم وتحقيق أمنهم.
د ـ البعد كل البعد عند أبراز النماذج السيئة من رجال الشرطة ، أو إظهارهم بصورة سلبية.
ه ــ إظهار النماذج الإيجابية من رجال الشرطة حتى يكونا قدوة لغيرهم والمواطنين.
و ــ خلق بذور الثقة والود والمودة ، والاطمئنان بين الجهاز الأمني والمواطنين .
ز ــ العمل على بتر لأسلوب التعامل السيئ ، والمهين ، والسلبي في تعامل الشرطة مع المواطنين بما يساهم في تقريب المسافة بينهم، و بين المواطنين وتعزيز مكانتهم المهنية أو الوظيفية و الاجتماعية.
ح ــ تعريف المواطنين بالآثار السيئة المترتبة على عدم التعاون مع الجهاز الشرطة في المشكلات والقضايا الاجتماعية المختلفة.
ط ــ تبصير المواطنين بأن التقدم والتغير الذي يطرأ على خدمات الجهاز الأمني ، خاصة التطوير في مجال الخدمات الأمنية حيث يشعر المواطن بسعي الجهاز لتحسين آدائة وينال رضا الجمهور عنة.
س ــ تشجيع كافة هيئات ومنظمات المجتمع على إجراء وتنظيم ندوات وأنشطة التعاون مع المؤسسة الأمنية تهتم تلك الندوات بمعالجة مشكلات المواطنين مما يساعد على بناء الثقة والتواصل بينهم وبين المواطنين.
٣ ـ تحسين جودة الخدمات الأمنية والاجتماعية: عن طريق:-

أ ـ توفير المعدات المالية ـــ البشرية ـــ التقنية
ب ـ توفير وتطوير آليات التواصل المناسبة بين الشرطة والشعب ، وبين رجال الشرطة بعضهم البعض، وبين الشرطة وبقية منظمات المجتمع.
جـ ـــ الاستغناء عند القيادات الديكتاتورية، والمتسلطة، والعنيدة الذين لا يقبلون التغيير ولا يسعون إلية ويرفضون أي إجراءات لتحسين الخدمة.
د ـــ تطوير البنية التحتية والمرافق والخدمات الأساسية في المجتمع.
هـ ـــ لتطوير جودة الخدمة يجب أن تكون الشرطة متعاونة ومتجاوبة مع الجمهور وسهل الوصول إليها ، مع توفير فرص لمعرفة أخطائهم ، وجمع النقد من المواطنين والتعامل مع الانتقادات بشكل إيجابي.
ز ـــ طرح أنظمة مراقبة لمعرفة الخدمات السيئة التي قدمت للمواطنين وتبصيرهم بالآجراءات التي اتخذت لتغيرها وتعديلها.
ح ـــ وضع خطة عمل لتلقى اقتراحات المواطنين بشأن تطوير خدمات الجهاز الأمني وُسبل مكافحة الجرائم ، والوقاية منها وحل المشكلات المجتمعية.
٤ـــ تحقيق العدالة الاجتماعية :عن طريق:-
أ ـــ خلق أجواء من التواصل والثقة بين الجهاز الأمني ، ومختلف الأنظمة القضائية والتشريعية في المجتمع حيث تمكنهم من الاتفاق على الأهداف المشتركة .
ب ـــ إشعار المواطنين بالمساواة أثناء تلبية الاحتياجات وتقديم الخدمات ، والعمل على القضاء على الوساطة، والمحسوبية والمحاباة خاصة في القضايا والأمور التي تتعلق بحياة المواطنين ومستقبلهم ومكانتهم.
ج ـــ إنشاء هيئات ممثلة من كل شرائح المجتمع ومنظماته لتقديم النصح والإرشاد ولدعم جهود جهاز الشرطة ، وتلبية احتياجات الأفراد والتذكير بتضحيات رجال الشرطة .
٥ ـــ التربية الأمينة :عن طريق:-
أ ـــ تعريف وتوعية النشء بقصبة الأمن ، وأسبابها ، والآثار الناجمة عن وسائل وأدوات تحقيقه بطرق علمية مرنة مدروسة، تكون قادرة على التغيير المطلوب تنفيذه، والمتمثل في محو الصورة الذهنية عن الجهاز الشرطي ورجالة والتي شكلتها وحفرتها الوسائل الإعلامية الغير مخططة ، وبعض تصرفات رجال الشرطة الغير محسوبة.
ب ـــ يجب أن تبدأ التربية الأمنية في حياة النشء منذ الطفولة المبكرة ، ومروراً بالمراحل التعليمية المختلفة وصولاً إلى المرحلة الجامعية، ومن خلال مناهج مدروسة ومخططة تخطيط جيد، وتم إعدادها من قبل لفيف من المتخصصين من ذوى الخبرة ، حتى تعمل على تثبيت وترسيخ قيم الاحترام ، والأمن ، والمساواة والمسئولية، ومن ثم يصبح لدينا أجيال تشعر بالمسئولية الأمينة الاجتماعية تجاه مجتمعها وقادرة على حمايته والوقوف جنباً إلى جنب مع الجهاز الأمني لتحقيق الانسجام والتعاون بين أفراد المجتمع، وحماية الممتلكات العامة والخاصة ، والتصدي لمحاولات الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى وانتشار الجريمة .
جـ ـ التأكد على ضرورة قيام الأجهزة الأمنية بالسعي نحو تحقيق التكامل والتنسيق الأمني مع المدارس ، والجامعات لأنها تضم أكبر وأهم شرائح المجتمع ، إلا وهى الشباب ، وأكثرها احتياجا ، للاهتمام والتوعية وتقوية الحس الأمني للوقاية من الجريمة ، وحماية المجتمع من كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب .
د ـ تعزيز دور المؤسسات الدينية (دور العبادة) في نشر الوعي الأمني ، والقيام بدور فعال في التنشئة الاجتماعية والأمنية للأفراد ، وتكثيف البرامج التوعية ، والدعوية الهادفة إلى وقاية الأفراد وحمايتهم من مختلف الانحرافات السلوكية ، والعقلية ، والفكرية التي تعتبر

أحد أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع.
ه ـ التنسيق والتعاون مع القطاعات الإعلامية (المقروءة – المسموعة – المرئية) في الترويج والتهيئة المجتمعية لبرامج التربية الأمنية.
و ـ تأليف وطباعة النشرات والمطويات،والكتيبات والملصقات الإعلامية ، التي تخاطب الشباب والطلاب على وجد الخصوص وجميع فئات المجتمع عامة ، وان يتناسب تلك المواد العلمية مع إحيتاجاتهم العقلية والفكرية في المراحل التعليمية المختلفة.
ز- تعزيز التواصل بين الأسرة وكافة المؤسسات التربوية ، وتعريف الأسرة برامج التربية الأمنية ، وأهدافها بصفة مستمرة ، لتدعيم انخراط ومشاركة الشباب في العمل التطوعي والمشاركة الأمنية.
ح- إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية لرصد وجمع كل الأبحاث والرسائل العلمية في القضايا والموضوعات ذات الصلة بالتربية الأمينة ، والشراكة المجتمعية ، والحس الأمني شريطة أن تكون متاحة لكافة المؤسسات التربوية.
٧ـ التأكيد على منهجية حل المشكلات:-
أ ـ إنشاء قاعدة معلومات دقيقة وشاملة عن المجتمع المحلى واحتياجاته ومشكلاته .
ب ـ إنشاء قاعدة معلومات عن مختلف الجرائم في المجتمع المحلى.
ج ـ جمع كافة المعلومات والبيانات عن كافة الأشخاص الذين يمثلون خطورة على المجتمع، وكذلك الأشخاص المطلوب تقديمهم للعدالة.
د ـ جمع كافة المعلومات والبيانات عن الأشخاص والفئات الأولى بالرعاية (ذوى الاحتياجات الخاصة – الأرامل ـ أسر بلا عائل ومختلف الفئات المهشمة لتقديم كافة اوجة الرعاية لهم .
ه ـ يجب تدعيم عملية إدماج الأفراد في المجتمع في مواجهة مشكلاتهم في مجتمعهم المحلى وبيئاتهم.
و ـ ضرورة تدعيم التعاون ، والترابط بين المؤسسة الأمينة، ومختلف مؤسسات المجتمع الحكومية ، وغير الحكومية لتنسيق والجهود وتنفيذ برامج مكافحة الجريمة بكافة أنواعها.
ز ـ يجب إنشاء آلية لتعزيز ثقافة المواطن فى المجتمع وخاصة الثقافة الأمنية وخلق صور جديدة من السلوكيات الإيجابية والفاعلة لدى الأفراد فى المجتمع ليتمكنوا من النهوض والرقى بالمجتمع.
ح ـ يجب استغلال الطاقات المهددة من الشباب في المجتمع وسرعة توجيهها في الوظائف الفاعلة ، كذلك تنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم ليحسنوا التعامل مع مواردهم الذاتية، والموارد المجتمعية، وتطويعها بما يخدم أنفسهم ومجتمعهم.
ط ـ تكوين جماعات أو إنشاء جمعيات مهمتها الأسمى ، مساندة المؤسسات المجتمعية الحديثة ، لمواجهة المستجدات الطارئة بمرونة ، وضرورة التكيف معها بما يحفظ ثبات وتوازن ونهوض الدولة.
ي ـ يبقى في المقدمة والنهاية إزالة التوترات والخلافات المتبادلة ، وغرس علاقات اجتماعية فضلى وقوية بين المجتمع ، والجهاز الشرطي،من أجل السيطرة على كل القضايا والمشكلات المجتمعية وفى مقدمتها الجريمة،وهذا لن يتحقق بشكل فعال إلا من خلال ضمان مساندة وسعى الجماهير لتحسين خدمات الجهاز والوقوف جنب إلى جنب معه لمنع الجرائم.
٨ـ فهم السياق والمجتمع المحلى والارتباط بة والتفاعل معه:-

أ ــ تحديد الأولويات مع المجتمعات المحلية وسرعه الاستجابة إلى لمتطلبات واحتياجات الأفراد بة.
ب ــ يجب إجراء مسح شامل للمجتمع المحلي للوقوف على نقاط القوه فيها ومحاولة تعزيزها ، وإلقاء الضوء على نقاط الضعف ، ومحاوله معالجتها والسيطرة عليها.
ج ــ إنشاء علاقات تعاون وتوثيق مع كافه المؤسسات في المجتمع وبالأخص في تلك المعنية والمهتمة بمشاكل المجتمع المحلي ، والحفاظ على أمنة وسلامته.
د ــ يجب تنميه الوعي لدي الأفراد في المجتمع، من اجل الحفاظ على موارد المجتمع وتنميتها وحشد المساعدة العملية ، المنتظمة الفعالة من جانب الجمهور لتكون سنداً وحصناً مع المؤسسات الرسمية للنهوض به وحل مشاكله و تلبيه متطلبات.
ه ــ يجب سرعه الاستفادة القصوى من البنيات القائمة في المجتمع و المتمثلة في (العائلات- المشايخ – العمد .....) وغيرهم لما لهم من تأثير ايجابي في نفوس البشر وقدره على الاستجابة لهم، ومن ثم يجب الاستعانة بهم حتى يكون لهم دوراً مهم في أزاله والقضاء على المشكلات الموجودة في المجتمع ، سواء تلك التي بين الإفراد بعضهم البعض أو القضايا الأخرى المتمثلة في امن المجتمع ، و مكافحه الجرائم والوقاية منها.
و ــ يجب تصميم وصوغ استراتيجيه بين الشرطة والجمهور في المجتمع لبناء مجتمعات محليه خاليه من الجرائم والعنف والفوضى ، و تتميز بمستوى مرتفع من الأمن ، وتتحمل المسئولية والتصدي للمشاكل من خلال سلطة صنع قرار ، وقيادة مشتركه بين الشرطة والجمهور.
٩ــ خطة إعلامية متطورة من طرف الشرطة نحو المواطنين:-
أ ــ يقع التخطيط لعملية تواصل الشرطة مع المواطنين حول مسائل تتعلق بمكافحة الجرائم، واستشراء الأمن في المجتمع بصفة جيدة ومسبقة ومنتظمة.
ب ــ لابد وأن توفر الشرطة معلومات للمواطنين، حول مقاومة الجرائم في أشكال مختلفة وباعتماد وسائل إعلام متعددة من أجل تبليغها إلى مختلف الفئات الاجتماعية من خلال:
ــ سياسات التواصل والقدرة المؤسساتية على التواصل(فريق عمل مختص وتدريبات بيقتة المواطنين).
ــ مراجعة كمية وجودة وشكل المعلومات المتوفرة للمواطنين عن طريق معرفة عدد الزيارات بموقع الانترنت و و المنخرطين في شبكات التواصل الاجتماعي
ج ــ يكون التواصل بين الشرطة من ناحية ، والمواطنين ووسائل الأعلام من ناحية أخرى بخصوص الأحداث المرتبطة بالجرائم ، وعدم استقرار المجتمع ، والعمليات الرامية إلى التصدي إليها في الوقت المناسب ، ليساعد في المحافظة على هدوء المواطنين ولدعم التماسك الأجتماعى.
١٠ــ تطور يقظة المواد بين وقدراتهم على التصدي بخصوص الجريمة والعنف والتطرف العنيف الارهابى:-
أ ــ لابد من تعزيز مستوى وعي المجتمع وادراكة بالتهديدات المؤدية إلي زيادة نسبه الجرائم في المجتمع عن طريق :
استطلاعات الرأي ــ التغطية الاعلاميه.
ب ــ إرساء آليات والتعريف بها لتيسير إعلام الشرطة عن أوضاع مريبة من طرف بعض المواطنين من خلال:-
ــ وثائق رسميه تضبط وتنظيم مثل هذه الآليات.
ــ الانتفاع بهذه الآليات مثل الإشكال، وضمان سريه الهوية وعدم معاقبة من قوم بتبليغ معلومات خاطئة عن حسن النية .

ــ مبادرات لإعلام عامه المواطنين بهذه الآليات.
ز ــ احصائيه حول نسب استعمال هذه الآليات.
ج ــ ارتفاع نسبه إعلام أجهزه الشرطة عن أوضاع مربية من طرف المواطنين من خلال:
ــ إحصائيات عن المعلومات التي تم الإبلاغ عنها ، ومنها الهجمات التي وقع ضدها والأبحاث التي قررت الشرطة القيام بها أو التعمق فيها جراء تلك المعلومات.
ــ تحليل الحالات التي أثبتت فيها المعلومات المقدمة للشرطة جدية و خطورة الأحداث.
١١ــ تحسين العلاقات بين الشرطة والمواطنين والمجموعات التي كان يصعب التواصل معها في الماضي:-
أ ــ لابد من محاولات الشرطة أن تكون جاهزة ومستعدة لاستقبال المواطنين فتضع حلولا مبتكرة للتواصل مع المواطنين، والمجموعات التي يصعب عاده التواصل معها عن طريق:-
ــ تمثيل أفضل لمختلف الفئات الاجتماعية داخل كل مصالح الشرطة ، وعلى جميع مستوياتها، وتوزيع مختلف الدوريات الامينه،ويعكس التنوع الكافي للمجتمع المحلى التي تعمل فية.
ــ تطوير أدوات خصوصية ومبادرات التواصل مع هؤلاء الأفراد وهذه المجموعات باستعمال وسائل الاتصال الحديثة ، وإرساء الشركات مع أفراد المجتمع.
ب ــ تطور مواقف ونظرة هؤلاء الأفراد وهذه المجموعات تجاه الشرطة من خلال:_
إحصائيات عن الاتصالات الإيجابية مع هؤلاء الأشخاص وهذه المجموعات عن طريق المشاركة في حملات التفاعل والتواصل التي تنظمها الشرطة ، وعدد من الاتصالات مع الشرطة التي بادر بها الأفراد والمجموعات المعينة.
خامساً : شروط نجاح إستراتيجية الشرطة المجتمعية:-
عوامل النجاح الحاسمة للعمل الشرطي المجتمعي:
١- العمل الشرطي المجتمعي يحتاج إلى الوقت وذلك لإقامة الصلات مع المجتمعات المحلية خصوصاً ، عندما يشرع فيه حالات تتسم بالتباعد وانعدام الثقة.
٢- الوقت يعنى المال : وهو يحتاج إلى التمويل الكافي لبقاء العاملين في وظائفهم ، وإعادة تكييف أوضاع مراكز الشرطة.
٣- يتطلب تطبيق إستراتيجية الشرطة المجتمعية : أن تكون من القاعدة إلى القمة ليس من القمة إلى القاعدة، فالقاعدة العريضة من أفراد الشرطة أول من يتصل بها أفراد المجتمعات المحلية ، هذا يتطلب الاستناد إلى المعلومات التي لديهم في توجيه صنع القرار لا العكس ، ويجب أن يتجلى هذا المبدأ في الهيكل التنظيمي .
٤- على قيادات الشرطة أن تبتدئ الاستعداد للأخذ بهذا المبدأ (من القاعدة للقمة) نظرياً وعملياً ويحتاج التنفيذ إلى المساندة الكاملة أولاً من قيادة الشرطة ، ثم في المستويات التالية حتى القاعدة ، وقد يواجة التنفيذ مقاومة من بعض الإدارات ، لان التنفيذ ، يتطلب تغيراً في ايدولوحيات عملهم ، وهكذا فلا بد أن يستعان في التنفيذ بالتواصل الناجح.
٥- تستلزم استراتيجيه الشرطة المجتمعية الأخذ بالمركزية في صنع القرارات الخاصة بالأولويات والموارد أيضا ومن ثم:-
فان ألاستراتيجيه يتطلب تنفيذها ونجاحها أفراداً أن يتميزون بجوده معدنهم ، وحسن تدريبهم، وقدرتهم على الارتباط بالمجتمعات المحلية وتعديل احتياجاتها ، والقدرة على الترجمة الموضوعية ، إلى جهود تنظيميه ولا يعني ذلك ببساطه إنهم سوف يفعلون ما يريد

الجمهور أن يفعلوه بل أن المستويات المرتفعة من الفساد ، والطابع المهني الضعيف من العوامل التي تقتضي الحظر الشديد منها عند تنفيذ العمل الشرطي المجتمعي.
٦- لابد من وضع نظام المكافاه والترقي ، يتجلي فيه أهداف العمل الشرطي المجتمعي إذا ينبغي أن يكفأ أفراد الشرطة على جهودهم في أطار العمل الشرطي المجتمعي.
وقد تزداد صعوبة تقييم الأداء في إطار العمل الشرطي المجتمعي لأن المشكلات التي تواجهها الشرطة قد يزداد تعقيدها، ومع ذلك فان قياس اثأر العمل الشرطي المجتمعي وتقييم التأثير، قد يكون عاملاً حاسماً في ضمان الموارد في المستقبل ، وأفضل مقياس النجاح هو قدره الشرطة على إحداث تغيير في المواقف والسلوك من جانب الشرطة والجمهور معاً، وعلى تعزيز التفاهم المشترك، وزيادة التفاعل الودي وتسهيل التعاون الوثيق في آخر المطاف.
٧- ينبغي التصدي العاجل الفعال لسوء سلوك أفراد الشرطة،و يجب إبلاغ المجتمع المحلية بنتائج التحقيقات (الداخلية) في الشكاوي التي قدمت.
٨- الاستمرارية شرط ضروري لنجاح استراتيجيه العمل الشرطي المجتمعي ، لما كان تنفيذ العمل الشرطي يتطلب التزاماً حاسماً وظاهراً من قيادات الشرطة، فلا بد من استمرار تلك بعد تفيد تغيير القيادة و ينبغي أن يكون القادة الجدد على استعداد لمواصله السياسات التي بدأها أسلافهم بدلا من الشروع في تجربه جديدة.
٩- يعتمد نجاح تنفيذ استراتيجيه الشرطة المجتمعية علي عامل آخر وهو الاستعداد للتعاون مع جهات أخرى خارج نطاق الشرطة و منها:-
ـــ النقابات : إن مقاومتها تؤدي إلى مشكلات خطيرة، ولابد من اشتراكها في العمل الشرطي.
ـــ السياسيون وغيرهم: ممن يشكلون الرأي العام بما في ذلك أجهزه الإعلام وإذا نظر إلى التنفيذ باعتباره تجربه اجتماعيه ، لا بصفته عملاً شرطياً فقط فقد يؤدي إلى التنافس حول الموارد وتوقعات ما يستدعى العمل الشرطي الصالح.
ـــ الهيئات الأخرى داخل مجال الأمن: فليس تنفيذ الشرطة المجتمعية مقصوراً علي الاجهزه الشرطية ، ولكنه يتضمن سياسات الأمن الشاملة كلها ، والتعاون بين الهيئات له أهميه جوهريه في المشكلات التي تقع خارج حدود إمكانيات هيئه الشرطة ، يتطلب تصدي غيرها لها.
ـــ جمهور متجاوب: لابد من السعي الحثيث لضمان التزام المجتمع المحلي ، والحفاظ على هذا الالتزام ، وإذا كانت المجتمعات المحلية ترى الشرطة في صوره الأعداء ،وإذا فقدت الثقة بالشرطة ، وكان أفراد هذه المجتمعات يخشون الانتقام من جانب أفراد العصابات، أو إذا كانوا لا يبالون فحسب ، فسوف يترددون في التعاون ، مع العلم انه في مجتمعات كثيرة محليه في بلدان كثيرة ، فإن المنبوذين اجتماعيا ، والمحرومين اقتصاديين سوف يعزفون عن التجاوب مع جهود الشرطة ، للارتباط بهم وسوف يتساءلوا جادين عما إذا كان التعاون في صالحهم ، وإن غرس الثقة يتطلب جهداً مخلصاً متسقاً طويل الأجل من جانب الشرطة.
عموما إن العمل الشرطي المجتمع يتطلب بذل مجهود ضخم لرفع مستوى وعي الجمهور، فيما في ما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان بصفه عامه والممارسة الشرطية بصفه خاصة.
١٠ـــ تأكيد أتاحه ألفرصه أمام الأفراد الذين ارتكبوا جرائم وقضوا فترات عقوبتهم ، للعودة إلى الاندماج في المجتمع ، في أطار من الشراكة بين مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز الاهتمام الاجتماعي والأمني، ببرامج المناصحه والإرشاد والتوحية .
١١ـــ يجب ان تتخطي برامج ألاستراتيجيه المسائل الميثره للجدل ، والمجددة للخلافات

خاصة في المراحل الأولي لعمل ألاستراتيجيه.
١٢ــ الإعلام : يجب تنقية البرامج الاعلاميه من كل ما من شأنه التشجيع على الانحراف، والجريمة وكل الشعارات السلبية عن الجهاز الأمني وخدماته، كذلك لابد من تأهيل كوادر إعلامية قادر على تناول الموضوعات المجتمعية بحيادية ، وحكمة موضوعيه، و قادرة على التعامل مع العصر وتقذياتة الحديثة ومدركه لأهداف رسالتها الإعلامية لتحقيق أهداف الإستراتيجية.
سادساً : مبادئ الإستراتيجية:-
وتتمثل في
١ــ المشاركة المجتمعية
٢ــ إن الاجهزه الامنيه غير قادرة بمفردها على تحقيق الأمن المجتمعي.
٣ــ تقريب الجهاز الشرطي من المواطنين .
٤ــ إن (أعداد الجرائم المرتكبة يفوق بكثير إعداد الجرائم المكتشفة ، وبالتالي تحسين التواصل بين الجهاز الأمني والشرطة.
ــ الثقة _ المسؤولية _المساواة، بمعنى أن :-
توافر الثقة بين الإطراف المشاركة و القدرة على تحمل المسؤولية الامنيه والاجتماعية تجاه المجتمع، والمساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات الشرطية الاجتماعية يساهم كثيرا في اكتشاف الجرائم ، والسعي نحو وقاية المجتمع منها.

نموذج الخطة الإجرائية لتحقيق الشرطة المجتمعية

١-الجهات المنفذة : المؤسسة الأمنية
٢-الجهات المساندة :(المؤسسات التربوية ــ المؤسسات الدينية ــ الإعلام ــ وبقية أجهزة المجتمع)
٣- المستفيدون (الأجهزة الأمنية ــ أفراد المجتمع ــ وكل مؤسسات المجتمع)
٤-البرامج وآليات التطبيق :
ــ البرامج :
أــ العمل على إصدار اللائحة التنظيمية والتنفيذية التي تنظم عمل الشرطة المجتمعية وتشجيع أفراد المجتمع على المساهمة في إصدارها ، ويوضح فيها (الصلاحيات – الترقيات – المحاسبة ..... الخ).
ب ــ التدرج في اختيار الموارد البشرية من المشاركين وتحديد الشروط اللازمة لاختيارهم على النحو التالي:
ــ اختيار العدد الكافي من الضباط والأفراد من مختلف إدارات الجهاز الأمني.
ــ التدرج فى اختيار المشاركين من المؤسسات الرسمية والأهلية.
ــ التدرج في اختيار أفراد المجتمع الراغبين في المشاركة في أعمال الشرطة المجتمعية من خلال معايير وضوابط محددة.
ــ تشكيل فريق من الخبراء في المجالات الأمنية – الاجتماعية – النفسية والإعلامية الذين لديهم الخبرة والرؤية والمهارة في العمل المجتمعي التطوعي.
ج ــ تحديد وتقديم برامج الشرطة المجتمعية وتحديد زمن وكيفية تنفيذها.
د ــ العمل على إيجاد دعم وتمويل برامج الشرطة المجتمعية.
ه ــ إعداد البرامج التدريبية وتطويرها بشكل مستمر بما يساعد على تحقيق مفهوم وأهداف الشرطة المجتمعية ، ويحفز مشاركة المجتمع مع الشرطة وذلك عن طريق:-

ــ إعداد برامج تدريبية متدرجة لجميع العاملين فى المجلس الأعلى للشرطة المجتمعية.
ــ تحديث البرامج التدريبية بتذويدها بأحدث المعارف عند الشرطة المجتمعية.
ـــ الاستعانة والاستفادة من الخبرات الأمنية، والدول العربية الرائدة والتي لها بصمات ناجحة في مجال الشرطة المجتمعية.
و ــ ضرورة التنسيق المستمر بين المؤسسة الأمنية ومختلف القطاعات الرسمية والأهلية المشاركة في مهام الشرطة المجتمعية وذلك لتسهيل ونجاح تأدية تلك الوظائف.
ز ــ تكوين وإنشاء منظمات أهلية وأندية اجتماعية تحمل مسمى(أصدقاء الشرطة).
ح- تصميم نشرات دورية وكتيبات عن كل ما يتعلق بالشرطة المجتمعية ، توزع على كل أفراد المجتمع.
ط ــ يجب على جميع المؤسسات التربوية (المدارس – الجامعات – المعاهد) ودور العبادة (المساجد و الكنائس) ومختلف منظمات المجتمع المدني ، أن يعقدوا الكثير من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات واللقاءات الجماهيرية ، لنشر الحس الأمني وإلقاء الضوء على أعمال ضباط الشرطة والخدمات التي يقوموا بها، والصعاب التي يواجهونها من أجل الحفاظ على المجتمع حتى يتم كسب تأييد المجتمع وتعاونه مع الشرطة المجتمعية.
ي ــ يجب على المؤسسة الإعلامية أن تنفذ برامج أمنية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع الهدف منها زيادة الثقافة الأمينة للمواطنين وتحث الأفراد على التعاون مع رجل الشرطة وتدعيمهم لتحقيق الأمن المجتمعي.
س ــ توفير الإمكانات المادية والمالية والكوادر البشرية والجهود المعنوية التي تكفل قيام وإنشاء الشرطة المجتمعية.
ل ــ ضرورة ووجوب تطوير أعمال ووظائف الشرطة بما يكفل تحقيق متطلبات الشرطة المجتمعية.

سابعاً : آليات التطبيق :-

تقوم إستراتيجية الشرطة المجتمعية معتمدة على :-
- الشرط المحلية .
- شرطة الحي .
- الدوريات الراجلة.
- دوريات الضباط الراجلة.
- النقاط الصغيرة.
- النقاط المتحركة.
- اللجان الاستشارية المكونة من الخبراء فى المجالات الأمنية – الاجتماعية – الإعلامية النفسية بالإضافة إلى مواطني الحي).
- الجمعيات الأهلية.

ثامناً : التقييم :-

يتم في هذه المرحلة متابعة تنفيذ تجربة الشرطة المجتمعية ، وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها القائمة على تحسين صورة الشرطة المصرية ، وتقليل معدلات الجريمة والفوضى.
كما يتم في هذه المرحلة قياس مدى نجاح التجربة متابعة تنفيذ بنود الخطة ، وقياس أداء دور كل المؤسسات المساهمة ، وما تم تنفيذه على أرض الواقع وتعديل أو تغيير في الأهداف والبرامج والأنشطة المقترحة إذا تطلب الأمر ذلك ، وتدعيم مؤشرات الأداء الإيجابية وتهويتها.

Abstract

A study about a new strategy for policing in the Egyptian society
Community Policing
Study applied on a sample of community members and officers of Directorate of Security of Assiut
By Asmaa Gaber Mahran

The field study was applied using sample style social survey method on a sample of community members numbered (237) members attending several police departments and a sample of Assiut security directorate officers numbered (93) officers. Finally, the study concluded that the positive results of applying community policing is to break the traditional image barrier in the minds of citizens for police, and contributing of the police officer to listen to the citizens and to think with them to achieve the security preparation ,and to aware citizens to face the criminal activity methods the and to contribute the positive cooperation between citizens and security services and assist in urging citizens to report crimes in their community.

قائمة المراجع

(١) دليل الشرطة الديمقراطية : (فيينا : منظمة الأمن والتعاون بأوروبا ، النسخة الثانية ، المجلد الأول ، ٢٠٠٨)ص١٢.

(٢) اينكى أوسى:فهم العمر الشرطي: دليل النشطاء لحقوق الإنسان (أمستردام: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٧م) ص ٩٦ : ٩٧

(٣)الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدين إلية ، مقارنة الشرطة المجتمعية (فيينا : منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ٢٠١٤م)ص٢

(٤) منصور محمد العور:التعريف بالشرطة المجتمعية وفلسفتها وأهدافها ، أعمال الندوة العلمية الشرطة المجتمعية ، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية (الرياض : مركز الدراسات والبحوث : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٠ م) .

(٥) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : نموذج الشرطة المجتمعية هل يصلح للتطبيق في دولة الأمارات العربية المتحدة، (الشارقة : مركز بحوث شرطة الشارقة ،مجلة الفكر الشرطي المجلد (١٠)،العدد (٣٩) ، ٢٠٠١م)٠

(٦) خالد سعيد عبيد النقبي:الشرطية المجتمعية نحو إستراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني ، رسالة دكتوراه غير منشورة
(القاهرة،أكاديمية مبارك للأمن : كلية الدراسات العليا ٢٠٠٥م)٠

(٧) على قاسم عبد الله الشعبيي : العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية (التقليدية) والشرطة المجتمعية . (دبي : مركز الدراسات والبحوث ، قسم الندوات واللقاءات العلمية ، الندوة العلمية مفهوم الشرطة المجتمعية ١٩ ـ ٢١ / ٤ / ٢٠٠٥ م) .

(٨) محمد راشد سلطان:دور مراكز الشرطة في العمل بمفهوم الشرطة المجتمعية (الشارقة وزارة الداخلية : الإدارة العامة للشرطة ، الشارقة : إدارة مراكز الشرطة ، ٢٠٠٦ م)٠

(٩) عبد الله مسفر الذهيري:مدى ملائمة الشرطة المجتمعية في المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير غير منشوره(الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥م).

(١٠) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : استراتيجيات ونظريات العمل الشرطي ، إستراتيجية النقاط السبع (نموذجا)،(الشارقة : مركز بحوث شرطة لشارقة ، مجلة الفكر الشرطي المجلد (١٤)،العدد (٥٥) ، ٢٠٠٥م)٠

(١١) محمد خالد حربه:المنظمات الضرورية لإعداد رجل الشرطة في ضوء مفهوم الشرطة المجتمعية . مفهوم الشرطة المجتمعية .

(الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٦ م) .
(١٢) مريم آل علي: الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة . دراسة ميدانية على مدينة الشارقة .
(الشارقة : مركز بحوث شرطة الشارقة ، ٢٠٠٧ م) .
(١٣) فؤاد جمال عبد القادر:نماذج عربية وعالمية للشرطة المجتمعية . (القاهرة : ندوة الشرطة المجتمعية المنعقدة بوزارة الداخلية ، يناير ٢٠٠٧ م) .
(١٤)إبراهيم محمد علي الفقي:الشرطة المجتمعية (نحو مدخل للتخطيط الإستراتيجي) ندوة الأمن مسئولية الجميع (تطبيقات الشرطة المجتمعية) (الرياض : ٢٠ ـ ٢٣ / ١ / ٢٠٠٨ م) .
(١٥)عبد الله عبد الغني غانم:الشرطة المجتمعية المفاهيم والأهداف والتصور المقترح للتطبيق . ندوة الأمن مسئولية الجميع(تطبيقات الشرطة المجتمعية) (الرياض : الفترة من (٢٠ ـ ٢٣ /١/ ٢٠٠٨م)٠
(١٦) زياد بن محمد اللحيد:بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني ، دراسة ميدانية علي الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهور مدينة الرياض،رسالة دكتوراه غير منشوره (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية ، ٢٠٠٨م)٠
(١٧) منال عبد المعطي صالح قدومي : دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلى ، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس رسالة ماجستير غير منشورة (فلسطين : جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٨م)٠
(١٨) محمد بن عبد الله على المنشاوي : الشرطة المجتمعية ، دراسة تأصيلية ميدانية بالمملكة العربية السعودية ،رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة كولومبس ، ٢٠٠٩م)٠
(١٩) أحمد بن على البشري : نماذج الشرطة المجتمعية نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية رسالة دكتوراه غير منشورة (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : كلية الدراسات العليا : قسم العلوم الشرطية ، ٢٠٠٩م)
(٢٠) مصطفي مرتضي على محمود : آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية (الشارقة : مجلة الفكر الشرطي : المجلد الرابع والعشرون ، العدد (٩٢) يناير ٢٠١٥م)٠
(21) Jermy M. Wilson; Community policing in America, Taylor. Francis Group USA, 2005
(22) Richard lamb, yumin Wang; the theories and practices of Community problem oriented policing , police Journal , Vol. 79 . No, 2 Uk 2006.
(23)Yardley, Amy M; Community policing and Communication: An organization Specific approach for police managers, M. A. Gonzaga University, 2013.
(24) Russell, Aaron: Re-presenting the Community: power, Race, and Division in South L A, S Community policing Program. Ph. D, University City of California, Irvine. 2013
(25) Bossier, Adam M. Hoity, Thomas J; Assessing officer Perceptions and Support of online Community policing. Security Journal Nol. 26 (4), oct, 2013 .
(26) Strophe, Theodor Lister: Has the addition of Community policing in neighborhoods targeted for Revitalization enhanced the Community revitalization process a case Study of Des Moines, Iowa From 1966. to 2012 , M.C.R.P. Iowa State university 2014
(27) Aksu, Go khan: Winning hearts and minds in Counterterrorism through Community policing and procedural Justice Evidence. From Turkey. Ph. P. American university, 2014 .
(٢٨) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب:الشرطة العربية تأصلاً تاريخياً ، تطوراً فكريا ،ومنظورمستقبلياً(الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة،ن: ت) ص ص٥٧ـ ٥٨٠
(٢٩) محمد الأمين البشري : الشرطة المجتمعية مفهومها وتطبيقاتها العملية ، ندوة الشرطة المجتمعية الأساليب والنماذج والتطبيقات العلمية نايف العربية العلوم الأمنية٠ (دمشق ـ ٢٠٠١م)٠
(٣٠) المرجع السابق ص ٤٨
(31) J Q, Wilson and G. Keeling "Broken windows", Atlantic Monthly, March, ١□□□ P□□
(٣٢) ذياب موسي البداينة : شرطة المجتمع . نموذج لعمل الشرطة (الشارقة : مجلة الفكر الشرطي ، العدد (٣) ، ديسمبر ١٩٩٧م) ص ٤٤ ،ص ١١٨٠
(٣٣) حسن على عبد الرحمن الريس :الشرطة المجتمعية ، الإستراتيجية والأهداف ، مفهوم الشرطة المجتمعية (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٦ م) ص ٤٥٠

(٣٤) عباس أبو شامة : مفهوم الشرطة المجتمعية ـ الفلسفة والنظرية (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦م).
(٣٥) أندريه بوفر : مدخل الإستراتيجية العسكرية . ط ١ ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٩٧م)٠
(٣٦)محمد الأمين البشري : أشرطة المجتمع (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد ١٢ ، العدد ٢٣) ، مايو ١٩٩٧م) ص ١٠١ .
(٣٧) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب : مرجع سابق ، ص ٦١ .
(٣٨)وجدي محمد أحمد بركات وآخرون: " شرطة خدمة المجتمع " الواقع والمستقبل نحو إستراتيجية مجتمعية متكاملة ، شرطة خدمة المجتمع (الوقائع والمستقبل نحو إستراتيجية مجتمعية أمنية متكاملة ، (مملكة البحرين : الأكاديمية الملكية للشرطي ، مركز البحوث الأمنية ، ٢٠٠٨ م)
(٣٩) محمـــد نيازي حتاته : الدور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ،
(الرباط : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، ١٩٨٢ م) ص ٤٥ .
(٤٠)محمدالعطار:علاقة الشرطة بالمجتمع (الشارقة : مجلة الفكر الشرطي،المجلد (٤)،العدد الأول رقم (١٣)، ١٩٩٥م)ص ٨٠ .
(٤١) أحمد عصام الدين مليجي : الشرطة في خدمة المجتمع وأساليب تطبيقه ، نحو إستراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ،١٤٠٨ هـ) ص ٣٣ ـ ٣٧ .
(٤٢)عبد العزيز خزاعة : الشرطة المجتمعية : المفهوم والأبعاد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .
(٤٣) محمد فاروق كامل : القواعد الفنية للعمل الشرطي لمكافحة الجريمة (العين : الكتاب الجامعي ٢٠٠٤ م) ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .
(٤٤)وجدي محمد أحمد بركان وآخرون : شرطة خدمة المجتمع ، مرجع سابق .
(٤٥) محمود شاكر سعيد وآخرون : مفاهيم أمنية ، ج١، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠١٠م) ، ص ٦٣ .
(٤٦)المرجع السابق ص ٦٤ .
(٤٧)محمد الأمين البشري : الشرطة مفهوماتها وتطبيقاتها العلمية ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .
(٤٨)أحمد الأصفر : الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ ـ ١٦١ .
(٤٩) يوسف شمـس الدين : الشرطة المجتمعية ودورها الاجتماعي والوقائي والتحصيني ، (أبو ظبي ، ٢٠٠١ م) ص ص ١٧ ، ١٨ .
(٥٠) زياد بن محمد اللحيد : بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني . مرجع سابق .
(٥١)أحمد عبد الكريم غنوم : الدور التربوي للمؤسسات الاجتماعية في تحقيق مفهوم الشرطة المجتمعية . (ندوة الأمن مسئولية الجميع (تطبيقات الشرطة المجتمعية)(الرياض، ٢٠ ـ٢٣/١/ ٢٠٠٨م).
(٥٢) محمد عبد الله المنشاوي : الشرطة المجتمعية دراسة تأصيلية ميدانية بالمملكة العربية السعودية . مرجع سابق .
(٥٣) محمد الأمين البشري : أشرطة المجتمع . مرجع سابق٠
(٥٤) عباس أبو شامة : شرطه المجتمع . مرجع سابق٠
(٥٥) وجدي محمد أحمد بركات وآخرون:شرطه خدمة المجتمع(الواقع والمستقبل) ، مرجع سابق٠
(٥٦)إبراهيم محمدعلى الفقى:الشرطة المجتمعية(نحو مدخل للتخطيط الإستراتيجي) مرجع سابق٠
(٥٧) مريم آل علي :الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة . مرجع سابق .
(٥٨)محمود محمد عبد الله كسناوي : أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع ، ندوة الأمن مسئولية الجميع (تطبيقات الشرطة المجتمعية) (الرياض ،٢٠ ـ ٢٣ / ١ / ٢٠٠٨ م)
(٥٩) عبد الله محمد أحمد حريري:النظام التربوي الاجتماعي ودوره في ترسيخ وتفعيل مفهوم الشرطة المجتمعية من منظور شرعي ، ورقة مقدمة لندوة الأمن مسئولية الجميع في دورتها السنوية الأولى (تطبيقات الشرطة المجتمعية) (الرياض ، الفترة من ٢٠ ـ ٢٣ / ١ / ٢٠٠٨م) .
(60) Sozer Mehmet ALper, Merlo, Alida V. ; op Cit

(٦١)محمد عبد الله المنشاوي :رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية،(مكة المكرمة : قسم الإحصاء والدراسات الجنائية ، ٢٠٠٥م)٠
(٦٢) ناجي محمد هلال : واقع العلاقة بين الشرطة والجمهور، دراسة اجتماعية .
(الشارقة ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، ٢٠٠٨ م)
(٦٣) عباس أبو شامة : شرطة المجتمع . مرجع سابق٠
(٦٤)مريم آل على : الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مرجع سابق٠
(٦٥)ممدوح عبد الحميد عبد المطلب:الشرطة والجريمة (الشارقة : مركز بحوث شرطة الشارقة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد (١٧) ، العدد (٦٨) ، ٢٠٠٩)٠